جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 10/395406/

السياسات الفلاحية في الجزائر واقع وآفاق
دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012

مذكرة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبة:
إلهام قدور

تحت إشراف:
د: وداد غزلاني

تشكيل لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. سليم حميداني	أستاذ محاضر – أ-	08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
د. وداد غزلاني	أستاذ محاضر - أ-	08 ماي 1945 قالمة	مشرفًا ومقررًا
أ. فوزية فتيسي	أستاذ مساعدة - ب-	08 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنًا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿...يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ...﴾

سورة المجادلة الآية (11)

شكـــــر وتقدير

شكري الخالص والصادق إلى كل من علمني وسهر على تعليمي

وتكويني في جميع الاطوار.

كما أتقدم بالشكر إلى أمي وأبي اللذين شكلوا مدرستي الاولى

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي المشرفة على ما بذلته من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمته من نصائح وتوجيهات.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الذين شجعوني وساعدوني من

قريب أو بعيد

إلى كل من له فضل علي.

إلهـــــام

الإهـداء

إلـــى العاملين في ساحات الفكـــر والمعـــــــرفة

والحـاملين لـواء مشـــروع النهضة العلمـي

إلـى التي تمطرني بالدعـاء دائمـا أمي

إلى الذي سخر حياته لأجلي مثلي الأعلى أبي

إلى من لهم في القلب محبة أكبر من قلبي إخوتي

إلـى أحـلى مـــن تنور حياتي برؤيتهم أبناء أختي

" ألاء قطر الندى ومعتز بالله"

أهدي ثمرة جهدي هذا

خطـة الدراســـة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للدراسة

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة

المطلب الثالث : مراحل صنع السياسة العامة:

المبحث الثاني : ماهية السياسة الفلاحية

المطلب الأول: ماهية السياسة الفلاحية

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية

المطلب الثالث: مضامين وأهداف السياسة الفلاحية

الفصل الثاني: واقع وأفاق السياسات الفلاحية في الجزائر

المبحث الأول: واقع السياسات الفلاحية في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1999

المطلب الثالث: واقع السياسات الفلاحية المتبعة منذ 2000 _2012

المبحث الثاني: تقييم السياسة الفلاحية في الجزائر وافاقها.

المطلب الاول: تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر.

المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي في آفاق 2015-2019

الفصل الثالث: دراسة حالية ولاية قالمة 2000-2012

المبحث الأول: تقديم عام لولاية قالمة

المطلب الأول: المكانة الفلاحية للولاية

المطلب الثاني: مستوى الاستفادة من الدعم من 2000_2012 في ولاية قالمة

المبحث الثاني: طبيعة وأفاق السياسات الفلاحية في ولاية قالمة

المطلب الأول: واقع تطبيقات سياسة التجديد الفلاحي الريفي في ولاية قالمة

المطلب الثاني: مشاكل الفلاحة في الولاية

المطلب الثالث: أفاق السياسات الفلاحية في ولاية قالمة

خاتمة

مقدمـــــة

مقدمـــــة

شهدت السياسة العام اهتماما كبيرا، نظرا للدور الذي تلعبه في عملية التنمية في مختلف المجالات فهي تعتبر من المداخل الحديثة في دراسة طبيعة النظم السياسية وقياس قوة أداء النظام السياسي إذ تعتبر إحدى أهم الأليات والأسس للنهوض بالدولة وتنميتها في شتى القطاعات، وذلك قصد تحقيق الأهداف الأساسية للنظام السياسي والمجتمع. إذ تتميز بالتعبير عن مصالح وإحتياجات الافراد في فحص المشكلات والبدائل لإيجاد الحل الأنل، وذلك من خلال صياغة السياسات بالشكل الذي يتناسب مع الخطط والبرامج التنموية التي تقوم الدولة بوضعها وتحليل المعطيات بالشكل الصحيح لتتمكن من رسم سياسات مناسبة لتحقيق الأهداف وتلبية الحاجات السليمة للمواطنين والدولة، إن من بين تلك السياسات تندرج السياسات الفلاحية التي تعتبر المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، حيث يحظى القطاع بإهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة والنامية وهذا الدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي مع تقليل حجم الواردات وتوفير المواد الاولية الزراعية للصناعة، كما يمثل مصدرا لثروات اضافية للبلاد إن تحدثنا عن القطاع الفلاحي نتحدث عن التنمية الفلاحية.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يعتبر قطاعا مهما في ترقية الاقتصاد نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، حيث كانت

الجزائر تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى تنميته من خلال الاصلاحات التي مرت بها، فكل اصلاح كان له تأثير على جانب معين في المجال وهذا ما لاحظناه طيلة الستين سنة من التطبيق.

حيث نجد كل هذه الاصلاحات أتت بالإيجابيات للبيئة الإقتصادية والإجتماعية، مما حققته من نتائج هامة لكن بالمقابل فهي لا تخلوا من السلبيات رغم تشابه الأهداف كان تأثيرها مختلف، كل سياسة جاءت بتغييرات جزئية للعالم الفلاحي والريفي بداية من سياسة التسيير الذاتي الذي أتى بعد الاستقلال مباشرة نظرا لتدهور الاوضاع الفلاحية والاقتصادية في الدولة، وذلك لمحاولة النهوض بالقطاع وترقيته بعد السياسة الاستعمارية ليليها بعد ذلك الثورة الزراعية التي كانت من أولى أهداف الدولة بعد الاستقلال في القطاع الفلاحي لكن رغم سوء الاوضاع يصعب تطبيقها لهذا سبقتها مرحلة التسيير الذاتي محاولة الاصلاح، وبعدها جاءت الإصلاحات الهيكلية والزراعية وصولا لبرنامج او مخطط التنمية الفلاحية والريفية لتكمله سياسة التجديد الفلاحي والريف، كل هذه الإصلاحات كان لها نتائج مهمة بالنسبة للقطاع وتنميته من جميع الجوانب وتأثيرات تعود بالإيجاب المجال السياسي والاقتصادي ومدى نجاعة هذه السياسات من تجسيد فكرة التنمية المستدامة والتأمين الزراعي مع محاولة تحقيق الأمن أو الاكتفاء الذاتي للغذاء مع أقلمة وأكيفة جميع الظروف لتحقيق الأهداف المرجوة خلال السنوات القليلة القادمة لكن معظمها ألت بالفشل كونها كانت عبارة عن إستبدال هياكل مادية وبشرية دون أن يتأثر القطاع بالإيجاب في بعض السياسات مع مواجهة صعوبات ومشاكل عديدة.

1-أهمية الدراسة:

إن كل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لمحاولة التوصل إلى نتائج تجيب عن تساؤلاته ويكون ذلك بالأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية موضوعية.

فمن الناحية العلمية نجد أن الأهمية التي تكتسيها السياسات الفلاحية في الجزائر من إصلاحات وتدابير وأهداف لتنمية الفلاحة وخاصة في الريف مع إبراز مساعي الدولة قصد النهوض بهذا القطاع، وتحسين مستواه ليتمكن من الوصول إلى الاهداف المسطرة عبر سلسلة من البرامج والاصلاحات التي عرفتها الدولة مع إظهار مكانة القطاع مع القطاعات الاخرى ودوره في ترقية الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي والحد من البطالة ومعالجة جل المشاكل.

أما من الناحية العملية تكمن في إبراز واقع السياسات الفلاحية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع إسهاماتها في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أنه لا يبرز ذلك إلا بتطبيق تلك السياسات على أرض الواقع ومعرفة مدى نجاعتها إذ حاولنا على وجه الخصوص في دراستنا بدراسة حالة لولاية قالمة ومعرفة مكانة الفلاحة في تلك الولاية، من خلال ما تقدمه من نتائج لإبراز مساعي الدولة في محاولة تطبيق تلك السياسات والاصلاحات لحل تلك المشاكل المتراكمة في القطاع، والنهوض به لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

2- مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- وقع اختيارنا للموضوع لإعتقادنا الكبير بأهمية الفلاحة اليوم، حيث أصبح محطة اهتمام لا نظير لها بالنسبة للساسة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين إذ يعد مجال حيوي للدراسات الأكاديمية والبحوث المختلفة التي تعنى بالفلاحة والتنمية المستدامة.

– إن هدف أي بحث علمي هو محاولة الإفادة بنتائجه، حيث وجدت أن الموضوع يثير الفضول لعدم وجود دارسات اكاديمية للطلبة وباحثي العلوم السياسية مما يستدعي جهدا إضافي لإنجازه.

الأسباب الموضوعية:

– رغم شمول الموضوع لبعض الدراسات في الفروع الأخرى منها علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، فأردنا بذلك أن تكون لنا مساهمة متواضعة في الموضوع.

– الأهمية التي يكتسيها القطاع الفلاحي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، سواء بالنسبة للمنتج أو المستهلك إلى جانب توفيره مناصب العمل وتحقيق استقرار الأفراد (السكان الريفيون بالدرجة الأولى).

– إبراز الهفوات التي وقع فيها القطاع الفلاحي بعد الاستقلال مع إبراز مساعي ومجهودات الدولة لاستدراك ذلك.

– إتباع سياسات ملائمة لتسليط الضوء على جل المشاكل التي يعاني منها القطاع بسبب الضغوط الداخلية والخارجية.

3– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

– مدى تمكن السياسات الفلاحية المنتهجة في فترة الدراسة من خلال الاصلاحات والأهداف المتنوعة التي حملتها، من حل المشاكل التي يعاني القطاع.

– التطرق لمختلف السياسات والبرامج الفلاحية المتبناة منذ الاستقلال، مع معرفة تأثير الإرادة السياسية للنخبة الحاكمة على نجاعتها وحجم الإهتمام الممنوح للقطاع الفلاحي على القطاعات الأخرى.

– تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الفلاحية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، لضمان الاستمرار واستعمال مواردها المالية في تمويل متطلبات التنمية في مختلف المجالات.

– محاولة إعطاء تشخيص وتطور للآفاق المستقبلية لقطاع الفلاحة لضمان إستقراره.

4– مجالات الدراسة:

– **المجال المعرفي:** هذه الدراسة تنتمي إلى مجال التخصص الادارة المحلية والتنظيم السياسي عموما وتمثل السياسة الفلاحية كأحد الفروع العلمية المتشابكة مع العديد من العلوم الاخرى، والذي جاءت به العديد النظريات العلمية على غرار نظريات الموقع بأنماطها (الزراعية، الصناعية...).

– **المجال المكاني:** هذه الدراسة تحاول معالجة ظاهرة السياسات الفلاحية في الجزائر مع الأخذ بنموذج إحدى الولايات وهي ولاية قالمة.

– **المجال الزمني:** ركزت هذه الدراسة على السياسات الفلاحية في الجزائر فترة مابعد الاستقلال دون أن نهمل الجانب التاريخي للموضوع.

5 – اشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي يحتاج قطاعها الفلاحي إلى مراجعة جذرية، فهو بحاجة إلى إصلاحات وبرامج سياسية رشيدة كونه يختلف عن القطاعات الأخرى خاصة مع التحولات التي عرفتها التوجهات الاقتصادي ومواكبة التطورات، **فهل وفقت الجزائر عبر ما تبنته من سياسات فلاحية في تحقيق الأهداف المسطرة منذ الاستقلال إلى الآن؟**

وانطلاقا من هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية:

-هل تمكنت الجزائر من القضاء على الإرث الاستعماري في القطاع الفلاحي؟

- ماذا نقصد بالسياسة الفلاحية؟ وما أهدافها؟

- هل الاصطلاحات الأخيرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تمكنت من استدراك كل العقبات والعراقيل للبرامج السابقة؟

- هل استطاعت الجزائر تطبيق محتوى سياسة التجديد الفلاحي والريفي؟

- وهل للفلاحة الجزائرية مستقبل؟

7- فرضيات الدراسة:

الفرضية المركزية:

- إن السياسات المتبعة بعد الاستقلال إلى الآن لا تزال بحاجة إلى مجهودات أكبر لتحقيق التنمية وتجاوز المشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.

الفرضيات الفرعية:

- إن السياسة المتبعة في الجزائر بعد الاستقلال بالرغم من استهدافها تحقيق الثورة الزراعية، فإنها لم تمنح المكانة الكافية للقطاع حيث بقي مهمشا ويعاني من مخلفات الاستعمار.

- إن البرامج الفلاحية التي انتهجتها الجزائر منذ 2000 حاولت الاستفادة من هفوات الماضي والعمل في إطار أوسع.

-سياسة التجديد الفلاحي والريفي سمحت في تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية التنمية المستدامة.

8- مناهج الدراسة:

نظرا لتعدد جوانب الدراسة وقصد الإحاطة بأبعادها ومضامينها، فللإجابة على التساؤلات المطروحة تم توظيف عدة مناهج متكاملة التي تمكننا من الوصول إلى نتائج الدراسة.

أ- **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع مختلف المراحل التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة، حيث تم التطرق إلى الأحداث والتحولات التي طرأت على القطاع الفلاحي منذ أن وضع الاستعمار رحاله، فلقد قمت بتحليل الأحداث التاريخية إلى غاية الوضع الراهن الذي يعيشه القطاع فالمنهج التاريخي يمثل أكثر من ضروري من أجل فهم وتفسير الظاهرة محل البحث.

ب- منهج دراسة حالة: ويظهر ذلك عندا قيامنا بدراسة ميدانية لولاية قالمة كنموذج، حيث حاولنا التعرف المكانة الفلاحية في ولاية قالمة من خلال السياسات الفلاحية أو البرامج التنموية في الإصلاحات الأخيرة.

ج- المنهج الإحصائي: من خلال إعطاء إحصائيات بالأرقام والنسب حول موضوع الدراسة.

د- المنهج المقارن: يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض حيث في دراسة قمت بمقارنة النتائج التي حققتها كل سياسة بالنظر إلى ما هو منتظر، مع مقارنة كل مرحلة بسابقتها أو سنة بأخرى.

ت-المنهج الوصفي: استعملنا هذا المنهج بتقديم وصف لكل الظواهر والمفاهيم المختلفة للدراسة من حيث وصف السياسات الفلاحية في الجزائر وتحليل المعلومات.

9- الإطار النظري للدراسة:

أما بخصوص المقتربات اعتمدنا على:

– **المقترب المؤسسي القانوني:** وذلك بالتطرق للإصلاحات القانونية التي مست السياسة الفلاحية في الجزائر وهيئات تنفيذها.

– **المقترب البنائي الوظيفي:** من خلال إبراز الأدوار التنموية ومختلف العلاقات الوظيفية ومساهمة كل من صانعي السياسة الفلاحية والفلاحين في ذلك من خلال سياسات الدعم والبرامج الفلاحية.

10– أدبيات الدراسة:

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007" من إعداد الطالبة "عياش خديجة" تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3، 2011، حاولت الباحثة معرفة الظروف الطبيعية والمناخية التي تساعد على القيام بالنشاط الزراعي وتطرقت إلى مكانة الفلاحة في الاقتصاد الوطني من خلال النبذة التاريخية للفلاحة في الجزائر مع إبراز أهم الإصلاحات الزراعية مع التركيز التام على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مع إعطاء النقائص والمشاكل.

الدراسة الثانية: رسالة ماستر"السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني نموذج إنتاج التمور وتصديرها2001–2014"، من إعداد الطالب بن التومي حمزة ة تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة بسكرة، 2014 إذ حاول الطالب إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة الفلاحية وذلك لأهمية القطاع حيث أصبح يكتسبها على المستوى الرسمي والإعلامي و الأكاديمي سعي منه إلى معرفة مدى فعالية ونجاح السياسة الفلاحية والإلمام بالواقع ومساهمتها في تنمية الإقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الأمن الغذائي مع الوقوف عند إستراتيجيات القطاع الفلاحي ومقوماته.

11- صعوبات الدراسة:

- تمثل صعوبات البحث في قلة الدراسات التي تناولت الموضوع، وبالتالي قلة المراجع المتخصصة من الجانب السياسي إذ معظمها تنظر للقطاع من الجانب الاقتصادي.

- صعوبات بالدراسة الميدانية والمرتبطة بحجب بعض إدارات مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة بالمعلومات الكافية.

-عدم وجود قاعدة بيانات على المستوى الوطني أو حتى المحلي تعكس فيه حقيقة الانشغالات البيئية والزراعية.

12- هيكلة الدراسة:

من أجل الوصول إلى الإلمام بمتطلبات البحث اعتمدنا على خطة منهجية تتكون من ثلاث فصول مع وضع مقدمة عامة للدراسة وطرح إشكالية التي من خلالها قمنا بصياغة فرضيات للدراسة وتم تقسيم البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: الذي جاء بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة حيث تضمن مبحثين ويندرج المبحث الأول تحت عنوان ماهية السياسة العامة تم التطرق فيه إلى تعريف السياسة العامة وأبرز خصائصها ثم مراحل صنعها ومقوماتها، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لماهية السياسة الفلاحية من خلال إبراز مفهوم السياسة الفلاحية وأنواعها وأهدافها ودورها في التنمية الوطنية.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان واقع وآفاق السياسات الفلاحية في الجزائر ضم هذا الفصل مبحثين، الأول واقع السياسات الفلاحية في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني تم التطرق فيه إلى أبرز إسهامات ومكانة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية من خلال استعراض مسعى للنهوض بهذا القطاع وترقيته منذ الاستقلال، وأما

المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتقييم تلك السياسات وما حققته من نتائج للوطن من إنتاج وكذلك التعرف إلى الأساليب المستقبلية ومعرفة الآفاق للفلاحة في ظل التحديات.

الفصل الثالث:جاء هذا الفصل تحت عنوان دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012 حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، فالمبحث الأول يندرج تحت عنوان تقديم عام لولاية قالمة تطرقنا فيه للتعريف لولاية مع إبراز مكانتها الفلاحي في وكيفية الاستفادة من الدعم الفلاحي، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان أفاق الفلاحة في الولاية ومستقبلها.

الفصل الأول

الإطـار النظـــري
والمعـــرفي للدراســـــة

الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للدراسة

تعتبر المفاهيم من العناصر الأساسية لأي دراسة، مهما كانت ويستوجب علينا تحديدها، تحديدا دقيقا، وتجسيدها عن غيرها من المفاهيم لاستيعاب موضوع الدراسة وفهمه بشكل أفضل وأبسط، يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف المفاهيم التي سيتم التطرق إليها، سواء فيها يخص السياسة العامة بصفة عامة والسياسة الفلاحية بصفة خاصة، لأنه من الصعب استعمال الكلمات دون ضبط مفاهيمها، ووضعها في إطارها الصحيح وبناء على ذلك سيتم التركيز في هذا الفصل على أبرز مفاهيم السياسة العامة ومراحلها وأبرز خصائصها، هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني ستوضح فيه مفاهيم للسياسة الفلاحية وتحديد أهدافها وأنواعها ومضامينها .

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالسياسية العامة بصفة عامة ويعرفها وتحديد خصائصها، ثم مراحلها.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

قبل التطرق إلى تعريف السياسة يجدر بنا الإشارة إلى تعريف السياسة بصفة عامة.

1-**السياسة في اللغة العربية:** يشير قاموس العرب إلى السياسة بمعنى السوس، بمعنى الرياسة، وساس المرء سياسة قام بها.[1]

ويقال سوس فلان أمرا بين فلان والسياسة هي القيام على شيء ما يصلحه والأمر هنا هو أمر الناس وكلمة شائعة الاستعمال بمعنى حكم الدولة هدفها تحقيق الصلاح.

فالسياسة في جوهرها عملية تدبير وتسيير شؤون الجماعة البشرية أو فن حكم الناس[2] وبهذا فهي تشير إلى سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث، حيث استلزمتا الحياة الإنسانية الاهتمام بالمجتمع وتنظيميه.

2-**السياسة في اللغة الأجنبية** : أصل كلمة السياسة هي ترجمة لكلمة politique في اللغة الفرنسية وفي اللغة الانجليزية politice، وفي اللغة اليونانية polis والتي تعني: المدينة أو الحاضرة، وهي تتألف من مقطعين هما:

1- المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، المدخل لعلم السياسة (بغداد: دار المطبوعة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، 12.

2- حكيمة كانون وفوزية قوماري، " تأثير البيئة الداخلية والخارجية على رسم السياسة العامة-السياسة التشغيلية في الجزائر 2000-2010" (رسالة ليسانس، جامعة قالمة، 2013) ، 09.

أ- polis: أي الحاضرة المدينة.

ب- cite : هي تعني إجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة والحاضرة غالبا ما تعتبر مرادفه لكلمة المدينة ville ولها معان متعددة منها البلدية، الدولة المقاطعة المواطنة ...الخ.[1]

- فالسياسة من خلال التعاريف السابقة تبين أن المفهوم العام للسياسة، يعني بشكل أساسي تسير شؤون الدولة والمجتمع من خلال صياغة مجموعة القرارات والقوانين المتفق عليها.[2]

يمكن تعريف السياسات على أنها: "مجموعة القواعد والمبادئ التي يلتزم بها المخططون والمنفذون في كل مراحل العمل، فهي تعبر عن الاتجاهات الرسمية في التنظيم نحو أنماط السلوك المسموح به لتحقيق الأهداف.[3]

فالسياسات policy تختلف عن السياسة politics، فالأولى تنصرف إلى قرارات ومخرجات حكومية بينما الثانية تشير إلى عملية الوصول إلى الحكم وإداراته ومن ثم يمكن أن تعد السياسة politics جزاءا من السياسة policy حيث أن هناك ترابط بين المفهومين.

1- زين الدين العابدين معو، "المعلومات كألية لرسم السياسات العامة في الجزائر" (رسالة ماجستر، جامعة باتنة، 2009)، 48.

2- كانون وقوماري، تأثير البيئة الداخلية والخارجية، 90.

3- ناجي عبد النور ومبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014)،14.

أما "هارولد لازويل "يعرفها:" السياسة من يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ ويذهب إلى القول أن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائما النفوذ والقيم وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير".[1]

التعريف الإجرائي: السياسة هي فن حكم الدولة، لرعاية شؤون الأمة داخليا وخارجيا وتعبر أيضا عن الوسائل التي يمكن إتباعها لتحقيق الأهداف على الوجه الأمثل والتوجيه المرشد للأفعال والقرارات .

أولا: تعريف السياسة العامة (publicpolicy)

تعددت تعريفات مصطلح " السياسة العامة " لأنه لا يختلف عن المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له.[2]

كما ربط الباحثين من علماء السياسة والإدارة العامة و الاجتماع، مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون الاجتماعية العامة ومجالاتها التي تتمثل في المطالب والقضايا والمشكلات فالسياسة العامة تعرف حسب مطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء والداعين لها:

1- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة (عنابة: دار العلوم،2007)، 10-11.

2- جمال الأناسي وسامي الدروبي، مدخل إلى علم السياسة (سوريا: دار دمشق،1998)،8.

1- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة power:

تمثل القوة تلك القدرة التي يخص بها شخص ما، للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور، بشكل تميزه عن غيره نتيجة امتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية.[1]

فقد حاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار فعرفها " اوتنساريني otensarine" بأنها "علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب أخر."

أما "هارولد لازويل" "h.lazwel" فقد عرفها " من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[2]

إن منظور القوة يعكس (إمكانية الصفوة elité في حصولها على القيم salu الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع وإن السياسة العامة، يمكن لها أن تكون انعكاسا لوجهة نظر أو إرادة أصحاب النفوذ والقوة الذين يسيطرون على محاور النظام السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة.[3]

1- الفهداوي فهمي الخليفة، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل (عمان: دار المسيرة، 2001)، 32.

2- ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة 1992-2009" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2011)، 20.

3- الفهداوي، السياسة العامة، 32.

- السياسة العامة من منظور تحليل النظام "system amalysis"

يمثل مفهوم النظام وحدة كلية متكونة من مجموعة الأجزاء الفرعية تشكل فيما بينها شق من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، حيث شكل هذا المفهوم اهتماما عند "دافيد أستون" "d.eastan" الذي كان يرى أن النظام يتألف من مجموعة متغيرات.[1]

تتصف بدرجة من العلاقات المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها، وبالتالي فإنه ينظر إلى السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسة التي يتعامل معها النظام السياسي .

ويرى"غبريال الموند""g.almand" أن السياسة العامة تمثل "محصلة عملية منتظمة عن تفاعلات المدخلات (مطالب+ دعم+ المخرجات" قرارات وسياسات") للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية، والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة".

3- السياسة العامة من منظور الحكومة :

تقوم الحكومة برسم السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها وثم وضع العديد من التعريف السياسة العامة ضمن هذا المنظور، معرفها "توماس داي"T.dai" هي " تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل".[2]

1- كانون وقوماري، تأثير البيئة الداخلية والخارجية، 09.

2- عبد الغاني دندان، "السياسة العامة بين الخبرة النظرية والواقع العلمي " اطلع عليه بتاريخ 21مارس2017، www.ahwr.org/debarat/show.art.asp?aid.

هي تلك السياسات التي تصدرها الأجهزة الحكومية والمسؤولون الحكوميون رغم تأثير الأشخاص والعوامل غير الحكومية في تطويرها.

حيث يعرفها "هنري توني"h.toné" مبرز للأطر الفنية بأنها " تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معنية، داخل النظام الاجتماعي للدولة "[1]

تعريف غبريال الموند " أن السياسات العامة هي تعبيرات عن النوايا يتم إقرارها من قبل السلطة التنفيذية السلطة التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وانجاز هذه الأهداف ولكن الانجاز والتطبيق يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه السياسات .[2]

فإن السياسة العامة يمكن النظر إليها من خلال كونها ممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة.[3] في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن لمجتمعها داخليا وخارجيا.

إن السياسة العامة تعتبر متغير تابع تتأثر بالعوامل والظروف للنظام السياسي، وكمتغير مستقل عند ما تؤثر السياسة العامة على النظام السياسي وباعتبارها عملية عندما تؤثر وتتأثر بالنظام السياسي.[4]

التعريف الإجرائي:

إن السياسة العامة هي مجموعة القرارات والتصريحات لا تكون في كل الحالات جعلته في صورة قانون أو مرسوم أو لوائح أو خطط أو برامج تتعلق بمجال معين تصدر

1- قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية،22.

2- علاوة الجندي، "دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر" (رسالة ماستر، جامعة ورقلة،2013)، 22

3- الفهداوي، السياسة العامة،34.

4-علاوة الجندي، دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر، 23.

عن مؤسسات حكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعلاج مشكلة ما أو الوقاية منها.

وهي ما تختار الحكومة أن تفعله ولا تفعله في شكل قرارات وبرامج حكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي في مجال معين ويتم التعبير عنها في شكل: قوانين، لوائح، وقرارات إدارية، وأحكام قضائية.

كما يمكن إعطاء تعريف أخر للسياسة العامة: هي برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة، تتعلق بمجال معين، كالتعليم، الصحة...الخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية.

المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة

تتمثل في إبراز الخصائص الهامة التي ترتكز عليها السياسة العمامة

أولا: خصائص السياسة العامة

فنظرا لكثرة تعاريف السياسة العامة فإن الخصائص توضح غموض ونقذ بعض تلك التعاريف مما يساعد فهم مدلولاتها، وزيادة توضيحها، حيث تتجلى خصائص السياسة العامة فيما يلي:

1- تمثل السياسات العامة سلسلة طويلة من النشاطات والقرارات الحكومية المترابطة التي تعني أكثر من مجرد قرار[1].

1- جميس اندرسون، صنع السياسات العامة، تر. عامر الكبيسي (قطر: دار المسيرة،1999)، 24.

2- السياسة العامة تصمم بغرض إحداث أهداف مستقبلية، ولكن هذا لا يعني عدم إهمال الماضي في صنع سياسة معنية.

3- أنها تتمثل جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة للتجارة أو لمعالجة التضخم ومعالجة مشكلة السكن أو الصحة أو السياسة التشغيلية الفلاحية ولا تتمثل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله .

4- تتمثل البرامج والأعمال المتقنة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة أو المتقطعة[1].

5- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية تعير عن الأمور والمسائل الواقعية وتكون نتائج ملموسة ومخولة.

6- الاستمرارية ولتجدد في السياسة العامة:

- الاستمرارية والتجديد في السياسة العامة بالقدر الذي يمكن من تحقيق وتأصيل التغيير المطلوب

-التجديد بمعنى التكيف واستيعاب المتغيرات الظرفية، والقدرة على الإفادة من التغذية العكسية لإجراء التغيرات الضرورية التي لا تغير من جوهر الأهداف.[2]

1- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة (الأردن: دار مجد الله، 2004)،21.

2- ناجي وساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، 28.

7- السياسة العامة ذات سلطة شرعية، إذ تمثل بعدا هاما من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية حيث بمجرد إقرار سياسة عامة معنية من قبل صانعيها، لابد أن يصدر بشأنها قانون أو مرسوم أو نظام.[1]

8- السياسة العامة تعبير عن التوازن بين الجماعات المصالح، إذ تتأثر السياسة العامة بقوى كثيرة فاعلة تشكل تكتلا مؤلف من مجموعات المصالح والضغط نحو إقامة تحالفات متوازنة للحفاظ على المصالح الانتقائية.

9- السياسة العامة نشاط هادفا ومقصود أي أن السياسة العامة تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسة لا تتضمن أشياء تحدث عفوية.[2]

10- السياسة العامة منطقية وعقلانية وليست حلما أو طموحا، بل هي بديل يمكن تحقيقه وفق الإمكانيات المتوفرة.

11- السياسة العامة في خدمة المجتمع: إن الحكومات الحديثة تمارس أنواع متعددة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة العامة التي تمثل المصالح المختلفة لفئات المجتمع.

1- الفهداوي، السياسة العامة، 46- 49.

2- حسيبة غارو، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1997- 2007" (رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2012)، 62.

12- السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسة: تعكس هذه الخصية تقويما قبلي للآثار المتوقعة من السياسة العامة المتخذة قبل المباشرة بتنفيذها، حيث تشكل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة.[1]

13- السياسات العامة كتفضيل نخبوي، وهنا ينبغي النظر إليها على أنها ترجمة لتفصيلات وقيم الصفوة الحاكمة وليس لمطالب الجماهير فالسياسة العامة تنساب من أعلى إلى الأسفل أي من النخبة إلى الجماهير ويتول الجهاز الإداري مهمة نقلها إلى حيز التنفيذ

ثانيا : مكونات السياسة العامة:

يمكن فهم مصطلح السياسة العامة بأدق ما يجزأ على مكوناتها وعناصرها الأساسية التي تمثل محصلة لمفاهيم سلوكية مترابطة ومتفاعلة لفهمنا لماهية السياسة العامة وبالتالي الوقوف عند أدق مكوناتها والتي تتمثل فيما يلي :

أ- المطالب السياسة :polittical demandes

تتمثل في كل ما يطرح على المسؤولين في الحكومة في طاولة المناقشة من حاجات أبناء المجتمع وتفصيلاتهم المتنوعة إلى النظام السياسي في شكل مطالب أي " مدخلات "تستدعي تحرك الجهات والسلطات المسؤولة للاستجابة لها بصورة أو بأخرى فالمطلب المطروحة من جانب العامة مولدا وسبب وجيها لإثارة انتباه الحكومة للبدء في دراسة عملية صنع السياسة العامة.[2]

1- الفهدواي، السياسة العامة، 50.

2- ناجي، المدخل إلى علم السياسة، 26-27.

ب- قرارات السياسة:dédisaisPolicy

تشمل ما يقدمه صانعي القرارات والمسؤولون الحكوميون المخولون قانونيا من أوامر ومراسيم وتوجيهات معبرة عن محتويات وإجراءات السياسة العامة .

ج- محتويات السياسة:policy contents

وتتمثل في الخطابات والتفسيرات والتصريحات القانونية الحكومية العامة وما تنوي الحكومة القيام به في شكل أوامر شفهية وتفسيرات قانونية وضوابط محددة لسلوك وأراء الحكام والقضاة إذ لا بد أنتكون موحية بسياسة عامة.[1]

د- مخرجات السياسة:policy output

هي مجموعة الانعكاسات والمؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسة العامة، فهي تعتبر ردود أفعال النظام واستجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من البيئة.[2]

هـ- اثر السياسة:policy impact وتمثل العوائد المحصلة أو النتائج التي يتلقاها المجتمع المقصودة أو غير المقصودة جراء السياسة العامة حيث للأخيرة عند تنفيذها أثار معينة.

1-"صنع السياسة العامة"، اطلع عليه بتاريخ 23 مارس2017.

http://edart 3mal.COM/edarapress/?p:82.

2- الفهداوي، السياسة العامة،42.

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

تمر عملية صنع السياسة العامة بصفتها دورة وفق للمنظور العقلاني في عملية صنع القرار بعدد من المراحل العامة التي تمتاز بالدقة والتعقيد ستبدأ بتحديد المشكلة وتنهي بعد حل هذه المشكلة بشكل نهائي وهي تتمثل في ثلاث مراحل أساسية وكل مرحلة تمر بمجموعة من الخطوات وتتمثل فيما يلي:

أولا: مرحلة تحليل السياسة العامة

إن عملية رسم السياسة العامة تمر بمراحل في طبيعتها وطولها وتعقيدها والتي تختلف من دولة إلى أخرى حيث يمكن استخلاصها في الخطوات التالية:

أ- تحديد المشكلة العامة والتعرف عليها:

تبدأ عملية إعداد السياسة العامة بمبادرة من الحكومة اثر ما إحاطتها علما بموقف أو مشكلة أو مسالة معينة يعاني منها المجتمع وتسعى لإيجاد حل لها، وتعد هذه الخطوة من أهم خطوات رسم السياسة العامة وقبل تحليل المشكلة يجب تعريفها وتحديدها والتعرف عليها أولا، ثم تشخصيها ودراستها للكشف عن الحلول والبدائل اللازمة لحلها[1].

إذ هناك أربعة مصطلحا تعمل في مناقشة موضوعات تتعلق بالسياسة العامة وهي " مشكلة، مشكلة عامة، قضية، قضية عامة" وهذه المصطلحات الأربعة تتمثل تدريجا إلى الأعلى أي أنه تنتقل بالتدرج من مشكلة إلى مشكلة عامة ومن قضية إلى قضية عامة نظرا إلى اتساع مستوى التعقيد للمشكلة وصعوبة علاجها.

1- عبد الله خيري وعبد القوى، دراسة السياسة العامة (الكويت: دار السلاسل، 1988)، 97.

يحدد لنا "بيتر دركر""p-druker" ثلاث إجراءات أساسية، لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة في سبيل التعرف عليها ودراسة أبعادها من خلال ما يلي[1]:

1- تنصيف المشكلة وتشخصيها: من خلال توصيفها وتشخيصها عن طريق أسبابها مكانها وحدودها وحجمها ووقتها، فإن كانت عامة، متكررة يمكن مواجهتها وحلها بالطرق المعهودة والمعمول بها وإذا كانت استثنائية فريدة من نوعها أو جديدة وتشكل نوعا جديدا من المشاكل، لا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية، يستوجب بناء برامج جديدة مخصصة لها.

2- التعرف على المشكلة أي اكتشاف المشكلة والتعرف عليها وتحديدها ومنحها، التفسيرات المناسبة لها والمعبرة عن جميع حقائقها، وظهورها بصورة مباشرة واضحة ومؤكدة أمام صانع القرار ليلجئ لمواجهتها بشكل مباشر من خلال طرح مجموعة من الأسئلة حول ما الذي يحدث بالضبط؟ وما هو جوهر هذه المشكلة؟ وغيرها وهذه الأسئلة تتماثل مع قوانين التشخيص في تعريف المشكلة جيدا.

3- تحديد الجواب على المشكلة: من خلال تحديد المعايير الواضحة والخاصة للتوصل إلى الحل المناسب للمشكلة المعروضة والتشخيص الدقيق المتضمن المشكلة ولأبعادها وأسبابها وعلاقاتها وتأثيرها لوضع العلاج المناسب لها.

ب- تجميع المعلومات:

حيث ينبغي أن تسند الحلول اللازمة للمشكلة في السياسة العامة إلى مصلحة وافية المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة وعلى مختلف جوانبها وتأثيراتها وانعكاساتها وتوضيح العلاقات السببية المتبادلة التأثير ضمن أبعاد المشكلة، في سبيل

1- الخزرجي، النظم السياسية الحديثة، 1962-163.

التوصل إلى البديل السليم الذي يمكن ترشيحه للعلاج وذلك بأساليب، متنوعة منها: الملاحظة والاستقصاء، الاستبيان واستخدام الوسائل الإحصائية وتحليل التغذية العكسية.[1]

ج- ترشيح بدائل الحلول:

تمثل هذه المرحلة اتجاها فاعلا نحو إيجاد حل للمشكلة محل الاهتمام وذلك بوضع حلول واقتراحات مبنية على المعلومات المقدمة من المرحلة السابقة وهي توضيح لمدى الاستجابة وخلق بدائل وذلك بناء على تساؤلين جوهريين هما:

هل يتم ترك المشكلة على ماهي عليه؟ وهل يتم التدخل لحلها؟ فلماذا كان الجواب يشير إلى ضرورة التدخل والحل فيتم هنا طرح تساؤل أخر ما هي البدائل المطروحة للحلول[2].

حيث ينبغي على محلل السياسة العامة اعتماده لأكثر من بديل واحد، وهذا يرجع إلى قدرة المحلل، على إيجاده البدائل متعددة وذلك بإتباع أساليب متعددة تؤمن له المقدرة الدقيقة في تحليل البدائل وتقضي نتائجها، كأسلوب الحدس وأسلوب دلفي وأسلوب السيناريو، وأسلوب بحوث العمليات وأسلوب النماذج الرياضية[3]

د- اختيار البديل الأفضل:

إن البديل الأفضل هو البديل الذي حسم فيه الاختيار من بين البدائل التي كانت مطروحة للتقييم ليصبح بمثابة السياسة العامة على شكل مشروع قانون تتقدم به الحكومة أو مبادرة من قبل أعضاء البرلمان، وذلك من خلال المعايير والمقاييس ذات العلاقة

[1]- ناجي وساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، 67.

[2]- علي كردي، السياسة العامة، اطلع عليه بتاريخ 23 مارس2017،

http :kenana.onlin.com/uses/alikordi/poots/352101.

3- الفهداوي، السياسة العامة، 102.

بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وغيره، في إطار الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل الأفضل.[1]

هـ –تطبيق البديل الذي تم اختياره:

ترتبط هذه الخطوة بالخطوة سابقتها ارتباطا وثيقا وجوهريا، كما تدل عليها من حيث صواب المحلل في اختيار للبديل، أو عدم صوابه وذلك بإخضاع البديل للاختيار التجريبي للتأكد من سلامة الاختيار وضمان جدوى نتائجه بهذا الاعتماد في المستقبل عبر الواقع الميداني العملي للسياسة العامة في حلها للمشكلة المعنية.[2]

ثانيا: مرحلة تنفيذ السياسة العامة

هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه واتخاذ كل ما يلزم القيام به من أعمال بقصد تحقيق الأهداف، أي ترجمة السياسة العامة بما تنطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة ينتظر أن يترتب على تطبيقها أن تتحقق الأهداف المرجوة، وذلك وفق خمس مراحل أساسية هي:[3]

1– التخطيط وتنفيذ السياسة العامة:

التخطيط هو البديل لمنطقي للسلوك الارتجالي في العمل، أي وضع الخطط الموجهة لجهود العاملين في تنفيذ السياسة على مختلف تخصصاتهم وهو من بين أهم الأسس الرئيسة لنجاح وتحقيق أهداف السياسة.[4]

1– أندرسن، صنع السياسة العامة،90–91.

2- الخزرجي، النظم السياسية الحديثة، 258.

3– وصال نجيب الغفراوي، مبادئ السياسة العامة (الأردن: دار أسامة، 2003)،85.

4– نفس المرجع، 157–158.

2-التنظيم وتنفيذ السياسة العامة:

تعتبر هذه المرحلة مكملة لمرحلة التخطيط لأنها تحدد الهيكل الذي تتشكل وتتناسق في الجهود المشتركة لتحقيق الخطط والأهداف المرسومة والمرجوة لكفاءة عالية وبأقل تكلفة ممكنة.

3- التوظيف وتنفيذ السياسة العامة

وهي توفير الموارد البشرية اللازمة فالعنصر البشري في الإدارة العامة هو الذي يخلق الحياة في هذا الجهاز ويترجم الخطط والبرامج إلى عمل وإنتاج ولذا يتوخى عليه بالدرجة الأولى نجاح الإدارة الحكومية في تحقيق أهداف السياسة العامة.[1]

4- التنسيق وتنفيذ السياسة العامة:

إن ارتباط القيادة والتنسيق ارتباط وثيقا وجوهريا، حيث أن لكل منها تأثير على الأخر فلهذا لا يمكن تحقيق التنسيق الفعال دون عمل القيادة بنجاح والعكس.[2]

فالتنسيق هو الأداة الفعالة التي تحقق المزج والخلط الفعال بين عناصر العملية التنفيذية.

5- التمويل:

يعتمد النجاح في تنفيذ السياسة العامة على توفر التمويل اللازم فالتمويل هو قرار سياسي بمقدار المال العام الذي تخصصه الحكومة لتنفيذ سياسة عامة ومصدر هذا

1- الغفزواي، مبادئ السياسة العامة، 88.

2- عبد الله خيري وعبد القوي، دراسة السياسة العامة في الكويت، 100-101.

المال، فالميزانية العامة للدولة هي الأداة الأساسية التي تعتمد عليها في تحديد نفقات الدولة ومواردها.[1]

ثالثا: مرحلة تقويم السياسة العامة

تعتبر هذه المرحلة أخر مرحلة من مراحل صنع السياسات العامة فهي تعتبر عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسات العامة، هذه العملية تهدف إلى تشخيص وقياس أثار ونتائج السياسة للتوصل إلى معرفة النتائج وتمر بالمراحل التالية:[2]

1- تقويم عملية صنع السياسة العامة:

هدف هذا التقويم يدور حول مدى وكفاءة وفعالية عملية صنع السياسة العامة فالتقويم من المفروض أن يكون أثناء صنع السياسة فيوفر معلومات عن أثار المقترحات، على كل أعضاء المجتمع ويساعد على عملية الاختيار، والنشاط التقييمي سوف يكون له مردود على تطوير صنع السياسة واختيار البدائل ويقلل من تحيز صناع السياسة وتوفير الأساس الوقائعي لموضوعات القرار لكل المشاركين.[3]

2- تقويم عملية تنفيذ السياسة العامة:

إن عملية تقويم التنفيذ تنصب على إجراءات تنفيذ أو تطبيق السياسة، إذ تهدف إلى الحكم على مدى التزام الجهاز التنفيذي بإتباع الخطط والبرامج والإجراءات المرسومة ومعرفة الانعكاسات السلبية والايجابية المترتبة عن تنفيذ السياسات وتأثيراتها ومدى

1- عبد الله خيري وعبد القوي، دراسة السياسة العامة، 154.

2- ناجي وساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، 73.

3- الفهداوي، السياسة العامة، 108.

نجاحها وفعاليتها فمن الأفضل انه توافق كافة مراحل التنفيذ للسياسات العامة ومعرفة مواطن النقص –الضعف.[1]

3- تقويم أثار السياسة العامة:

تمثل هذه المرحلة في تحليل نتائج السياسات واثر مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي صممت لأجلها وهذا التقويم هو أوسع أنواع التقييم انتشارا في الحكم على مدى نجاح السياسة العامة في إحداث التغيير المرغوب فيه.

وبهذا المعنى يكون تقويم الآثار بمثابة الاختيار أو الفحص ذي الغاية التجريبية لأجل معرفة التأثيرات التي انتهجتها السياسة العامة المتبناة في تمثيلها مع البرامج وأهدافها المراد بلوغها وانجازها وما ينجم عنها من أثار.[2]

الشكل رقم (01): دورة السياسات العامة

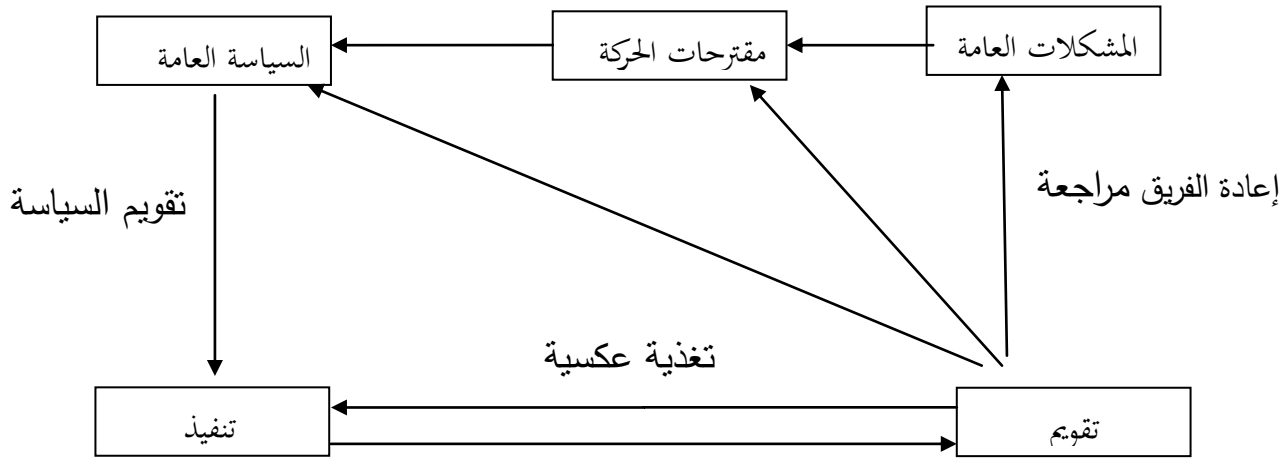

المصدر: حكيمة كانون وفوزية قوماري" تأثير البيئة الداخلية الخارجية على رسم السياسة التشغيلية في الجزائر2010،2000" (رسالة ليسانس، جامعة قالمة، 2013) 29.

1- حنان واعة، "إصلاح السياسة العامة في الجزائر – قطاع التشغيل- نموذجا" (رسالة ماستر، جامعة بسكرة، 2015)، 36.

2- قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية،41.

المبحث الثاني: ماهية السياسة الفلاحية

تعتبر السياسة الفلاحية جزء من الكل أي أن السياسية الفلاحية جزء من السياسة العامة لأي دولة أي أن الفلاحة مجال من مجالات السياسة العامة مثلها مثل السياسة الصحية، التشغيلية، السكانية، لأي دولة إذ تعمل هذه الأخيرة على إقرار برامج ومقررات في هذا المجال لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية تصدر عن مؤسسات حكومية تعكس توازنات القوى في النظام السياسي لعلاج مشكلة ما والوقاية منها في مجال الفلاحي، أو بالأحرى السياسة الفلاحية مجال من مجالات السياسة العامة.[1]

إن السياسة الفلاحية لها دورا مهما في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب إذ تعمل على جعله متجاوز المختلف العقبات والعراقيل ليصبح له دورا بارزا ومحوريا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ويتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة الفلاحية وتحديد أنواعها وصولا إلى معرفة ابرز أهدافها ومضامينها .

المطلب الأول: ماهية السياسة الفلاحية

قبل التطرق إلى تعريف السياسة الفلاحية يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم الفلاحة التي لها علاقة مباشرة بالسياسة الفلاحية.

1- الطيب هاشمي،" تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2006 نموذج تطبيقي لولاية سعيدة" (رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007)،21.

تعريف الفلاحة (الزراعة):

هي كلمة مشتقة من كلمة "agreculture" حيث "agre" يقصد بها الحقل أو التربة و كلمة "culture" يقصد بها العناية أو الرعاية.

فالزراعة هي: علم وفن ومهنة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية كما أنها وسيلة من وسائل الحياة للحصول على العيش هذا من المفهوم الضيق أما إذ أخذناها بالمعنى الحديث فإنها تتضمن جميع العمليات التي تقوم بها لإنتاج المحاصيل النباتية وكذلك تربية الحيوان لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن.[1]

وتعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة:" وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة أو الفلاحة إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثورة الزراعية "

ويشير الأستاذ زمرمان" أن الزراعة تمثل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين نمو النبات والحيوان قصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنتاج.

نجد الفلاحة كلمة لها نفس المعنى لكلمة الزراعة فالفلاح من حيث اللغة هو الخبرة والنجاح و التوفيق أما من حيث المدلول الاقتصادي لها معنى أخر هي العلاقات الفلاحية تشير إلى تحديد مجموعات تاريخية متميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، فعندما نقول فلحت أي زرعت، والدولة قدمت مساعدات مالية للفلاحة أي للزراعة.

1- الطيب هاشمي،" تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2006،21-22.

تعريف الفلاحة: هي مجموعة الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي لفائدة الإنتاج النباتي و الحيواني النافعة للإفراد.[1]

كما تعرف الفلاحة على أنها مجموع الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني الموجهة للتغذية والتصنيع، والفلاحة أيضا هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالنباتات والحيوانات وتتمحور إلى إنتاج ينفع الإنسان منها الغداء و تنقسم إلى قسمين الفلاحة التقليدية والحديثة وتتجلي أهميتها في توفير الغذاء وتوفر الشغل وتنشيط القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة .[2]

وظائف الفلاحة:

تلعب الفلاحة دورا مهما وبارزا في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهي تعتبر مصدرا أساسيا لتوفير الغذاء للسكان وفيما يلي نتناول أهم الوظائف وهي:

-توفير الغذاء وتحقيق التنمية في الاقتصاد الوطني .

-الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل.

- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي.[3]

- الزراعة مصدرا للعملة المهمة ووسيلة لتمويل التنمية.

1- يونس صاحب، " السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة موارد غذائية سياسية 2000-2014" (رسالة ماستر، جامعة تيزي وزو، 2015)، 17.

2-"زراعة"، اطلع عليه بتاريخ 27 مارس2017،

https://ar.wikipedia.org/wiki.

3- صاحب، السياسات الفلاحية والتبعية،17.

تعريف السياسة الفلاحية: للسياسة الفلاحية دورا مهما، وبارزا في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب لتجاوز مختلف العراقيل والعقبات التي تعرقله ليصبح له دور محوريا في التنمية الاقتصادية وهناك عدة تعاريف لسياسة الفلاحية، وهذه جملة منها:

السياسة الفلاحية: تعرف السياسة الفلاحية (الزراعية) بأنها مجموعة التدبير والإجراءات التي تتبناها الحكومة لحماية القطاع الفلاحي (الزراعي) من الواردات ولرفع مداخيل المزارعين .

ركز هذا التعريف على أهمية تحقيق القطاع الفلاحي للاكتفاء الذاتي بحيث لا تضطر الدولة للاستيراد، كما لها أهمية تشجيع الفلاحين من خلال الرفع من مداخلهم ولكن الدولة من خلال السياسة الفلاحية التي تصنعها لا تكتفي فقط لمجرد السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي كما أثار التعريف .

وإنما تتضمن أهداف أخرى لا تقل أهمية، كتوسيع دور القطاع الفلاحي في النتاج الإجمالي المحلي والمحافظة على استدامة المواد الطبيعية وتوفير الموارد الأولوية لقطاع الصناعة وغيرها.

تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة أو الحكومة بعينة تحقيق أهداف محددة، تتضمنها الخطط التنموية الزراعية لتشجيع وزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغائي وزيادة العائد من الصادرات.[1]

كما تعرف السياسة الفلاحية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتدخل بها الدولة لتوجيه نشاط القطاع الريفي وتنمية على المدى المتوسط والبعيد وبإحداث تغيير في تنظم الإنتاج وتحديد قواعد المنافسة.

1- صاحب، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية، 18.

هذا التعريف يركز على تنمية الريف والأوضاع المعيشية فيه في سبيل تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي كما أشار لضرورة تحديد قواعد المنافسة بين الفلاحين المنتجين ورجال أعمال المزارع والمؤسسات التي لها علاقة بالإنتاج الفلاحي ولكنه اغفل الجوانب الأخرى الضرورية لتطوير القطاع الفلاحي.

السياسة الفلاحية تعرف بأنها صراع من جهة ومن جهة أخرى تفاوض بين السلطات العمومية (محلية ودولية) وبين جماعات الضغط خاصة المنظمات المهنية الشغالة في الفلاحة لإحداث إصلاحات متفق عليها لإعادة تنظيم الفلاحة في مسار التنمية الاقتصادية وتحقيق الإشباع في إطار جو يسوده العدل بين الأطراف المعنية.

ركز هذا التعريف على الطريقة التي يتم من خلالها صنع السياسات الفلاحية وكذلك عند إحداث تعديلات وإصلاحات على القطاع الفلاحي، وهذا التعريف ينطبق أكثر على الدول التي تتميز بتطبيقها وبدرجات عالية لمبادئ الديمقراطية في بيئة تتسم باحترام أراء الأطراف المختلفة وعدم احتكار سلطة اتخاذ القرار من جهة واحدة .[1]

تعرف السياسة الزراعية "على أنها جزء من السياسة الاقتصادية وتعتبر فرع رئيسي لها يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التكامل والتنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها المسطرة " وتتمثل السياسة الزراعية " في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية.

1- حنان عبد الكريم وعمران الدليمي، الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها، اطلع عليه بتاريخ 27 مارس2017.
http://wwwwolbaloylon .edu.iq/uololiges/ledue.aspsc ?fid :11 laid :32/810.

كما جاء تعريفها على أنها عبارة عن خطة محددة تهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معنية.

- ولتقديم برامج السياسات الفلاحية أو الزراعية لابد من:[1]

- فحص الظروف وتحديد المشكلات؛

- وصف السياسات الزراعية المقترحة وصفا دقيقا لتحقيق الأهداف المرجوة؛

- معرفة مدى فاعلية الأساليب لتحقيق الأهداف المنشودة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر، قمنا بصياغة التعريف الإجرائي التالي:

" السياسة الفلاحية عبارة من مجموعة من الإجراءات والتدابير والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة تجاه القطاع الفلاحي والوسط الريفي، معتمدتا في ذلك، على مختلف الفواعل والعوامل التي لها علاقة بالفلاحة لتحقيق الأهداف بين فترة زمنية معنية وتنمية القطاع في مختلف جوانبه والرفع من فعاليته."[3]

المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية

إن التتبع التاريخي لتتطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكومتها في تبني سياسة فلاحية معينة، وذلك قصد الوصول إلى عملية الاكتفاء الذاتي وبعد التصدير إلى الخارج بغية تأمين أمنها الغذائي الذي أصبح

1- فوزية غربي،" الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"(أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة،2008)، 74.

2- صاحب، السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية، 18.

3-حمزة بن التومي، "السياسات الفلاحية ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني-دراسة نموذج إنتاج التمور وتصديرها2014-2001" (رسالة ماستر، جامعة بسكرة،2014)،09.

يهدد سيادة الدول وبقائها قبل التطرق لأنواع السياسة الفلاحية يتم أولا توضيح الفرق بين السياسة الفلاحية ذات الطابع الاشتراكي والسياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي حيث:

ترتكز السياسة الفلاحية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الملكيات الكثيرة.[1]

ولقد اعتمدت بلدان المعسكر الاشتراكي سابقا أسلوبا واحد في تطوير اقتصادياتها بالاعتماد على خطط وسياسات علمية موضوعية، وتعميم ملكية وسائل الإنتاج والقضاء على كل أشكال الاستغلال للعمال ولقد أولت الدول الاشتراكية اهتماما كبيرا بقطاع الفلاحة ولكيفية تطويره وتجسيد ذلك بتعزيزه بالتقنيات والأساليب العلمية المتطورة.

أما السياسة الفلاحية ذات الطابع الرأسمالي فتعتمد على آليات السوق، وترمي إلى القضاء على كل أشكال تدخل الدولة في القطاع واعتبار ذلك التدخل غير نافع بوجه عام وبذلك يتم منح المبادرة للقطاع الخاص، ومنحه الدور القيادي في تنمية الفلاحة وتعمل السياسات الليبرالية على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار فلا تتدخل الحكومات عند ارتفاعها وفي التقلبات التي تحدث فيها.[2]

وبشكل عام يمكن تصنيف السياسات الفلاحية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي ولتجاوز مشاكله إلى:

1- صاحب، السياسات الفلاحية، 21-22.

2- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، 24.

أولا: سياسة التوجيه الفلاحي

نجده بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية) وتجمع سياسات التوجيه بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي ولقد انطلقت سياسات التوجيه الفلاحي من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الفلاحي ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروري لخدمة هذا الهدف وقد أمنت هذه السياسات فعاليتها من خلال زيادة الفائض الاقتصادي من الفلاحة ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.[2]

تسمح هذه السياسة يجعل القطاع الفلاحي قطاعا رياديا في الاقتصاد الوطني كما أنها تخدم التنمية الشاملة للدولة باعتبار أن العوائد الناجمة عن هذا القطاع يتم استثمارها في الصناعة وباقي القطاعات الأخرى.

ثانيا: السياسات الثورية الزراعية

قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، فإن كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها غير قادرة على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة ولكن الثورة تبقى منقوصة إذ لم تقترب بحل المسالة الزراعية حيث اختلف مفهومها إذ تعني الإجراءات والتدابير والوسائل التي تعتمدها الحكومات لإحداث جذري وجوهري في أنماط

2 - مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، 25.

الاستثمارات الزراعية السائدة والتي تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني كما ونوعا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيقا فائض منها للتصدير.[1]

ويمكن تعريف اقتصاديات الإنتاج الزراعي بأنه " تطبيق مبادئ الاختيار على استعمال رأس المال والعمل والأرض وعنصر الإدارة في الزراعة ويقوم بدراسة كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد وكيفية الوصول إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين كما يقوم هذا المحلل بتحليل المبادئ والعلاقات التي تجعل من الممكن اختيار ووضع الخطة الاستغلالية للزراعية،[2] وذلك من خلال سياسة زراعية ضمن منظور إستراتيجية عامة، كما يعرف أيضا بأنه علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الاختيار في استخدام الموارد المختلفة سواء منها الطبيعية والمالية والبشرية والإدارية في صناعة الزراعة بصورة عقلانية ورشيدة.

ثالثا: سياسة الإصلاح الزراعي

يعني مفهوم الإصلاح لغويا ترميم ما هو موجود فعلا بغية تصليحه أو تحسينه فهو بذلك تعديل في بعض التفاصيل أو القضاء على خطأ من الأخطاء في نظام سياسي واجتماعي قائم، دون المساس بجذوره وأصوله أما الإصلاح الزراعي فهو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها الحكومات لإحداث تغيرات ايجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها لينجم عن هذه التغيرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الدخول.

1- بن التومي، السياسات الفلاحية، 10.

2- صلاح رزان، "الاصطلاح الزراعي"، اطلع عليه بتاريخ 29مارس2017،
http///www.maarefa.org/index.php.

لقد أخذت دول كثيرة بالإصلاح الزراعي في صور متعددة وعلى أوضاع مختلفة ومن أمثلة ذلك رومانيا على مرحلتين في سنة 1864 وسنة 1924 اليونان على ثلاث مراحل الهند، بولونيا، ايطاليا، هنغاريا والدول الاسكندينافية، ثم أخذت هذه التطبيقات تختلف قوة وضعفا وتدرجا بين الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وكان الإصلاح الزراعي في الماضي مجرد عمل اجتماعي مجرد من أهدافه،[1]حيث حصل الفلاحون في دول أوروبا الشرقية والمكسيك مثلا في فترة ما بين الحربين على الأرض وحدها دون أن يحصلوا على الرسائل التي تمكنهم من العمل فيها إلى أن ظهر فيما بعد ولاسيما في أمريكا مفهوم جديد للإصلاح الزراعي ينادي بسياسة شاملة لا تقتصر على تقديم فرصة تملك قطعة أرض فحسب، بل يمثل أيضا مختلف لإجراءات لمساعدة الفلاحين عن طريق منحهم ضمان اكبر في حالة التملك، كذلك منحهم القروض كذا تقديم التسهيلات التسويقية والخدمات الاستشارية ولقد تم المفهوم أكثر خلال الحرب الباردة كل فعل لتحدي الشيوعية.[2]

وفي الغالب أن الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي ويعمل على إيجاد نوع من التوازن في الاستثماريين الزراعية والصناعة.

المطلب الثالث: مضامين وأهداف السياسة الفلاحية

إن لكل سياسة مضامين وأهداف تسعى إلى تحقيقها للوصول إلى النتائج المبتغية مع تحقيق الكفأة.

1- صاحب، السياسات الزراعية، 22.

2- رشيد يومعلي، "إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين النظري والتطبيق"، اطلع عليه بتاريخ 29 ماي2017. htt ://www.essalmonline.com/ara/premalinh/1739.html.

أولا: مضامين السياسة الفلاحية

مهما اختلفت السياسات الفلاحية فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بالاستثمار والتمويل والبعض الأخر بالأسعار والضرائب كما يتعلق البعض الأخر بالبحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا وكلها تعتبر مكونات وعناصر السياسات الفلاحية أو بالأحرى سياسات فرعية لها .

ومهما اختلفت هذه السياسات الزراعية إلا أنها تؤثر كل واحد في الأخرى وتتفاعل معها حيث لا توجد سياسة فلاحية فرعية مستقلة بحد ذاتها يمكن لاكتفاء بالاعتماد عليها فقط وعليه تتمثل أهم السياسات الفلاحية الفرعية في:[1]

أ- **السياسة السعرية الزراعية:** تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية وهي بتلك تؤثر على كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومن ثم على مستوى المعيشية وتلك هي المحاور الأساسية للأمن لغذائي حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية العامة ومستوى الاكتفاء الذاتي والمستوى الغذائي لفرد وهي تستخدم ضمنا مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة.[2]

وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة العربية الزراعية فيما يلي:

1 – مقدم، الاتجاهات الزراعية، 24،25.

2- محمد رفيق احمد حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق (عمان: دار وائل، 1999)، 105.

– تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

–الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخول المتاحة.

–تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار.

–تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.

– تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقاطعات الاقتصادية الأخرى ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات وخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية.

ب–السياسة التسويقية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات الزراعية المتناسقة والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معنية تنفذ من خلالها هذه البرامج وتشترك هذه السياسة في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الأفراد وذلك في إطار عملية تسويقية كفئة تعمل على الحد من الوسطاء وتنظيم الأسواق وتطويرها كما يعرف التسويق الزراعي بأنه ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تتفق السلع الزراعية الغذائية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعية المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية.

ومن المعروف أن المستهلك يسعى في أغلب الأحيان إلى الحصول على سلعة زراعية أو غذائية ذات قيمة ونوعية عالية من جهة وبأسعار معقولة من جهة أخرى بينما

سعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع بأعلى الأسعار وتحقيق أكبر قدر من الربح بذلك يكون دور التسويق الزراعي منصب على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة وعليه تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية فيرفع معدلات التنمية الاقتصادية والفلاحية وضمان الاستقلال الوطني برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.[1]

تحسين مستوى المعيشية من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا وتنمية الموارد الاجتماعية.

السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل .

ج- السياسة الهيكلية: وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي القطاعي الزراعي وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغيير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تغفل أو تنفي في خصم العمليات المختلفة التي تهدف إلى أحداث تغييرات وتحدث التغيرات الشديدة التي مست الجانب الهيكلي خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة،[2] وكذا جراء التغيير الفني الذي يغير علاقات المدخلات لمخرجات النظام زراعي قائم أو يقدم نظاما زراعيا جديدا أو تغيير أنماط الملكية الزراعية ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية

1- صاحب، السياسات الفلاحية، 26.

2- محمد عبيدات، التسويق الزراعي (عمان: دار وائل للنشر،2000)، 18.

ما يتعلق بشير الموارد المائية والملكية العقارية وكل الجواب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية إضافة للاهتمامات البيئة وسبل المحافظة عليها.[1]

ثانيا: أهداف السياسة الفلاحية

إن السياسة الفلاحية تعتبر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية لارتباطها الكلي بها في أي دولة، فأهداف السياسة الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف السياسة الفلاحية هو تحقيق الجزء من أهداف التنمية الاقتصادية حيث أن السياسة الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات.[2]

2- وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.

3- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

4- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من اجل مضاعفة لإنتاج و ذلك من خلال نشر التطور التقني وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وبشكل خاص للعمالة .

1- صاحب، السياسات الفلاحية،21.

2- غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، 106.

3- وزان، الموقع الالكتروني،

5- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا.[1]

6-الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والتراث للمحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.[2]

7- توفير مناصب الشغل وتوفير اليد العاملة خاصة لسكان المناطق الريفية لتلبية احتياجاتهم وتوفير الاستقرار لهم.[3]

8- نشر العدالة الاجتماعية أي أنه يكون هناك توزيع عامل للدخل الوطني بين الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.[4]

9- ضمان توفر المخزين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية وضمان وصول هذه المخزين إلى المستهلكين بأسعار معقولة واستقرار أسواق المنتجات الزراعية.[5]

1-بن تومي ، السياسات الفلاحية،12.
2- نفس المرجع، 13.
3- محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي (رسالة سياسات رقم 18، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006)، 02.
4- غربي، الزراعة الجزائر بين الاكتفاء والتبعية، 110.109.

10- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين، وتشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية، كالقروض أو الإعفاءات الضريبية...الخ.[1]

11- تحقيق التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين من أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها.

12- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية من خلال استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي لتقديم الزيادة في الإنتاج والاستخدام الأمثل.

1- عمر الأخضر،" أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2007)، 77.

خلاصة الفصل:

تم التركيز في هذا الفصل على الجانب النظري والمفاهيمي للسياسة العامة بصورة ديناميكية توضح الاختلافات الموجودة في عملية التعريف والتي تعكس تعقد وتشابك المعاني والأبعاد في المصطلح، فالسياسة العامة تشكل أجد الموضوعات الهامة في الدراسات الإدارية والسياسة، حيث لقينا اهتماما بالغا وتداولا واسعا لدى الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة، حيث تم التركيز على أبرز خصائصها ومناقشة حكوماتها المميزة، وكذاك على عمليات صنع السياسة العامة ومراحل تحليلها وفق خطوات منهجية ملائمة لكل مرحلة، وتندرج تحت السياسات العامة والسياسات الفلاحية التي تقوم أي حكومة في أي دولة بصياغتها لمواجهة الصعوبات والتحديات، ومعرفة قصور هذا القطاع ومعالجته بإدخال اصلاحات عليها أو تغييرها كليا، حيث تم التركيز في هذا الفصل بصورة أساسية على تعريف السياسة الفلاحية ومعرفة أنواعها الرئيسية، وأبرز الأهداف التي تسعى لها تلك السياسات الفلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني

واقـع وأفـــاق السيـاسات الفلاحيـة في الجـــزائر

الفصل الثاني: واقع وأفاق السياسات الفلاحية في الجزائر

إذا أردنا معرفة الفلاحة في الجزائر، وجب تتبع الجهود التي بذلت منذ الإستقلال فيما يخص الإستثمارات والتشريعات بإعتبار أن هذه من أهم مظاهر الإهتمام بالفلاحة في الجزائر المستقلة بغرض اللحاق بالدول فيما يخص تلبية الطلب على المنتجات الغذائية، الذي لن يكون الا يعد القضاء على مخلفات الإستعمار، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين يعالج المبحث الأول واقع السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني حيث شمل على أهمية القطاع الفلاحي، ومعرفة أبرز السياسات المتعاقبة منذ الإستقلال إلى يومنا أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تناولنا تقييم السياسات الفلاحية وآفاق الفلاحة الجزائرية .

المبحث الأول: واقع السياسات الفلاحية في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني.

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الإقتصادي، من خلال مساهمته في الناتج الإجمالي ودوره الكبير في تأمين الغذاء وهذا ما تسعى إليه السياسات الزراعية لتحقيق التنمية الفلاحين.

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.

يساهم القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي، واستيعاب قوى العمل وأهميته في الميزان التجاري وتحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني: تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من الدولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها لهذا القطاع و مدى تطوره، حيث في الجزائر يحتل القطاع أهمية من حيث المساهمة في الدخل الوطني، وتوفير نسبة كبيرة للسكان والرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل ويعتبر من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي للبلاد، فساهم الناتج المحلي لسنة 2011 حيث قدر ب 10،198769 مليون دولار أمريكي.[1]

2- مساهمة القطاع الفلاحي في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي: إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذ ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات، حيث لم تتعدى نسبته في الناتج ب8، 35%كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة جعله عرضتا لي تقلبات حادة إذ 2008

1- بن التومي، السياسة الفلاحية في الجزائر، 32.

سجل نسبة نمو سالبة قدرت ب5، 3% بسبب ظاهرت الجفاف التي شاهدتها الجزائر وسجل في 2012 نسبة 7، 2% ناتج تحسن الظروف المناخية[1].

3- **مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل:** للقطاع الفلاحي مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية حيث سنة 2011 كانت نسبة العاملين 3188، 00 ألف نسمة وبهذا لن يؤدي توفير اليد العاملة إلى زيادة الإنتاج فحسب ولكنه يعمل أيضا على إيجاد مزيدا من الحوافز وتوفير مستوى أفضل للمعيشة .

إن عملية استصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعا أفقيا يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواء كانّ ذلك في فترة الاستصلاح أو بعده[2].

1- هيشر أحمد التيجاني، "مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012 "(أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016)، 170.

2- نبيل بوفليح، "دور سياسة الإنعاش في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر "(ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23-24 نوفمبر، 2014)

4- المساهمة في تغطية الطلب الوطني على الغداء:

الجدول رقم (01): تطور مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على الغداء2009/2008

الوحدة: ألف طن

	الإنتاج		الطلب		الاكتفاء الذاتيc/o	
المواد	2008	2009	2008	2009	2008	2009
حبوب	**1702، 1**	**5253، 25**	**10581، 4**	**13172، 31**	**16، 1**	**39، 88**
بطاطس	**2171، 1**	**2636، 06**	**2239، 87**	**2760، 98**	**96، 9**	**95، 48**
السكر	**0**	**0**	**932، 87**	**1120، 58**	**0**	**0**
اللحوم	**378، 1**	**462، 42**	**435، 96**	**524، 7**	**86، 7**	**88، 13**
البيض	**184، 39**	**193، 56**	**184، 65**	**194، 06**	**99، 9**	**99، 74**
الحليب	**1878، 5**	**2377، 64**	**5714، 18**	**55113، 09**	**32، 9**	**46، 50**
بقول جافة	**40، 17**	**64، 29**	**227، 12**	**239، 31**	**17، 7**	**26، 86**

حسبت وفق المعادلة: الطلب= الإنتاج+ الواردات – الصادرات، نسبة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج * الطلب) 100

المصدر: زهير عماري، "تحليل اقتصادي لقياس أهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2009/1980"،(أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014)، 61.

يسمح الجدول رقم (01) باستنتاج الحقائق التالية:

- انخفاض مساهمة الإنتاج الفلاحي في تغطية الطلب الوطني على السلع الغذائية بالنسبة لبعض المواد التي تضمنها الجدول.

- رغم أن جميع المواد الواردة في الجدول أساسية فإن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها قد مس بدرجة اكبر المواد الأكثر في الحصة الغذائية.

- الاعتماد الكلي على السوق الخارجية في تلبية الطلب الوطني على مادة السكر.

5- مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية الصناعة: يلعب القطاع الفلاحي[1] دور مهما وأساسا في تنمية القطاع الصناعي وتتمثل هذه الأهمية في تقديم المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة وتوفير العديد من المنتجات الصناعية كالأسمدة والمستلزمات القطاع الزراعي.

لقد ساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بشكل واضح في تنمية القطاع الصناعي من خلال قيام صناعة غذائية عن طريق إقامة العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني[2].

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1999

لقد أراد النظام السياسي الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر بعد الاستقلال إقامة ثورة زراعية تهدف إلى محو والقضاء على اثأر الاستعمار الذي غادر الجزائر تاركا خرابا اقتصاديا مذهلا، وتدهورا في مختلف أوجه الحياة، فالأوضاع الاجتماعية كانت جد مزرية، كما لم تكن الأوضاع الاقتصادية أحسن حالا، وبالتالي هذا الوضع لم يسهل من عملية الثورة الزراعية التي أرادت أن تحدثها الجزائر فتحتم عليها إتباع نظام التسيير الذاتي لتتأخر الثورة الزراعية المنشودة.

القطاع الفلاحي خلال مرحلة التسيير الذاتي: لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

1- بن التومي، السياسة الفلاحية، 34.

2- نفس المرجع، 36.

- الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي؛

- ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد قطاع تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة ويستغله الجزائريون وأخر حديث الأساليب ويستغله الأوربيون؛

- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.[1]

تحصلت الجزائر على استقلالها باقتصاد متخلف وضعيف الهياكل القاعدية، حيث تم إدراج عدة سياسات تنموية شاملة لجميع قطاعاتها الحيوية منها قطاع الزراعة، بدأت بانتهاج نظام التسيير الذاتي حيث عرف على انه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيين وتم تأميمها، [2] حيث ظهر التسيير الذاتي عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها الأوربيون بعد صيف 1962 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الراضي، وتم أنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب2، 4 مليون هكتار.

1-المبادئ الرئيسية للتسيير الذاتي تتمثل في:

- كونه تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي، يؤدي محتواه الإيديولوجي إلى الاشتراكية وإقامة دولة العمال.

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمشاركة في التسيير.

1- يوسف عبد الله صانع، اقتصاديات العالم العربي (بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1984)، 338.

2- عمر سعود، " الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1962- 2002" ،اطلع عليه بتاريخ 6/ ماي/2017

http: // insaniyat .revues.org/7027

- اللامركزية في التسيير.[1]

2- مراحل تطبيقه: لقد تم تطبيق نظام التسيير الذاتي في الجزائر على ثلاث مراحل اساسية هي:

المرحلة الأولى: ارتبطت هذه المرحلة باستقلال الجزائر مباشرة، وما ترتب عليها من رحيل جماعي للمعمرين وشغور الأملاك التي كانت بحوزتهم، وبدأت عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات سواء بشكل فردي من قبل المزارعين والأفراد أو بشكل جماعي قبل المنظمات الوطنية، وتدخلت الدولة بإصدار مرسوم في 24اكتوبر 1992 الذي يحمي الأملاك الشاغرة، وفي 22 أكتوبر 1962 لتأسيس لجان لتسيير في المزارع الشاغرة[2].

المرحلة الثانية: جأت هذه المرحلة بصدور المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963 المحدد لكيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، ثم القرار المكمل له في 6 ماي 1963.وخلال هذه المرحلة تم القيام بعمليات التأميم، والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين والبالغ عدد 127 مزرعة بمساحة قدرت ب2000.000 هكتار.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة التأميم الشامل للأراضي، حيث في 2 اكتوبر1963 بلغت مساحة الأراضي التي تم تأميمها2632.2000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 2200 معمر كما تم تأميم كامل المزارع المملوكة من طرف الأوروبيين وأدمجت في عملية التسيير الذاتي.

1- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988)، 11

2- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، 142.

وخلال مرحلة 1967_1669 تم إطلاق المخطط الثلاثي، الذي يعتبر أول تجربة في التخطيط خصص لهذا البرنامج حوالي 9، 17 مليار دينار جزائري، وتميز بالتقسيم الغير متوازن للاستثمارات بين القطاعات، حيث كان نصيب الفلاحة من مجمل الاستثمارات فيه 20.7%[1] .

وتم وضع مخططات تنموية شاملة في صورة برامج سنوية مدتها قصيرة، هذا رغم الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة، والجدول التالي يوضحها:

الجدول رقم:(02) البرامج السنوية المطبقة عشية الاستقلال

البرامج	سنة تطبيقه	مبلغ استثماره
برامج التجهيز	1962	2.000 مليار فرنك قديم
البرنامج التنموي الثاني	1963	2.165 مليار فرنك قديم
البرنامج التنموي الثالث	1964	2.919 مليون دينار جزائري
البرنامج التنموي الرابع	1965	1.365 مليون دينار جزائري

المصدر: يونس صاحب، "السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 200_2014"، (رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2015) 91.

يوضح هذا الجدول أبرز المخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث إن مدتها كانت سنوية قصيرة وخصصت مبالغ استثمارية لإنشاء اقتصاد وطني مكون من قطاعات متكاملة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

1- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، 143.

في سبتمبر 1966 أصبح البنك المركزي يتدخل مباشرة لمنح قروض سنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق الوطني المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط[1]، على إن يتولى الديوان الوطني والإصلاح الزراعي مهمة تسديد القروض، واعتماد نظام التمويل على مركزية القرارات حيث في سبتمبر 1968 حل الديوان الوطني للإصلاح وأصبح البنك الوطني الجزائري يتولى مهمة التمويل.

3- أهداف التسيير الذاتي: يهدف إلى

- حماية الأراضي الزراعية، وتأميم جميع الممتلكات العقارية لتصبح تحت سلطة دولة واحدة.

- وضع نظام تسيير لا مركزي يكون فيه العمال منتجين ومسيرين.

- جعل الأرض في خدمة الفلاحين لتشجيع الإنتاج .

- الاستمرار في الإنتاج و خلق فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج[2].

القطاع الفلاحي في ظل الثورة الزراعية: إن الثورة الزراعية التي أرادت الجزائر النهوض بها بعد الحصول على الاستقلال، لكن هذا لم يتحقق إلا بعد 10 سنوات لأن الاستعمار الفرنسي جعل الوضع الاقتصادي وخاصة الفلاحي في وضع مزري، جد ضعيف فجات الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة آنذاك وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين والتباين الموجود بينهم ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية بمقتضى الآمر 71 والمؤرخ في 8 نوفمبر 1971، تحت شعار

1- صاحب، السياسة الفلاحية، 91.

2- الهاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 46.

"الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها و لقد تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية والتي تمت المصادقة عليها سنة 1971 وكذلك يرجع إلى الفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا كانخفاض إنتاج الحبوب سنة 1969ب 614 ألف طن والعجز الذي بلغ 9 مليار دينار جزائري، خلال الفترة 67_81 وشمل قانون الثورة الزراعية أهم النقاط التالية:

- تنظيم ملكية الأرض من حيث الشروط ومقدار ونوعية التملك.

- تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وتوزيعه.

- تحسين وحماية الإنتاج الزراعي بتنظيم العمل الزراعي بتجديد علاقات العمل ورعاية الثروة الحيوانية[1].

1- المبادئ الأساسية للثورة الزراعية:

- حق الفلاح في خدمة الأرض واستثمارها وفقا لمبدأ الأرض لمن يخدمها[2].

- مبدأ إلغاء كل أنواع التجارة الاستغلالية

- الاستعمال التعاوني لوسائل العمل الفلاحية ومنح الأراضي لكل الفلاحين، الدولة تتولى مسؤولية حماية وتأثير الفلاحين مع الشروط اللازمة في الريف.

1- الهاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 52.

2- السياسات الفلاحية في الجزائر، أطلع عليها بتاريخ 10 ماي، 2017،

www.Apiculture.yoo.com.

2- مراحل تطبيقها:

- **المرحلة الأولى:** جوان (1972) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية[1].

- **المرحلة الثانية:** التي انطلقت في جوان 1973 واهتمت بتحديد الملكيات الخاصة وتأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد.

- **المرحلة الثالثة:** في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد رؤوس الماشية والذي يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد[2].

3-أهداف الثورة الزراعية:

أ- تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة، وفق للأسس التالية:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض.

- من يشغل أرضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن استغلالها.

1- عائشة العانز، "الآثار المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي" (مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2015)، 41-42.

2- نفس المرجع.

ب- الأراضي المؤممة:

- توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي يستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات (ماعدا غير القادرين ماديا وجسديا)[1].

فيما يخص عملية التخطيط بصفة عامة وفي الفلاحة بصفة خاصة، فقد عرفت الثورة الزراعية أربعة مخططات أساسية هي:

- المخطط الرباعي الأول: 1970_1973 بدأ قبل الإعلان عن مرسوم الثورة الزراعية.

- المخطط الرباعي الثاني: 1974_1977.

- المخطط الخماسي الأول: 1980_1984.

- المخطط الخماسي الثاني: 1985_1989.

ولقد بلغت الإستثمارات الزراعية الفعلية للمخطط الرباعي الأول 4، 35 مليار دج وكان المخطط يهدف إلى:

- تطوير الري في الجزائر، وتوسيع حجم المساحات المروية.

- توسيع الأدوات المتطورة[2].

أما المخطط الرباعي الثاني، ارتفع نصيب الزراعة حيث خصص لها حوالي 16، 72 مليار دينار جزائري وكان يهدف إلى:

1- مليكة جرمولي، "السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة"(رسالة ماجستر، جامعة الجزائر، 2005)، 44-45.

2- نفس المرجع، 48.

- إعادة تنظيم أسلوب الإنتاج الزراعي والقضاء على أثار الاقتصاد الاستعماري.

- إخضاع البرامج الزراعية لأهداف الثورة الزراعية.

المخطط الخماسي الأول سعي إلى تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة للحفاظ على خصوبتها، حيث خصص لها 23، 9 مليار دج.

أما المخطط الثاني فإن نصيب الإستثمارات الفلاحية بلغت 115، 42 مليار دج وكان يهدف إلى:

- الإهتمام بإعادة الهيكلة للمؤسسات الفلاحية وتحفيزها وتقريبها من مقرات نشاطاتها.

- توجيه البرامج الإستثمارات للقطاعات الأخرى نحو إنتاج سلع وخدمات ذات طبيعة فلاحية.

القطاع الفلاحي في مرحلة إعادة الهيكلة وتوسيع القطاع الفلاحي:

1- نظام إعادة الهيكلة الزراعية: جاءت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14الصادر في مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين[1].

أ- **مضمونها:** إن إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة قدر عددها 500 مزرعة، وتجميع الأراضي المشتتة، ووضع مسير على رأس كل المزرعة.

1- العانز، الآثار المحتملة، 43.

ب- مراحل تنفيذها: تم تنفيذ عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين متكاملتين هما:

المرحلة الأولى: تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية المالية للمزارع والتعاونيات وتحديد إمكانياتها ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي تم بها إعادة الهيكلة[1].

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي إنتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983 وأصفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية إشتراكية، تعمل وفق قانون التسيير الذاتي سهلة التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الإختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج.

ج- أهدافها :

- الاستقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها.

- جعل القطاع الفلاحي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة للقطاع الاشتراكي.

- ضم الأراضي الزراعية لبعضها البعض.

- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين وإحداث مزارع جديدة إضافة لتنظيم التسيير والتحكم فيه[2].

1- هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني، 150.

2- رابح زبيري،" الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثرها على تطوره" (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1997)، 26.

2- توسيع القطاع الفلاحي (قانون إستصلاح الأراضي).

إن استصلاح الأراضي الزراعية طبقا لقانون رقم 83_18 الصادر في 18 جويلية 1983 المتضمن منح الملكية العقارية، جاء ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للإمكانيات والوسائل الخاصة بإنجاز العمليات المختلفة التي تتطلبها خدمات التهيئة والإستصلاح التي تحتاج إلى مجهودات معتبرة وتسهيلات مادية ومالية خاصة في الولايات النائية والصحراوية[1].

3_المستثمرات الفلاحية ل1987:

إن الأراضي الزراعية التي كانت تابعة لنظام التسيير الذاتي، جرى تنظيمها بمقتضى قانون 87_19 المؤرخ في 2 ديسمبر 1987 الخاص بضبط كيفيات إستغلال الأراضي العمومية وذلك في مستثمرات زراعية سوى كانت جماعية أو فردية، وكان الهدف من ذلك ما يلي[2]:

- القيام بإستغلال الكامل للأراضي الفلاحية .

- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرة الفلاحية.

1- خديجة عياش، "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011)، 65-66.

2- العانز، الآثار المحتملة، 45.

وهكذا تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية على المستوى الوطني في بداية عملية الهيكلة وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الأراضي سنة 1989 كان نحو 29.000 مستثمرة كان الهدف الأساسي من إصلاحات 1987 ما يلي[1]:

- تقليص التبعية الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب.

- تحسين المداخيل في الريف ووضع سياسة عقارية.

قانون التوجيه العقاري وقانون إستغلال الأراضي الفلاحية التبعة لأملاك الدولة

1-**قانون التوجيه العقاري:** صدر القانون في 90_25 في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، ليحدد القوام التقني والنظام القانوني لأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات العمومية، والمتأمل من هذا القانون أن يرمي إلى تحقيق ثلاث غايات هي[2]:

- حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي.

- ضمان إستغلال جميع الأراضي الفلاحية.

- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها.

2-**برنامج التعديل الهيكلي:** بدأ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الإقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويمكن إيجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في ما يلي:

1- اسماعيل شعباني، "السياحة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائر"، (ورقم مقدمة للملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 2002).

2-عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، 68-69.

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.

- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.

- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الإستراتيجية[1].

- خوصصة القطاع الفلاحي.

- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين.

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12، 8% من القيمة الإجمالية المضافة، وحقق ما مقداره 174مليون دينار جزائري 1993 وفي الفترة 1984 1993خلقت 30الف منصب شغل وفي 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي[2].

3-قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة 03/10

في 2010 تم إلغاء القانون السابق 19/87 بموجب قانون 03/10 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك خاصة بالدولة، حيث يتم تحويل عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حقل الامتياز لمدة أربعين سنة قابلة لتجديد ويمكن هذا القانون للدولة لتحصيل الإيجارات في شكل عوائد ومن ثم استخدامها لتعزيز سياستها وتحسين شروط التمويل.

1- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر، (رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 2012)، 137-138.

2- نفس المرجع.

المطلب الثالث: واقع السياسات الفلاحية المتبعة منذ 2000 _2012

بعد فشل السياسات المعتمدة لتحقيق التنمية الفلاحية تم منذ 2000 تبني سياسة فلاحية جديدة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية"PNDA"، والذي توسع منذ 2002 ليشمل الريف ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية "PNDAR" وبعدها جاء برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي من 2009 إلى 2014.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2001_2008

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتوسع المخطط 2002 ليشمل التنمية الريفية وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر وانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي[1].

1- **أهم برامج المخطط:** إنّ المخطط الوطني المذكور سعي إلى تحقيق التنمية البشرية وهذا بإعادة العلاقة القائمة بين الفرد ومحيطه فتم وضع تسعة برامج كما يلي:

أ- أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي تتفرع إلى:

- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين المنتجات الفلاحية.

1-العانز، الآثار المحتملة، 47.

- برنامج تدعيم الإستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

ب- خمسة برامج موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل:

- البرنامج الوطني للتشجير.

- برنامج التشغيل الريفي.

- برنامج إعادة الإعتبار للأراضي.

- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

- برنامج حماية وتنمية الواحات.

2- أهدافـــــه:

يهدف إلى:

- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي عن للبلاد، وفك العزلة عن الريف وتوفير العمل.

- الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية.

- ترقية المنتجات ذات الإمتيازات بهدف تصديرها[1].

- تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين وتشجيع الإستثمارات في الأرياف.

1-جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر، 106.

3- وسائل تنفيذه:

أ- **الآلية المالية:** أنفق المخطط الوطني حوالي 400 مليار دج يؤطر المخطط أجهزة مالية متخصصة تتمثل في:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"FNDRA": أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو ما يدعم الإستثمارات لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة.

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز"FMVC": أنشئ بموجب قانون المالية 1998 وذلك بتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، وأصبح في 2002 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.

- القرض الفلاحي التعاضدي: يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض الذي طالما ظل مشكلا يعاني منه الفلاحون، حيث تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR" وقررت الدولة بإعادة إحيائه عن طريق المشاركة في تمويل المخطط الوطني.

ب-الآلية التقنية: تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، تهدف إلى إعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة كالتكوين، الإرشاد، الإعلام والإتصال[1].

1- عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل، 82-83.

سياسة التجديد الفلاحي والريفي: شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في 2008، حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008 أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني، وتحرير المبادرات و الطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج[1].

خصص لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي غلاف مالي قدر ب185، 3 مليار دج موزع كالاتي:

- سياسة التجديد الريفي ب42 مليار دج.
- سياسة التجديد الفلاحي ب 160 مليار دج.
- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية ب 28 مليار دج.

أ- سياسة التجديد الفلاحي: تم ترجمتها إلى ثلاث أنواع رئيسية من الإجراءات:

- إطلاق برامج التكثيف الزراعي والتكامل بين القطاعات.
- إنشاء نظام رقابي لتأمين واستقرار المعروض من السلع الإستهلاكية[2].
- خلق بيئة مواتية وآمنة من خلال تحديث وتكييف التمويل الزراعي.

1- عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل، 88.

2- نفس المرجع، 89.

الشكل رقم (02): برنامج التحديد الفلاحي

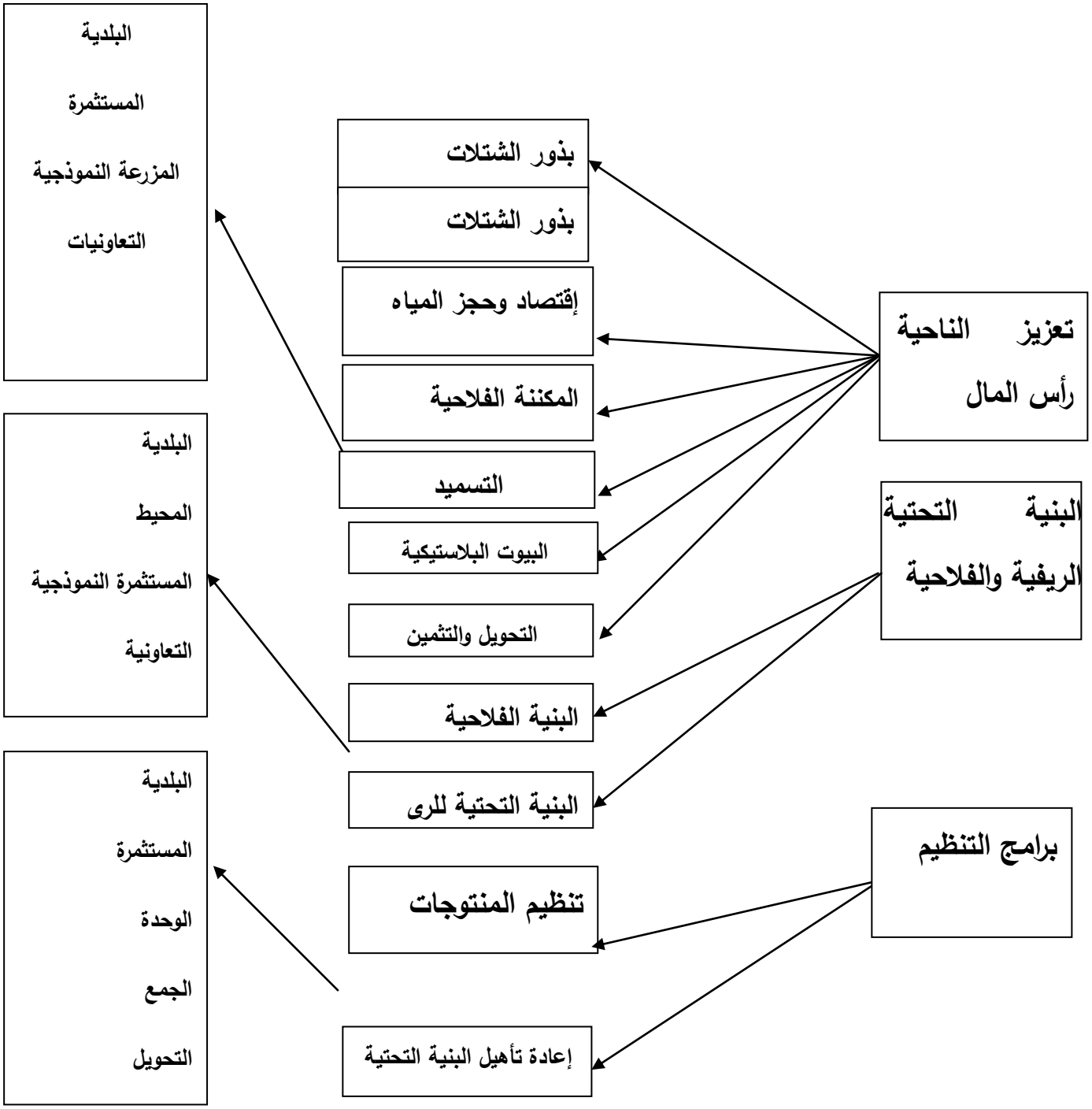

المصدر: حمزة بن التومي، "السياسة الفلاحية ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني دراسة نموذج إنتاج التمور وتصدرها 2001-2014 "، (رسالة ماستر، جامعة بسكرة،2014)، 79.

أ- **سياسة التجديد الريفي:** هي ذات بعد إقتصادي وإجتماعي وإقليمي بيئي، تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والنباتية والمائية من خلال:

- نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي.

- البرمجة لتنمية مختلف المناطق.

- المشاريع الجوارية لتنمية الريفية المدمجة ولمكافحة التصحر[1].

أهم البرامج للتجديد الريفي:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "مسار التجديد الفلاحي و الريفي- عرض وافاق، اطلع عليه بتاريخ، 26 ماي، 2017،

http://www.aoad.org/algeria.ina.pdf.

الشكل رقم(03): برنامج التجديد الريفي في الجزائر.

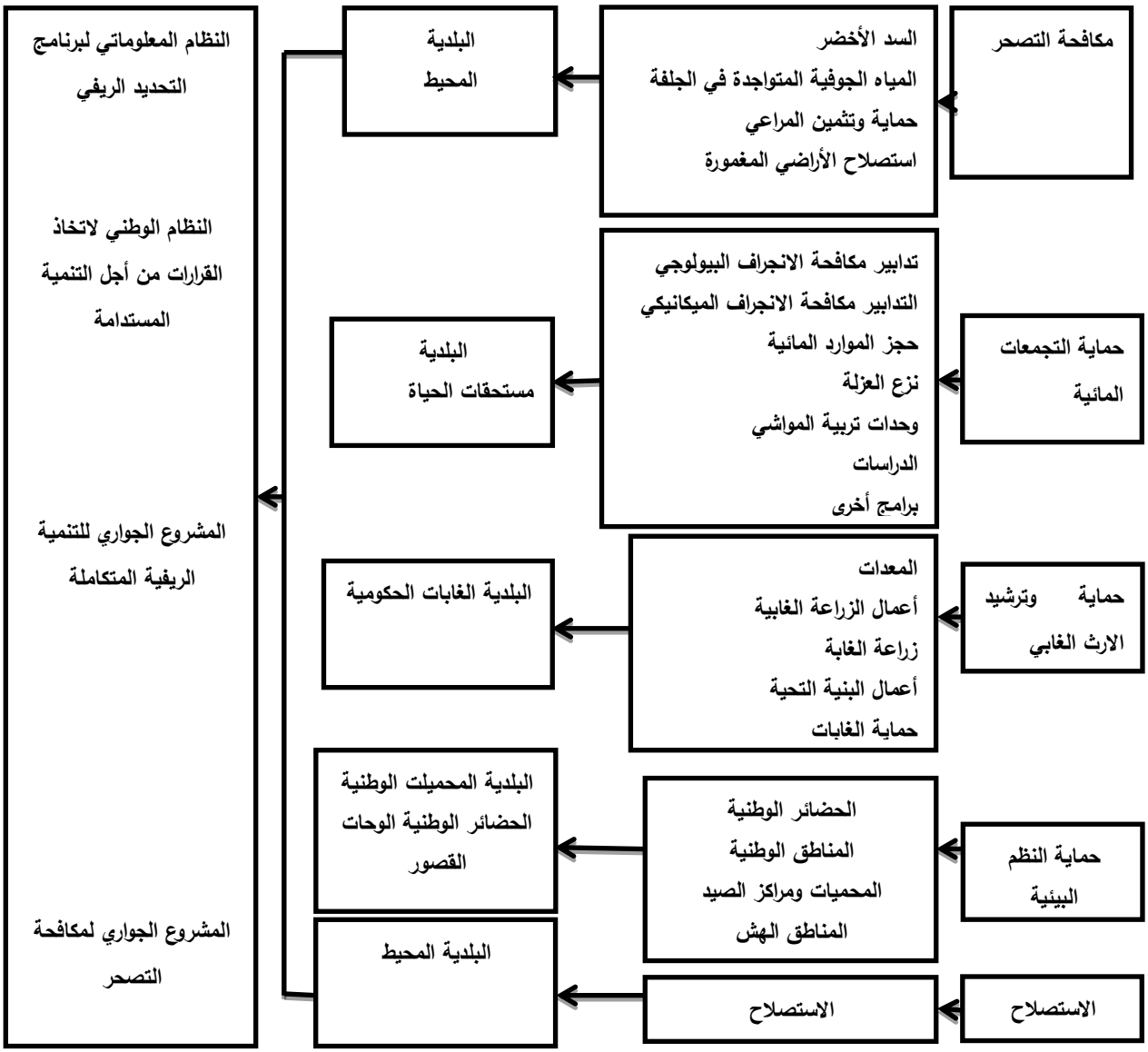

المصدر: بن التومي حمزة، "السياسات الفلاحية ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني دراسة نموذج إنتاج التمور وتصديرها 2001-2014"،'(رسالة ماستر، جامعة بسكرة، 2014)، 81

يمثل الشكل رقم 2 أهم برامج التجديد الريفي من برامج فرعية وجزئية من أجل تحقيق بيئة مواتية لتحقيق التكامل بين البرامج وإتباع وسائل التنفيذ لعصرنة الجهاز الإنتاجي داخل المستثمرة.

ج- أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمثل فيمايلي[1]:

- العمل على الأخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة.

- نمو إقتصادي معمم ومدعم ومستدام بالتركيز على القطاع الخاص.

- إصلاح أدوات ووسائل التسيير العمومي وجعلها أكثر فاعلية.

د- ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريف:

- التجديد الريفي: يهدف لتحقيق التنمية المنسجمة والمتوازنة، مستدامة للأقاليم الريفية[2].

- التجديد الفلاح: يركز على البعد الإقتصادي، ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي.

- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: وهي ما تأتي كرد للصعوبات التي يواجهها الفاعلون في هذه السياسة.

الإطار التحفيزي: يتمثل على الأدوات المسطرة والمستعملة من طرف الإدارة في القيادة.

هـ- عقود نجاعة سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

عقود النجاعة هي عقود تربط وزير الفلاحة بصفته ممثلا للدولة، وبين كل والي بصفته ممثلا للسلطات المحلية للولاية، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة وتهدف هذه العقود مستوى الولاية.

1- حنان سفيان، "دور السياسات الزراعية في تامين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"،(رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011)، 176.

2- بن التومي، السياسة الفلاحية في الجزائر، 86.

وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع مدة على عقدي نجاعة لمدة خمس سنوات مع[1] جميع ولايات الوطن على النحو الآتي:

- عقد نجاعة للتنمية الفلاحية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية.

- عقد نجاعة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات.

تهدف لتحسين نمو الإنتاج وإدماجه وتعزيز التنمية المستدامة واستحداث مناصب شغل[2].

المبحث الثاني: تقييم السياسة الفلاحية في الجزائر وافاقها.

إن تحقيق هدف القطاع الفلاحي المتمثل في توفير الاحتياطات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز وترقية الاقتصاد الوطني يتطلب توفير بيئة ملائمة في جميع المجالات، وذلك بتوفير الموارد المتاحة البشرية والمالية والتكنولوجية لتحقيق التنمية.

المطلب الاول: تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر.

إن تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر المتعاقبة بعد الاستقلال، يسهل لنا معرفة الاهداف والنتائج المحققة.

1- قصوري، الامن الغذائي، 178.

2- ناصر بوعزيز، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، مجلة العلوم الانسانية 43(2016):

تقييم مرحلة التسيير الذاتي: قدمت مرحلة التسيير الذاتي للجزائر بعض المزايا للعامل الزراعي، تمثلت في شراء منتجات المزرعة بسعر الذي تباع به للأجهزة التسويق، كذلك له الحق في الحصول على مسكن في المزرعة وقد استحوذا هذا القطاع على أخصب الأراضي وامتلاكه التجهيزات الأساسية مقارنة بغيره من القطاعات، إلا أنه فشل في تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال ظهور اصلاح جديد تمثل في الثورة الزراعية وأهم هذه الملاحظات تمثلت في:

- إن المراسيم والقرارات المتعلقة بتنظيم قطاع التسيير الذاتي يلاحظ نظريا بأن العمال لهم نصيب من الحرية في اتخاذ القرارات الملائمة.

- تميز القطاع الزراعي المسير ذاتيا خلال فترة طويلة بعجز دائم جعل الوصول إلى حالة التوازن المالي عملية صعب تحقيقها[1].

- غياب إجراءات واضحة لتوزيع المهام بين الرئيس والمسير وضعف الإنتاج في تلك المرحلة بسبب ضعف التجهيز الذاتي للقطاع الزراعي التقليدي[2].

- كانت مساهمة القطاع الزراعي في تلك الفترة في الناتج الخام ضعيفة حيث بلغت 12، 8 بالمئة.

وعلى أساس هذه الملاحظات نرى بأن مرحلة التسيير الذاتي لم تحقق أهدافها المسطرة بسبب واحد هو أنها جاءت تلقائية بعد الاستقلال مباشرة، دون وضع استراتيجة

1-هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني، 77-78.

2-حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976)، 197-198.

واضحة وبالتالي نجم عن هذا الإصلاح عدة مشاكل أدى إلى ظهور إصلاح جديد تمثل في قانون الثورة الزراعية [1].

تقييم مرحلة الثورة الزراعية: الثورة الزراعية بعض حققت الإيجابيات تمثلت في:

- نهاية 1978 كان تأميم 1.335.883 هكتار واستفادة82.73 فلاح من توزيع الأراضي وتم إنشاء 733 تعاونية و 187 قرية فلاحية .

- ارتفاع إنتاج الحبوب إلى 649 ألف طن وارتفاع انتاج الأغنام إلى 56 ألف رأس وارتفع العتاد الفلاحي بالوسائل الحديثة بالمعدات والآلات 1979[2].

وبالتالي لم تحقق الثورة الزراعية أهدافها وأصبحت تعاني نفس المشاكل التي يعاني منها مزارع التسيير الذاتي وهي مركزية القرار وعدم توفر الحوافز المادية.

- لم تحترم الأهداف المبرمجة في مجال هيكلة المساحات الزراعية مع عدم وجود سياسة للأسعار والمداخل.

- المشكلات الطبيعية المتمثلة في الجفاف الذي عرفته الجزائر خلال الفترة إلى جانب تذبذب سقوط الأمطار.

1- كمال حوشين، "اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007)، 78-79.

2- عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983)، ص 21.

– ضعف التكوين والإرشاد الخاص بتسيير الأخطار ونقص كبير في الأعوان التقنيين والعاملين المتخصصين[1].

– الاستثمارات كانت ضئيلة خلال المخططات التنموية.

تقييم إعادة الهيكلة: إن تنفيذ عملية إعادة الهيكلة انتهت سنة 1983، وذلك بتكوين 3.429 مزرعة فلاحية اشتراكية بمعدل يفوت 800 هكتار للمزرعة كما وزعت أراضي وتعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي، وتشجيع القطاع الخاص كما كشفت عملية إعادة الهيكلة عن وجود 700 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة أهمل في إطار الثورة الزراعية وبعضها زائد عن الطاقة الاستغلالية للمزارع المسيرة ذاتيا، ومع ذلك عجزا الاصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي العام، والنتيجة كانت كمايلي:

– عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب زيادة الواردات الغذائية مما أدى إلى إنخفاض[2] نسبة الاكتفاء الغذائي الذاتي من السلع الغذائية.

– التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي، وبقية القطاعات الأخرى[3].

– الهجرة الريفية.

– تفاوت مستوى الاستثمار في أنشطة القطاع الزراعي.

1– هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني، 72.

2– حوشين، اشكالية العقار الفلاحي، 97–98.

3–حسن بهلول، سياسة التخطيط والتنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999)، 290.

تقييم مرحلة المستثمرات الفلاحية: إن الإصلاحات التي جاء بها قانون 87_19 والتي كانت تهدف إلى بعث ديناميكية جديدة للزراعة الجزائرية من خلال تحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وإيجاد نوع من التسيير الخاص للاستغلاليات الزراعية الجزائرية عرف عدة سلبيات أهمها:

- استفادة أشخاص لا ينسبون إلى العالم الفلاحي من أراضي المستثمرات الفلاحية[1].

- إستمرار معاناة الفلاحين من المشاكل المرتبطة بالقروض من جانب التمويل.

- التأخر في إعداد العقود الإدارية للتعامل مع البنوك باعتبارها ضمانات للقروض.

تقييم الإصلاحات الزراعية: إن الإصلاحات المتبعة منذ 1990 أدت إلى تراجع حجم القروض المنجزة المتوسطة وطويلة المدى، فكان لرفع الدولة لدعمها أثار ظهرت في 1992 حيث ارتفعت مستلزمات الإنتاج أي الأسمدة والبذور، حيث أدى إلى تراجع الاستهلاك السنوي إلى 2.126 مليون طن، كما عرفت اليد العاملة ارتفاعا منذ الخوصصة حيث في 1996وصل إلى 1154000 عاملا وهذا يدل على الإقبال والإهتمام بهذا القطاع[2]، ونجد المساحات المروية أصبحت تشكل 378ألف هكتار في 1996 بسبب تطوير الدولة لشبكات الري وبناء السدود وإقامة الحواجز المائية .

فبالرغم من الأزمة التي عرفتها البلاد فإن الإنتاج الفلاحي عرف معدلا مرتفعا فبعد الخوصصة عرفت بعض الزراعات تطورا في حين عرفت أخرى تراجعا، حيث نجد من 1987_1994 الزراعة الصناعية عرفت تطورا ب 3 مرات، البقول ارتفع إنتاجها

1- هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني، 81-88.

2- جرمولي، السياسة الفلاحية، 89.

ليصل نسبة 36 بالمئة والفواكه ب 53 بالمئة وغيرها من الزراعات الأخرى أما القطاعات التي عرفت تراجعا ملموس انجد الخضر الجافة انخفضت بنسبة 45 بالمئة والحبوب ب22 بالمئة والاعلاف وهي تعد من الزراعات الاستراتيجية وكان ينبغي الاهتمام بها أكثر من الزراعات الأخرى[1].

تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: سمح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بتحقيق الإنجازات التالية:

- تم خلق 74700 منصب شغل منها 336000 منصب دائم.

- تم توسيع المساحة الصالحة للزراعة باستصلاح 419000 هكتار، والساحة المسقية ب210.000 هكتار والمساحة المخصصة للتشجير ب382.000 هكتار.

- سمحت بإحياء العالم الريفي بتطبيق 1152 مشروع موجه لمليون فرد ريفي، وكان نصيب الأمن الغذائي من المشاريع المحققة نسبة 57 بالمئة ونسبة 34، 37 بالمئة لمواجهة التصحر.

- تأهيل 110553 مستثمرة فلاحية.

- بناء 336 596 مسكن ريفي وإنشاء 30 سد.

- فك العزلة عن طريق فتح المسالك ب5، 334 كلم2، ومكافحة التصحر بإقامة 865 عملية.

1- جرمولي، السياسة الفلاحية، 90-91.

– إرتفاع أهمية القطاع الخاص في التنمية الفلاحية حيث ساهم سنة 2006 في التنمية الفلاحية في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة99.85%.[1]

– تم إنشاء 495 مؤسسة للخدمات الفلاحية بدأت تعمل.

– قيمة الإنتاج النباتي والحيواني سنة 2008 بلغت ب 8، 8 مليار دولار.

أهم النقائص والمشاكل إلى أهدافه التي عرقلة المخطط للوصول إلى أهدافه المسطرة :

– لا زال هناك عجز في بعض المنتوجات كالحليب و إنتاج اللحوم فقد بلغت فاتورة الاستيراد للحبوب خلال سنة 2006 ب 1، 22 مليون دولار والحليب ب 6، 54 مليار دولار وعليه فان إجمالي المنتوج في المجال الفلاحي لا يغطي سوى نسبة الثلث من احتياجات سكان الجزائر.

– تحول نشاطات التعاونيات الفلاحية إلى مصدر للانتفاع الشخصي.

– تقليص الأراضي الفلاحية الخصبة فقد تم تحويل 600 ألف هكتار إلى مساحات للتعمير والبناء مع عدم تعويض أصحابها من خلال عملية التنازل[2].

– مشكل العقار لأصحاب المستثمرات الفلاحية للقيام بمستثمرات طويلة المدى.

– قلة الإرشاد والتوجيه الزراعي، وضعف الإمكانات المادية والبشرية للبحوث الزراعية التي نتج عنها ضعف نفل المعلومات التقنية.

1–الجهود المبذولة لترويج الصادرات الزراعية في الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2017،
Http ://www.apn.dz.org/apn/arabic/active.com/active–finanace.htm.

2–هاشمي، تقييم برنامج المخطط الوطني، 117

تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي: سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر بتحقيق المكاسب التالية:

- تحسن مؤشر التنمية البشرية سنة 2010 إلى 0، 553 ، وتضاعف الإنتاج الفلاحي في 2011 بثماني مرات ليغطي نسبة 70بالمئة من الإحتياجات الكلية[1].

- في سنة 2011 أعيد تأهيل 13000 مستثمرة فلاحية.

- بناء 66521 مسكن ريفي، وإقامة 7 محطات لتصفية المياه.

- تطور إنتاج الحبوب سنة 2012 لتحقق 51، 3 مليون قنطار.

- انتاج عدة منتجات زراعية عدا المواد الغذائية الأساسية، حيث نجد البطاطس [2]وصل إنتاجها إلى 46.735155 قنطار والطماطم إلى 10656093 قنطار.

- التجديد الفلاحي: سمح بالرفع من مرد ودية الإنتاجية، حيث الإنتاج الفلاحي رفع معدله في القترة 2009_2014 ب8، 33 بالمئة.

- التجديد الريفي: برمج خلال الفترة 2009_ 2014 ب12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة أطلق منها 10842 مشروع.

- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: وصل عدد المكونين في إطار البرنامج في الفترة 2010_2014الى 10459 فرد والإرشاد الفلاحي مس 1033789 فرد[3]، وإصدار 211 كتيبات ومنشورات وإقامة 224حصة تليفزيونية.

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 31.

2- صاحب، السياسة الفلاحية، 166-167.

3- نفس المرجع، 174-175.

أهم النقائص والمشاكل المسجلة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

- عدم تضمنها لبرنامج خاص لتشجيع التصدير ويكون واضح المعالم.

- غياب برنامج خاص لتنمية تربية المواشي والحيوانات.

- وضع برنامج خاص لمكافحة التصحر ولوقف تزحف الرمال على الأراضي الزراعية[1].

- وضع برنامج خاص لتنمية الموارد المائية وسبل الرفع من طاقات تخزينها.

- التجديد الفلاحي فشل في تنمية المواد الغذائية الأساسية، كما فشل في تنويع الصادرات الغذائية.

- التجديد الريفي فشل في تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الفلاحي في الريف.

- برنامج تقوية القدرات البشرية واجه عقوبات في التنفيذ سببها قلة الإمكانيات المادية المختلفة كوسائل النقل، التجهيزات والمستلزمات الضرورية في قاعة التكوين[2]

المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي في آفاق 2015-2019

سمحت النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي باتخاذ النظام الحاكم قرار مواصلة العمل بهذه السياسة في آفاق 2015-2019، بدعم البرامج السابقة وإثرائها ببرامج جديدة.

تتمثل الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي في:[3]

1- غربي، الزراعة الجزائرية، 296.

2- نفس المرجع، 316.

3- صاحب يونس، "السياسة الفلاحية"، ص188،189.

1- المحافظة على المنطلقات الأساسية للسياسة وتنميته وتثمين المكتسبات المحققة.

2- إعادة تأهيل الغابات وتثمينها وفك العزلة عنها وتهيئتها.

3- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.

4- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.

5- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.

6- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.

7- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق ومن الممارسات الغير شرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

فيما يخص برنامج التجديد الفلاحي والريفي، الجدول التالي يوضح كمية الإنتاج من المنتجات الفلاحية التي تصبو هذه السياسة لتحقيقها.

الجدول رقم:(03) يوضح كمية الإنتاج المرجو تحقيقها في آفاق 2019، الوحدة: قنطار

نوع المنتوج	الكمية
1-الحبوب 2-الأعلاف	1- 70.000.000 2- 51.000.000
3-الخضر الجافة 4-الطماكم الصناعية	3- 1.300.000 4- 11.500.000
5-البطاطس 6-منتوجات الكردم	5- 68.000.000 6- 8.000.000
7-الحمضيات 8-الزيتون	7- 13.500.000 8- 8.000.000
9-التمور 10-اللحوم الحمراء	9- 12.500.000 10- 63.000.000
11-اللحوم البيضاء 12-الحليب (10 ل^3)	11- 5.800.000 12- 4.300.000
13-البيض (10 ^{3} وحدة)	13- 8.100.000

المصدر: صاحب يونس، "السياسة الفلاحية"، ص190.

يلاحظ من خلال الجدول وهو مواصلة جهود الدولة على تنمية الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني) من خلال العمل على رفع حصيلة الإنتاج بتوفير الإمكانيات اللازمة من موارد مالية، مادية وبشرية وترشيد استغلال الموارد المتوفرة لتحقيق هذه الآفاق وتقديم حلول جديدة لتحقيق الامن الغذائي أو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

– برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية: تم إبرام عقد شراكة مع وزارة الفلاحة الفرنسية لمدة ثلاث 03 سنوات (2015–2017) لرفع نوعية التكوين.

– إضافة لعصرنة أنظمة التكوين والإرشاد الفلاحي؟، وقويم البرام التكوينية، وتقوية الشراكة مع وزارة التعليم والتكوين المهني، وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة.

– وفي سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي، تقرر إنشاء إذاعة خاصة **(RIF TV)** لتنمية وتفعيل الإرشاد الفلاحي، ثمين مهنة الإرشاد الفلاحي، إعادة تنظيم أنظمة الإعلام وشبكة المعلومات الفلاحية.

التحديات المستقبلية التي تواجه الفلاحة الوطنية: تواجه الفلاحة الجزائرية مجموعة من التحديات المستقبلية والتي تفر على الحكومة تنمية الفروع الغذائية الواسعة الاستهلاك، وتنمية القطاع من كل المستويات في أقرب الآجال لمجابهة هذه التحديات، ولعل أهمها:

1– ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة في الأسواق الخارجية، وإمكانية حدوث أزمات غذائية، واحتمال غياب الموارد المالية لاستيراد المواد الغذائية، أو حتى ندرة الغذاء في الأسواق العالمية.[1]

1– صاحب يونس، "السياسة الفلاحية" 190، 191.

2- الآثار السلبية التي قد تنجر عن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: من حيث العدد الكثيف للمنتجات الأجنبية، والتوافد الواسع للمستثمرين الأجانب، وعدم قدرة الفلاحين المحليين الصغار على منافستهم.

3- الأثار السلبية التي قد تنجر عن تفعيل الشراكة الأوروجزائرية: حيث باشرت الجزائر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي1993، وأبرمت الشراكة ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، وتوقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في ظل الوضعية الحالية التي تتواجد فيها الفلاحة الوطنية، يمكنها أن تؤدي لنتائج سلبية على الميزان التجاري الفلاحي، وعلى صغار الفلاحين والمنتجات المحلية.

فكل هذه التحديات من شأنها أن تدي لمزيد من التبعية للخارج، إلا أن الهاجس الأكبر يبقى الاعتماد الشبه كلي للجزائر على المحروقات في تحصيل الموارد المالية من النقد الأجنبي واستثمار تلك العوائد الريعية في استيراد الغذاء وأن الخطر يكمن في إمكانية نفاذ هذا المصدر في المستقبل القريب.

آفاق التنمية الفلاحية

إن نجاح أي برنامج تنوي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الفلاحية في الجزائر بتحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق على المدى المتوسط والطويل:

- إعداد برامج خاصة بالقطاع تهدف إلى دعم النمو المستدام للقطاع وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق ضمان الأمن المائي مما يحدد من التأثيرات السلبية المناخية على القطاع.

– تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال مواصلة الدعم المادي والمالي للمستثمرين.

– العمل على تنويع مصادر القطاع الفلاحي من خلال إنشاء مصارف ومؤسسات مالية متخصصة وبالتالي التخفيف من العبء المالي الذي تتحمله الحكومة.

– ضرورة وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل إعداد وتنقية مختلف البرامج الاقتصادية.

– التخفيف من التبعية الغذائية.

– الحد من مركزية القرارات وعدم تهميش الفلاح وتحميله مسؤولية وضع تنفيذ السياسة الفلاحية.

– تحسين المنافسة وتشجيع الاستثمار والاهتمام بالتكوين والإرشاد الفلاحي.

– تخصيص الأراضي الفلاحية ومحاربة المضاربة العقارية.

– ترشيد طرق توزيع الأراضي وتطوير المحاصيل الفلاحية الموجهة للتصدير.

الاهتمام بالبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي

– البحث والإرشاد الفلاحي: بالرغم من التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في مجال كل من المعدات والأسمدة والمبيدات المختلفة المستعملة في القطاع الفلاحي، إلا أن[1] البحث والإرشاد الفلاحي بقي ضعيفا أو أقل من المستوى المطلوب، وذلك لأن مختلف

1– أحمد باشي، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، (2003)، ص، ص 112،113.

السياسات الفلاحية كانت عبارة عن قوانين وقرارات سياسية اقتصادية بعيدة كل البعد عن نتائج البحوث الزراعية العلمية المتوصل لها سواء في الجامعات أو المعاهد المتخصصة الوطنية أو الأجنبية.

– كما أن مختلف البحوث الجامعية هي بحوث أكاديمية مما يجعلها غير مؤهلة لحل كل المشاكل التي يعيشها القطاع الفلاحي.

– إن القطاع الفلاحي يعاني من ضعف وقلة الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان.

– إن قلة رأس المال المتاح للقطاع الفلاحي بصفة عامة وضعف تمويل البحث العلمي الفلاحي بصفة خاصة كما أدى إلى إضعاف النتائج الخاصة بالبحث الفلاحي.

– تم إنشاء عدة معاهد ومدارس موزعة على أنحاء الوطن متخصصة في تنمية الزراعة، تربية المواشي، كما تم إنشاء المعهد الوطني للبحث الزراعي، المعهد الوطني للبحث الغابي، الهدف منها القيام بالبحوث الزراعية وإرشاد مختلف الوحدات الفلاحية المنتجة، كما تعمل بعض هذه المعاهد في استخراج أهم السلالات الفلاحية، وبعض التجارب حتى تتحصل على الأجود منها.

– ولكن في غالب الأحيان نجد هذه المعاهد بالرغم من تعددها فإنها تتميز بالتشتت وفي غالب الأحيان تكون بعيدة كل البعد عن المعاهد الجامعية، حيث ينعدم التنسيق بينهما، ومن ثمة فإن الأمر يتطلب خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في هذا الميدان إلى جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية المختلفة بهدف ترقية وتطوير البحث الزراعي، وضرورة وضع نظام معلوماتي فعال ودقيق عن مختلف مراحل

إعداد وتنفيذ مختلف الرامج الاقتصادية، ولا سيما البرامج الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي مما يؤدي إلى إضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية تجاهها، من خلال تقييم الخبراء والباحثين لهذه البرامج يساهم في تحديد النقائص وبالتالي العمل على تجنبها مستقبلا.

المكننة في القطاع الفلاحي وأهميتها: تعتبر عملية إدخال مختلف المعدات الفلاحية الحديثة في القطاع الفلاح من بين العوامل المساعدة في العملية الإنتاجية، والتي أصبحت ضرورة لا يمكن لأي مزارع الاستغناء عنها وذلك لما لهذه المعدات من فوائد مختلفة، أصبحت نتائجها جد واضحة في هذا القطاع مقارنة مع الطرق التقليدية المعروف استعمالها سابقا في القطاع الفلاحي وتتجلى أهمية هذه المعدات والآلات في أهم المجالات والتي نذكر منها:[1]

1- مجال الحرث وقلب التربة:

يفرق الاختصاصيون في مجال الفلاحة بين عدة أنواع مختلفة لعملية الحرث منها الحرث العميق الذي يزيد عمقه عن 80سم وغيرها، إن القيام بمختلف هذه العمليات بالطريقة التقليدية كان يلزم وقتا طويلا، وهو ما يؤخر الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان، بينما أصبح استعمال الجرارات المختلفة الخاصة بالحرث والمجهزة بالسكة والاسطوانات اللازمة تقوم بإنهاء العملية في وقت قياسي، مما أدى بالمزارع إلى قيامه بالعملية الإنتاجية في وقتها.

1- حازم البلاوي، "التنمية الزراعية"، القاهرة، مطبعة النهضة الجديدة، 1967، ص87.

2- في مجال جني المحصول:

من أصعب جني عمليات المحصول سابقا تلك العملية المتمثلة في حصاد ودرس مختلف الحبوب والتي كانت تعتمد على المنجل اليدوي، مما كان يستدعي وقتا كثيرا جدا وأيضا عددا كبيرا جدا من العمال القائمين بالعمل، إلا أن إدخال الآلات الفلاحية المتخصصة في عملية الحصاد والدرس سهل على الفلاح القيام بهذه العملية في وقت قياسي، مما يؤدي به على ربع الوقت للقيام بعمليات فلاحية موسمية أخرى وكذا إنقاذ المحصول من بعض الكوارث الطبيعية التي كانت تنوط به كسقوط الأمطار، فإن التطور التقني أدى إلى اكتشاف كثير من الآلات المتخصصة في الجني كالآلات المتخصصة في جني محصول البطاطس أو المتخصصة في غسل كل من اللفت أو الجزر ... وغيرها، وكذلك وسائل النقل التي لعبت دورا هاما في تدعيم العملية الإنتاجية.

3-في مجال عملية التسميد والمبيدات:

في الطريقة القديمة كانت تستعمل لتسميد الأرض أو لاسترجاع خصوبتها، هي إما بترك الأرض بورا للراحة سنة وحرثها سنة أخرى، أو تسميدها بفضلات بقايا الحيوانات، لكل من الطريقتين مساوئهما، حيث ترك الأرض بورا سنة كاملة دون استغلالها معناه عدم استغلال الفلاح لهذه الأرض التي هو بحاجة إلى استغلالها، هذا إذا نظرنا من زاوية الاقتصاد الكلي فهذا معناه خسارة اقتصادية كبيرة للبلاد ناتجة عن عدم استغلال الأراضي المتروكة بورا.

وعليه فزيادة على ما قدمته عملية التصنيع من مختلف الآلات للقطاع الفلاحي، فإنها تقوم بإنتاج مختلف الأسمدة، وهي عدة أنواع لكل نوع أهميته وخواصه، فمنها من يزيد الأرض أكثر خصوبة، وبالتالي تحسين نوعية المنتج وكميته مما يؤدي إلى زيادة

مردودية الهكتار والمحافظة على خصوبة الأرض، مما يمكن المزارع من استغلال الأرض كل سنة.

4-مجال تكوين الإطارات الفلاحية:

إن مختلف التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في مجال كل من العتاد والأسمدة صحبها تطورا ضروريا في مجال اليد العاملة المؤهلة. حيث أصبح وجود المهندس والبيطري والتقني ضروري في كب مزرعة، وذلك لأهمية الأعمال التي يقدمها كل منها في مجال اختصاصه لقطاع الفلاحة.

مما سبق يمكن استنتاج الأهمية الخاصة بالمكننة في القطاع الفلاحي كما يلي:[1]

- استغلال الأرض أحسن استغلال.

- العمل على تحسين نوعية المنتج.

- توفير الكثير من الأيدي العاملة بهدف استغلالها في مجالات اقتصادية وخدمية أخرى.

- تقليل الجهد العضلي وبالتالي تحرير الفلاح وترقيته.

- زيادة مردودية الهكتار.

- العمل على توسيع رقعة الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح بالنسبة للتوسع الأفقي وعن طريق الأسمدة والمكننة بالنسبة للتوسع الرأسي.

1- سفيان عمراني، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص10.

تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير: سعت الهيئات الوصية على قطاع الفلاحة في الجزائر إلى تنظيم مهن الفلاحة من خلال تنمية القطاع وضبط سوق المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية وبمساهمة شركاء أجانب، الذين سيبدون اهتمامهم في هذا المجال، وبفضل هذه الجهود كلها يتوقع يتحرر قطاع الفلاحة تدريجيا مع الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الأمطار، ليبلغ نسبة مستقرة من النمو السنوي يقدر بـ 8%، يحسن من مستوى الأمن الغذائي للبلاد، ويقوم بأدنى الخطوات نحو تصدير منتوجات ذات جودة عالية، وبكيفية منظمة، ويساهم في الخير بشكل معتبر في استحداث مناصب شغل.

آفاق تحقيق الأمن الغذائي من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي: لقد آلت سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تعد كأداة للسيادة الغذائية، إلى ضبط برنامج انتاج يتماشى والزيادة السكانية التي يتزامن معها زيادة الطلب الاستهلاكي، في ظل تغير النمط الاستهلاكي للفر الجزائري، حيث يهدف هذا الإجراء إلى الرفع من نسبة توفير المتطلبات والاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي إلى نسبة 80% علما أنه في الوضع الراهن يتم تلبية ما نسبته 70% من الإنتاج المحلي بالإضافة إلى الوصول إلى معدل نمو سنوي للإنتاج الفلاحي يقدر بـ 8.3% في الفترة 2009-2014 [1]، وبالفعل يتطلب ذلك جهودا كبيرة للوصول إلى هذه النسبة كآفاق مستقبلية في إطار الأمن الغذائي المستدام حيث برمجت وحددت الزيادة المطلوبة في الإنتاج لكل شعبة فلاحية.

1- أحمد مصنوعة، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر – الواقع والمأمول"، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014).

أولويات البحث العلمي في الجزائر ذات الصلة بالأمن الغذائي تتمثل في:

– العمل على إنشاء برنامج وطني للبحث العلمي في مجال الأمن الغذائي، وذلك بإشراك ممثلين عن كل الفئات ذات الصلة، والعاملين في الجامعات ومعاهد البحوث والقطاعات الصناعية والحكومية وكذا المؤسسات الممولة سواء الخاصة أو العامة.

– تحديد البحوث ذات الأولوية، وكذا سبل وآجال تحقيقها.[1]

– تعزيز القدرة الوطنية من خلال إنشاء وتجهيز المرافق الضرورية من مراكز وبحوث وبنوك ... إلخ.

– معالجة مشكلة نقص الكفاءات في مجالات الخبرة البحثية المتخصصة ذات الصلة بالأمن الغذائي.

– بناء شراكات إقليمية ودولية والتمويل المشترك للبحوث ذات الصلة بالأمن الغذائي.

– تبني أنجع السبل لتثمين نتائج البحوث وتوجهاتها إلى الواقع العملي وكذا توجيه البحث الأكاديمي ليتماشى مع احتياجات المستخدمين.[2]

1– عمراني، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي"، 11.

2– ترقو محمد، "النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر – آفاق 2020"، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23–24 نوفمبر 2014)، 8.

خلاصة الفصل:

إن السياسات الزراعية يمكن اختصارها في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة، وإنما تتنوع تبعا للظروف الداخلية والخارجية لكل بلد وكل مرحلة، ونظرا لخاصية الاختلاف هذه فقد عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة، أما بخصوص سياسات مرحلة التسعينات، فتتجلى من خلال برامج الإصلاح الزراعي، والتكيف الهيكلي ثم لاحقا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تحديدا وما تحمله من تدابير أخرى في المجال الزراعي ينتظر منها المزيد زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية بما يسمح تحقيق أمن غذائي على وجعه الخصوص، حيث أن كل هذه السياسات السابقة الذكر لم تصل إلى تحقيق أهدافها بمجملها بل باءت بالفشل في بلوغ بعض الأهداف لكنها ساهمت بشكل ملحوظ في التغيير وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعد سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2009-2014 التي أعلنت عنها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية لعام 2008 كاستراتيجية لإعادة بعث القطاع الزراعي على الساحة الاقتصادية، وأحد الركائز الكبرى لكسب رهان الأمن الغذائي الجزائري ولتحقيق آفاق هذه السياسة على المدى المتوسط والطويل.

الفصل الثالث

دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012

الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية قالمة 2000-2012

إن أي سياسة تتخذها الدولة لا تظهر أهميتها إلا بتطبيقها على أرض الواقع لأن تطبيقها هو من يكشف لنا النقائص ومدى واقعيتها، والسياسات التي طبقتها الدولة الجزائرية قبل عام2000 أثبتت الواقع، حسب ما أوضحنا سابقا محدوديتها مع التحولات التي طرأت على النظام الاقتصادي، فجاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتوسع ليصل لسياسة التجديد الفلاحي، فيدفع بالقطاع لمواكبة هذه التحولات وللكشف عن هذه السياسات ارتأينا متابعة تطبيقها في ولاية قالمة، لكونها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى إلى جانب شهرتها بزراعة الحبوب، واعتبارها من بين الأقطاب الزراعية الوطنية في زراعة البطاطا الموسمية، والطماطم الصناعية، التي حققت تطورا هائلا في السنوات الأخيرة بفضل ما قدمته الدولة من دعم.

تناولنا في هذا الفصل الإمكانات الطبيعية والبشرية للولاية، وكذلك الصناديق الممولة لهذه السياسات وقد قسما هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول تم التطرق لمعرفة المكانة الفلاحية للولاية ومستوى الاستفادة من البرامج السياسية، كما تطرقنا لطبيعة وآفاق الفلاحة في قالمة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: تقديم عام لولاية قالمة

ولاية قالمة هي الولاية 24 من ولايات الجزائر، عاصمتها مدينة قالمة فهي تقع شمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية خضراء، وتبعد عن العاصمة الجزائرية ب537 كلم ويحدها كل من عنابة، سكيكدة، قسنطينة أم البواقي، سوق أهراس والطارف، وقد عرفت الولاية قفزة هامة في مجال التنمية المحلية حيث تبرز المؤشرات التنموية لهذه الولاية الديناميكية المستمرة.

المطلب الأول: المكانة الفلاحية للولاية

تأسست ولاية قالمة في إطار التقسيم الإداري 1974، وبالتالي تأسست بعد الشروع في تطبيق نظام الثورة الزراعية وتمتاز بطابع فلاحي بالدرجة الأولى، وثروة غابية هائلة وكذا مياه سطحية هائلة أين تمر المجاري المائية دون انقطاع خلال كل الفصول[1].

يبلغ سكان ولاية قالمة537،101 نسمة وتتميز ولاية قالمة بتضاريس مختلفة وغطاء غابي معتبر، كما تسجل عبور واد سيبوس الذي يمثل المجرى المائي الأكثر أهمية بالولاية، هذه التضاريس تتمثل في[2]:

-الجبال:37،82% نذكر أهمها جبال ماونة وجبل هوارة جبل طاية، جبل دباغ.

-السهول والهضاب: 27،22%.

-تضاريس أخرى:26،29%.

---

[1]-"الولايات الجزائرية،" أطلع بتاريخ 2جوان، 2017،

https://ltoufik .jmido.com.

[2]- "ويكيبيديا، ولاية قالمة،" أطلع عليه بتاريخ 2جوان،2017،

https://ar.m.wikipidia.org.

تتميز ولاية قالمة بمناخ شبه جاف رطب في الوسط والشمال، وشبه جاف في الجنوب، وهو مناخ معتدل وممطر في الشتاء حار في الصيف، بدرجة حرارة تتراوح بين 4° في الشتاء و 35،4° في الصيف[1].

- المعدل السنوي يقارب 17،3°.

- متوسط تساقط الأمطار السنوي يصل الى 450 مم.

- تتساقط الثلوج على مدار 12،7 يوما في السنة.

تعتبر ولاية قالمة، ولاية فلاحية بالدرجة الأولى فهي تحتوي على قدرات فلاحية نذكر منها على وجه الخصوص:

- المساحة الفلاحية:266000 هكتار.

- المساحة الفلاحية المستعملة:184،183 هكتار.

- المساحة الفلاحية المسقية 17،343 هكتار، منها 9،920 هكتار تسقى من سد بوحمدان.

تميز الإنتاج الفلاحي في الولاية:

- إنتاج الحبوب.

- إنتاج البطاطا.

- المحاصيل الصناعية وخاصة الطماطم الصناعية.

- الكلأ وبعض الخضروات الموسمية المتنوعة.

[1]-"ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 3جوان، 2017،

www.startimes.com.

من جهة أخرى، نشير بأنه على المستوى الجيوفيزيائي تنقسم الولاية إلى 04 مناطق هي: منطقة قالمة، واد الزناتي ومنطقة تاملوكة.

1-منطقة قالمة: تتربع هذه المنطقة على أكبر مساحة على مستوى الولاية، فهي تحتوي على كل المنطقة الوسطى من الشمال نحو الجنوب، وتتميز بغطاء غابي هام في الشمال والشرق[1].

إن الاستعمال الحالي للأراضي يتعلق خاصة بزراعة متنوعة في السهول، وبالنسبة لسقي فهو في إستعمال متصاعد خاصة في المنطقة الوسطى وهذا إثر تشغيل محيط السقي لقالمة على مساحة 9،920 هكتار على طول وادي سيبوس إنطلاقا من سد بوحمدان.

2-منطقة بوشقوف: تتميز بتضاريس يغلب عليها الطابع الجبلي 75 بالمئة، ويعبر هذه المنطقة أيضا وادي سيبوس، الجبال بها مغطاة بغطاء غابي كثيف خاصة على المستوى الجبلي منها جبال صالح وعين بن بيضاء[2].

3-منطقة وادي الزناتي: تتميز بالأراضي الداكنة الكلسية مما يؤكد زراعة الحبوب بها، كما تتخصص مساحات أخرى للخضر وزراعة الأشجار المثمرة.

4-منطقة تاملوكة: هي الأكثر انتماء إلى المناخ شبه الجاف، تنتمي إلى منطقة السهول العليا التي يبلغ معدل الإرتفاع بها حوالي 800م، يمر بها [3]وداي مقصبة تغلب عليه زراعة الحبوب والرعي خاصة رعي الأغنام أما بالنسبة للإنتاج الفلاحي فتتميز خاصة

---

[1]- " ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ، 4جوان، 2017،

www.marfa.org.

[2]- " تعرف على ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ، 4 جوان، 2017،

Montada.echoukonlin.com.

[3]- "ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ، 4 جوان، 2017،

www.hammamdz.yoo7.com.

بالحبوب والخضر، الكلأ، الفواكه البطاطا والطماطم، أما المواشي تتمثل في الأبقار، الماعز في هذا المجال يجدر الذكر بأن حوالي 60بالمئة تربية الأبقار تمارس في المناطق الجبلية[1].

وبفضل مردود 25 قنطار في الهكتار الواحد فإن الولاية تنتج 2 مليون قنطار من مختلف أنواع الحبوب سنويا تعد بمثابة "موطن للقمح الذهبي"، لكن الحبوب لا تعد الثروة الوحيدة بالولاية، فالزراعة المكثفة للطماطم الصناعية خاصة في السنوات الأخيرة جعلت منها رائدا بلا منازع على الصعيد الوطني من خلال مساحة تقارب 2 مليون دينار جزائري مخصصة لهذه الشعبة الفلاحية.

ومكنت الفلاحة والرعي لهذه الولاية من أن تنمي نشاطها في مجال الصناعات الغذائية، التي تترجم من خلال النجاح الذي يحققه العديد من المستثمرين الخواص، في مجال تحويل الطماطم في المقام الأول وأيضا في مطاحن إنتاج الدقيق.

قدرت المساحة الغابية في الولاية 105،395 هكتار أي نسبة 25،95 بالمئة من المساحة الإجمالية للولاية أهمها:

- الخشب (البلوط والفلين)، غابات بني صالح ببشقوف، هوارة بعين بن بيضاء وجبال ماونة ببن جراح مجموع حوالي 34000 هكتار بقدرة انتاجية تصل الى 60.000 قنطار من الفلين[2].

[1]- "مدينة قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 7جوان، 2017،
www.hammamdz.yoo7.com.

[2]-"ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 7جوان، 2017،
www .mawtan . ps/ cities/35036.

إن قطاع الغابات الذي استفاد من برنامج الأشغال الكبرى، يسجل مجهودات كبيرة فيما يخص التشجير والمجاري المائية وهو ما يقوم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية. وذلك بأشغال استصلاح موجهة إلى الأشجار المثمرة[1].

ويحتوي قطاع الري على هياكل (سدود، حواجز مائية...) بقدرة 224،24 مليون م3منها سد عين مخلوف وسد بوحمدان والحواجز المائية بنسبة 1،38 مليون م3.

أهم مصانع ولاية قالمة: تحتوي الولاية على مصانع مهمة وهي[2]:

- مصنع الدراجات النارية والهوائية.
- مصنع السكر.
- مصنع الخزف.
- مصنع الطماطم.
- مصنع السميد ومصنع المشروبات الغذائية.
- مصنع الحليب ومصنع بني فوغال.
- مصنع المشروبات الغازية.
- مصنع البلاط ومركب الفوسفاط ومصنع تنقية المياه.
- الشركة الوطنية للقمح، وأخرى للخمائر.
- مصنع الصافية للفرينة والحليب.

[1]- "تعرف على ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 7جوان، 2017
www.mountada.echorouk onlin.com.

[2]- "الجزائر، مدن وأرياف، نبذة عن مدينة قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 8جوان،2017،
www.djelfa.info/vb/shothread.

المطلب الثاني: مستوى الاستفادة من الدعم من 2000_2012 في ولاية قالمة

يعتبر الدعم الفلاحي مساعدة تقنية ومادية تقدمها الدولة لصالح المستثمرات الفلاحية للنهوض بالقطاع ويهدف الى تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع الإنتاج وتحسينه.

كيفية الاستفادة من الدعم: فولاية قالمة كغيرها من الولايات إستفادة من الدعم الفلاحي في ظل الإصلاحات الفلاحية، فالمؤهلين من هذا الدعم هم:

- الفلاحين والمربين بشكل فردي أو جماعي أو منظمين في تعاونيات وجمعيات.
- المؤسسات الاقتصادية في مجال نشاطات الإنتاج الفلاحي.

حيث يجب تكوين ملف للإنخراط بالبرامج أو الإستفادة من الدعم إذ على الراغبين مجبرين بتكوين الملف الآتي:

1- بطاقة الفلاح: تم التي الحصول عليها وفق للشروط التسجيل وتكون بالوثائق التالية[1]:

- طلب خطي يوقع عليه المعني.
- مستخرج من شهادة الميلاد.
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة التعريف.

[1]- "بطاقة الفلاح"، أطلع عليها بتاريخ 6جوان، 2017،

www.elmawtin.dz.

- صورتان شمسيتان.

- كذا حسب وضعية الطالبين: نسخة مصادق عليها طبق الأصل من سند الملكية عقد الإيجار، شهادة العقد الإداري بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية، علاوة على العناصر المكونة للملف يجب على المعني أن يقدم أية وثيقة تؤكد ممارسته لنشاط الفلاحي بصفة شخصية، واعتيادية مستمرة.

2- بطاقة استغلال الأرض: الامتياز هو الذي تمنح بموجبه الدولة شخص طبيعي من جنسية جزائرية يدعي في صلب النص "المستثمر صاحب الامتياز" حق الاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها، بناء على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، مقابل دفع آتاوات سنوية تضبط كيفيات تحديدها وتحصيلها وتخصيصها بموجب قانون المالية[1].

3- طلب الانخراط في البرامج.

4- دفتر الشروط الذي يحتوي على واجبات وحقوق المستثمر الفلاحي.

يتم إعداد ملف الإنخراط على مستوى قسم فرع الفلاحة المعنية، يقدم رئيس القسم الفرعي للفلاحة الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية ويتعين عليه الدفاع عن الملف أمام اللجنة التقنية الولائية التي يرأسها مدير المصالح الفلاحية والمتكون من:

- محافظ الغابات.

- رئيس الغرفة الفلاحية

- مديرية التخطيط.

[1]- "دفتر شروط إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة "، أطلع عليها بتاريخ 7جوان، 2017، www.elmawtin.dz/?5124.

- مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

- وبحضور رؤساء أقسام الفروع الفلاحية للدفاع عن الملفات.

في حالة قبول الملف يوقع الراغب في الدعم على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر، وترسل نسخ من دفتر الشروط الموقع ومقررة التدعيم للبنك المعني إلى رؤساء الأقسام الفلاحية من أجل التكلف[1].

التقييم المادي والمالي لأهم الشعب التي دعمت بمختلف برامج صناديق الدعم: إن المستثمرات الفلاحية للولاية الراغبين في الحصول على التدعيم، وتتوفر فيهم الشروط المطلوبة قد تم تدعيمهم حسب الطلبات بواسطة الأجهزة التي وضعت خلال المراحل التي سطرت من طرف الدولة، وتمثل التدعيم في أهم الشعب المطلوبة في:

أولا_ برنامج الصندوق الوطني لضبط الإنتاج والتنمية الفلاحية من 8 جويلية 2000 إلى غاية 9 اوت 2006

حيث الملفات المدروسة للإستفادة من الدعم: عدد الملفات العتمدة،5930 ملف وعدد المقررات الممضية 5930.

أهم الاستثمارات:

أ- تربية النحل: عدد خلايا النحل 4660.

ب- تربية الحيوانات: عدد الدجاج 21118، عدد الأرانب 121، على سلاسة الخيول04، عتاد الحليب 48.

[1]- "دفتر شروط إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة "، أطلع عليها بتاريخ 7جوان، 2017، www.elmawtin.dz/?5124.

ج-الحبوب:98401،5 هكتار يتمثل في إقتناء البذور الأسمدة والمبيدات لمكافحة الأعشاب.

د- الأعلاف:7779 هكتار.

هـ-عتاد السقي: عتاد السقي بالرش 367 وحدة ما يسقي 1،830 هكتار.

و- العتاد الفلاحي: عدد الجرارات 57، عدد الحاصدات 08، عتاد المرافق109[1] .

- حيث قدر المبلغ المالي ب2292454 ألف دج اذ نجد:

- تربية النحل: خصص لها 35،115 ألف دج.

- تربية الحيوانات:16،919 ألف دج.

- الحبوب :635،507 ألف دج.

- الأعلاف:61،683 ألف دج.

- عتاد السقي:293،895 ألف دج.

- العتاد الفلاحي:27،767ألف دج في:

- إقتناء الجرارات:16،364ألف دج.

- إقتناء الحاصدات:6،187ألف دج.

-العتاد المرفق:1،237ألف دج.

[1]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

ثانيا: برنامج الصندوق الوطني للإستثمارات الفلاحية من 2006/08/10 إلى 2008/08/15.

حيث نجد في هذه الفترة تم دراسة 1،310 ملف والتي تمثلت في ما يلي:

أ- تربية النحل: عدد الخلايا 2،540.

ب- تربية الحيوانات: عدد رؤوس الديك 2000.

ج- الحبوب:16،253 هكتار تم التدعيم في إقتناء البذور والأسمدة.[1]

هـ- عتاد السقي: عتاد السقي بالرش 535 هكتار، عتاد السقي بالتقطير 33 هكتار.

و- العتاد الفلاحي: عدد الجرارات 77، عدد الحاصدات 10.

حيث قدر المبلغ المالي ب 277،649دج إذ نجد:

- تربية الحيوانات:286ألف دج.

- الحبوب:115،125ألف دج.

- الأعلاف:358ألف دج.

- عتاد السقي:5،580ألف دج.

- العتاد الفلاحي:62،700 ألف دج، إقتناء الجرارات: 39852ألف دج وإقتناء الحاصدات20،431ألف دج[2].

[1] - مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

[2]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

ثالثا: برنامج تجديد الإقتصادي الفلاحي من 2009/1/1 إلى 2014/12/31 المدعم بواسطة الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

حيث ان الملفات المدروسة بلغ عددها 1644 ملف اذ نجد:

أ- تربية النحل:3080 وأجهزة جني العسل 202.

ب- تربية الحيوانات: إقتناء الأبقار99، عتاد وأجهزة الحليب11، ترميم الإسطبلات 15، التلقيح الإصطناعي355 ، المحافظة على سلالة الخيول 6.

ج- الحبوب: تتمثل في تدعيم في إقتناء بذور الحبوب أي تسديد مبلغ الفارق بين سعر البيع والسعر الحقيقي للقنطار الواحد لصالح تعاونية الحبوب والبقول الجافة بكمية قدرها 493506،74 قنطار.

الأسمدة بكمية إجمالية قدرها 789056 قنطار، ويتمثل في تدعيم نسبة 20% السعر المرجعي للقنطار الواحد.

د-عتاد السقي: عتاد السقي بالرش 337 ما يسقي 1675 هكتار ، وعتاد السقي بالتقطير 35 هكتار.

هـ- العتاد الفلاحي: عدد الملفات المعتمدة 1690 ملف.

- عدد إقتناء الجرارات:245.
- عدد إقتناء الحاصدات:38.
- عدد تجديد الحاصدات:61.
- عدد العتاد الخاص بالطماطم الصناعية:24.

قدر المبلغ المالي بـ 1860،175 ألف دينار جزائري لتدعيم أهم الشعب والتي تمثلت في[1]:

أ- تربية النحل: بمبلغ إجمالي 18،56ألف دج منه 15600ألف دج لإقتناء خلايا النحل و2،860 ألف دينار جزائري لإقتناء أجهزة جني النحل.

ب- تربية الحيوانات: بمبلغ أجمالي قدره 14678 ألف دينار جزائري وزعت كمايلي:

- 5940 ألف دينار جزائري لإقتناء الأبقار.
- 605 ألف دينار جزائري لعتاد وأجهزة الحليب.
- 2953 ألف دينار جزائري لترميم الإسطبلات.
- 2723الف دينار جزائري لتلقيح الإصطناعي.
- 120ألف دينار جزائري للمحافظة على سلالة الخيول.
- 2،337 ألف دينار جزائري لترميم المداجن.

ج- الحبوب: تدعيم إقتناء البذور بمبلغ 581567ألف دينار جزائري.

د- الاسمدة: بمبلغ إجمالي قدر ب 738،024ألف دينار جزائري.

هـ- عتاد السقي: بمبلغ إجمالي قدره 65655 دج. منه 61180 ألف دينار جزائري لعتاد السقي بالرش، و 3661 ألف دينار جزائري لعتاد السقي بالتقطير.

و- العتاد الفلاحي: المبلغ الإجمالي قدر ب2.0020126 ألف دينار جزائري، أنجز من 880.671 ألف دينار جزائري وزعت على[2]:

- 155.574 ألف دينار جزائري لإقتناء الحاصدات.

[1]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

[2]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

- 265.584 ألف دينار جزائري لإقتناء الجرارات.
- 424.353 ألف دينار جزائري لإقتناء الحصادات.
- 20.687 ألف دينار جزائري لإقتناء العتاد الخاص بالطماطم الصناعية.

من خلال هذه المرحلة فإن الجهاز الموضوع من طرف الدولة قد عزز بمشاريع المبادرة المحلية وفي هذا الصدد تم إقتراح بالولاية خمس برامج منها:

- إقتناء العتاد الخاص بالطماطم الصناعية(02).
- تطوير إنتاج الحليب(01).
- تطوير إنتاج الزيتون(01).
- تطوير إنتاج الحوامض(01).

1-القرض الرفيق:

بدأت عملية الإنخراط والإستفادة من قرض الرفيق عن طريق شبابيك موحدة عن بعض الدوائر بالولاية بتاريخ 10 اوت 2008، ومازالت متواصلة إلى يومنا هذا لصالح الفلاحين والمربين، والمتعاملين للصناعات الغذائية وعرفت إنخراط مقبول ومشجع وأسفرت على النتائج التالية من 2009 إلى 2014:

-بلغ عدد المستفيدين 5.956 بمبلغ 5.066.882903.58ألف دينار جزائري، أما[1] بالنسبة لموسم 2014-2015 سجل إنخراط بعدد 2.139 وبقيمة مالية 2.394.218.771.31 ألف دينار جزائري.

- القرض الرفيق هو موسمي وبدون فوائد أما تسديد نسبة الفوائد فهي على عاتق الدولة.

[1]- مديرية المصالح الفلاحية ولاية قالمة.

- تقييم قرض الرفيق:

- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات والأسمدة، المبيدات...)[1].

- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية ووسائل ومنتجات الأدوية البيطرية.

- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.

- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي من:

- تحسين نظام الري.

- شراء المعدات الفلاحية في إطار قرض الائتمان.

- بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستكية.

- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات.

[1]- "قرض رفيق"، أطلع عليه بتاريخ 21 جوان 2017،
قرض رفيق-www.elmawtatin .dz/?RFIG

2- **قرض التحدي:** منح القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين الذين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم ومستثمراتهم الفلاحية بشرط أن يكونوا حائزين على عقود امتياز وأوضح البنك تشمل كل أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين سواء ما يتعلق بقروض الاستثمار أو قرض الاستغلال للاستثمارات الفلاحية[1].

- تقييم قرض التحدي:

قرض الإستثمار ممول من طرف البنك الفلاحي لفائدة أصحاب الأعمال وذلك بـ[2]:

- التهيئة وحماية التربة.

- إقتناء وسائل السقي.

-إنجاز منشئات في مجال التخزين ، التحويل والتوضيب.

-إنتاج حرفي.

وهذا القرض معفى من الفوائد خلال خمس سنوات لإنجاز المشروع، وخلال السنة الخامسة والسادسة صاحب المشروع يقوم بتسديد الفوائد النسبية بنسبة 01% وخلال السنة الثامنة والتاسعة يقوم بتسديد الفوائد 3%، وفي السنة العاشرة يقوم بتسديد الفوائد كليا.

وعرف إنخراط الفلاحين حيث وصل عدد الملفات المودعة والمقبولة إلى 18 ملف بمبلغ مالي قدره 9.237.66 ألف دينار جزائري، أغلبيتها لاقتناء العتاد الفلاحي[3].

---

[1]-" بدر يمنح قروضا للفلاحين الذين لايحوزون على عقود ملكية"، أطلع عليه بتاريخ 19 جوان 2017، sawtdgelf,com/ara/html.

[2]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

[3]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة

المبحث الثاني: طبيعة وأفاق السياسات الفلاحية في ولاية قالمة

سياسة التجديد الفلاحي والريفي تعتبر رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي في إطار المخطط الخماسي للتنمية، وتعتبر إمتدادا للسياسة السابقة المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و المعلن عنها في 28 فيفري2009، وكذا إنعكاسها على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، سواء كان ذلك على مستوى الإنتاج أو المساهمة في الدخل و التشغيل على الصعيد.

المطلب الأول: واقع تطبيقات سياسة التجديد الفلاحي الريفي في ولاية قالمة

لقد إستفادت ولاية قالمة كباقي ولايات الوطن من السياسة الفلاحية الجديدة مع مطلع 2010، حيث خصص لها مبلغ مالي إجمالي في إطار تنفيذ السياسة الجديدة نحو 2.770.145 دينار جزائري، في حين أن المستهلك منه وصل 1.213.918 دينار جزائري.

أهداف عقود النجاعة للفترة 2009-2014: أبرمت مديرية الفلاحة ومحافظة الغابات لولاية قالمة هذه العقود مع الوزارة الوصية، وأسفرت عن عقود النجاعة خاصة بالتحديد الفلاحي، وعقود نجاعة خاصة بالتجديد الريفي[1].

- أهداف عقود النجاعة في إطار التجديد الفلاحي:

تم تحديد أهداف الإنتاج المتوقعة بالنسبة لمختلف الشغب الفلاحية للفترة 2013/2009

سواء ما تعلق بالإنتاج النباتي و الحيواني على النحو التالي:

[1]- بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي، 476.

أ- الإنتاج النباتي:

الجدول رقم (04): أهداف عقود النجاعة في مجال الإنتاج النباتي في الولاية (2014/2009)

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	**13355.800**	**1.532.500**	**1.779.800**	**2.045.7000**	**2.272.500**
الطماطم الصناعية	**800.000**	**950.00**	**1250.000**	**1250.000**	**1400.000**
الخضروات منها البطاطا	**950.000** **400.00**	**1.500.00** **500.00**	**2.300000** **700.000**	**2.300000** **700.000**	**2600.000** **750.000**
زراعة الزيتون	**49.500**	**55.000**	**61.800**	**61.800**	**62.700**

المصدر: ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة الفلاحي والريفي وانعكاساها على القطاع العلوم الانسانية، 43،جامعة بسكرة، (2016).

يلاحظ من الجدول أن المصالح الفلاحية لولاية قالمة تتحدد لنا أهداف عقود النجاعة بالنسبة للإنتاج المتوقع طيلة فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي بمعدل يختلف عن شعبة فلاحية إلى أخرى، حيث أن شعبة الحبوب عرفت أنتاج متطور في السنوات المذكورة إذ بلغ الإنتاج فيها نسبة عالية سنة 2013 ،وهذا راجع إلى إعتبار أن الولاية منطقة مشهورة بالفلاحة أي زراعة الحبوب لهذا ركزت على هذا المجال، في حين نجد أن الطماطم الصناعية أيضا أولت أهمية كبيرة للطماطم وذلك لكثرة إنتاجها وتحصيلها خلال جني المحصول مما يؤدي هذا إلى تحويلها للمصانع التحويلية للمنتوج بالولاية حيث قدر نسبة عالية سنة 2013 ولم تخصص الولاية الولاية أهمية كبيرة لزراعة الزيتون وبهذا لم تحقق الأهداف المرجوة.

توضيح لتطوير أهم الشعب الفلاحية في الولاية من خلال مساهمتها في تطوير الإنتاج النباتي وذلك عبر عقود النجاعة التي تقدمها الولاية من دعم لتحقيق الاستثمار[1].

الجدول رقم (05): تطور معدل نمو الإنتاج النباتي حسب عقود النجاعة في ولاية قالمة.

الشعب الفلاحية	2010	2011	2012	2013
الحبوب	13%	16%	15%	11%
البقول الجافة	3%	10%	7%	6%
الطماطم الصناعية	19%	18%	14%	12%
الخضروات منها	58%	20%	28%	13%
البطاطا	25%	20%	17%	7%
زراعة الزيتون	11%	6%	6%	2%

المصدر: ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، 43، جامعة بسكرة، (2016).

من خلال الجدول يتضح ارتفاع المؤشر من محاصيل الحبوب، الطماطم الصناعية، الخضروات ومنها محصول البطاطا حيث بلغت كمتوسط للفترة 2010_2013، (14% و15% و30% و17% على الترتيب).

إن ولاية قالمة تراهن كثيرا على هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية، إذ تحتل أهمية إستراتيجية في الولاية، سواء من حيث المساحة الزراعية المخصصة لها بما يتلاءم مع خصوبة المنطقة الفلاحية[2].

[1]- بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي، 476.

[2]- بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي، 478.

ب- الإنتاج الحيواني:

جدول رقم (06): تطور معدل نمو الانتاج الحيواني حسب عقود النجاعة في الولاية.

الشعب الفلاحية	2009	2010	2011	2012	2013
اللحوم الحمراء	_	%18	%23	%19	%16
اللحوم البيضاء	_	%10	%06	%11	%08
الحليب	_	%09	%11	%10	%20
البيض	_	%13	%12	%06	%07
العسل	_	%07	%07	%07	%07

المصدر: ناصر بوعزيز، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الانسانية، 43، (2016).

يتضح من الجدول: اختلاف معدل نمو الإنتاج الحيواني المتوقعة بين مختلف الشعب الفلاحية إذ يلاحظ ارتفاع المؤشر في شعبة اللحوم الحمراء، حيث قدر معدل متوسط الإنتاج في الفترة 2009-2013 بـ9% كون خصوصية المنطقة التي تعرف بتربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام، زيادة على حجم الدعم المقدم إلى هذه الشعبة بينما قدر نفس المعدل بالنسبة للحوم البيضاء أما شعبة الإنتاج العسل فهي لم تراهن عليها المصالح المعنية كثيرا إذ بقية المعدل ثابت عند 7%، نظرا للصعوبة الكبيرة التي يجدها مربو النحل أثناء نشاطهم الفلاحي وعزوف الكثير عن تربية النحل يقابله قلة التكوين في هذا المجال وانخفاض العائد في بعض الأحيان.

أهداف عقود النجاعة في إطار التجديد الريفي

على غرار أهداف عقود النجاعة المتوقعة في مجال التجديد الفلاحي أبرمت عقود نجاعة في طار التجديد الريفي، وحظي بتنفيذها المصالح التابعة لمحافظة الغابات كما سخر لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز مهمة تمويل المشاريع وجاءت الأهداف المسطرة في هذا الإطار وفق الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (07): أهداف عقود النجاعة في إطار التجديد الريفي

المشاريع التنموية	الأهداف المسطرة
تحسين خصائص التربة (هكتار)	1.758.50
حصر وتهيئة المنابع المائية (م3)	177
تصحيح المجاري المائية (م3)	53.494
الحرث العميق (هكتار)	775
حفر الآبار (وحدة)	118
غرس الأشجار المثمرة (هكتار)	1.710
إنجاز قنوات جدر المياه (متر طولي)	1.400
انجاز الأحواض المائية (وحدة)	02
نزع الاعراش	31.000
تهيئة المسالك الريفية (كم)	30.50
فتح المسالك الريفية	14.50

المصدر: ناصر بوعزيز، "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، مجلة العلوم الإنسانية، 43، جامعة بسكرة، 2016.

يلاحظ من الجدول الأهمية التي توليها الدولة للأقاليم الريفية، ونظرا للأهمية الإستراتيجية لولاية قالمة، وخصوصيتها الفلاحية استفادت من عديد المشاريع المتعلقة بالتنمية الريفية حيث تعددت بين فتح المسالك الريفية ودعم الموارد المائية، من خلال

[1]- مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

حفر الآبار وتهيئة المنابع المائية حيث تتوقع محافظة الغابات إنجاز 118 بئر وحصر وتهيئة 117 منبع مائي مع تصحيح المجاري المائية على امتداد 53.494 كم3، ويضاف إليها فتح المسالك الريفية على امتداد 14.50 كم وتهيئة أكثر من 30 كم، كما كان الاهتمام كذلك لعمليات الاستصلاح إذ تتوقع نفس المصالح غرس 1.710 هكتار من الأشجار المثمرة تتمثل خاصة في أشجار الزيتون.

وصلت كمية الطماطم الصناعية الموجهة إلى وحدات التحويل والتصبير بالولاية في 3 أسابيع من شهر جويلية 2013 إلى 692120 قنطار، هو مؤشر وصف بإيجابي وحسب مديرية المصالح الفلاحية تعتبر هذه الكمية المحولة جيدة كحصيلة لأقل من شهر واحد، كما نجد أنه بنفس الفترة من الموسم الماضي عرف تحويل ما يقارب279 ألف قنطار إذ أن عملية توجيه محصول الطماطم الصناعية لم تقتصر على الوحدات الموجودة بكل من بوعاتي محمود والفجوج، بومهرة أحمد بولاية قالمة فحسب بل أن كميات كبيرة تم توجيهها نحو وحدات التحويل أخرى بولاية المسيلة وسطيف، عنابة والطارف وتوقع إنتاج الطماطم الصناعية خلال الموسم 2014 ليصل إلى 2 مليون و 429ألف قنطار معتبرا ذلك المستوى قياسي لم يسبق تسجيله بالولاية، خاصة أن المساحات الفلاحية المخصصة لها وصلت إلى 3728 هكتار[1].

شهد مردود إنتاج الحمضيات بالولاية خلال الموسم 2013 بحوالي 184 قنطار في الهكتار وتشمل حملت جني الحمضيات مساحة628,5 هكتار من بستين الحمضيات التي تضم أكثر من 159 شجرة مثمرة، وتتوفر قالمة على مساحات إجمالية لبساتين الحوامض تصل إلى 814 هكتار، وتتمركز أكبر بساتين الحمضيات بالمناطق التي تتوفر على موارد مائية كبيرة على غرار بلديات قالمة هيليوبوليس وبلخير وبومهرة أحمد

[1]– مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

ووادي فراغة وبوشقوف، وبني مزلين وجبالة لخميسي وأهم الأصناف المنتجة محليا من الحمضيات تخص واشنطن نافال وتومسون نافالودوبل فين والليمون.

كما شهد إنتاج 2 مليون قنطار من الحبوب بمختلف أنواعها حيث أن المساحات الإجمالية للحرث والبذر شملت مساحات إجمالية82400 هكتار حيث تم توقع إنتاج الحبوب بالموسم الفلاحي 2003-2014 إلى 2 مليون 215 ألف قنطار رغم المخاوف التي كانت جراء نقص الأمتار وهذا يؤدي إلى تضرر المحاصيل الزراعية، وتفيد المصالح الفلاحية للولاية بأن الحظيرة الحالية للآلات الحصاد [1]تضم 371 حاصدة تمتلكها القطاعات العامة الخاصة، كما أن هياكل التخزين المهيأة لاستقبال المحصول تصل إلى 14 مركز للجمع.

نتائج سياسة التجديد الفلاحي الريفي :

- انخراط عدد هائل ومعتبر من مختلف البرامج التنموية من طرف الفلاحين و المربيين

- تحسين الإنتاج في أهم الشعب الفلاحية حيث لوحظ زيادة الإنتاج بنسبة تتراوح من 185% إلى 640% مقارنة بين إنتاج 1999 و2014.

- تحسين حظيرة العتاد الفلاحي في مختلف أصناف العتاد، التحضير للتربة، جني المحصول و الزرع، والتسميد ومعالجة الأعشاب الضارة كذلك السقي.

- إنشاء مناصب شغل دائمة ومؤقتة.

[1]- قالمة توقع، إرتفاع ، إنتاج الحبوب رغم نقص الامطار، أطلع عليه 11 جوان 2017، WWW. KAWALISS.COM /AR / 2014.

ومن جهة أخرى نسجل:

- ميولة في إنجاز الاستثمارات الفلاحية الموسمية مثل تربية النحل بدلا من الاستثمارات الدائمة مثل وحدات تحويل المنتجات كالطماطم الصناعية، الحليب، زيت الزيتون وغرف التبريد

- عزوف المستثمرين عن حماية الموارد الطبيعية عن طريق إنجاز مختلف البرامج بغرس الأشجار المثمرة أي الزيتون.

المطلب الثاني: مشاكل الفلاحة في الولاية

ومن مجمل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي للولاية لرفع التحدي من طرف الفلاحين بالرغم من بعض العوائق المزمنة التي يفرضها والتي تمثلت في:

- شح مياه الأمطار أي نقص تساقط الأمطار.

- نقص غرف التبريد ومخازن وهياكل التخزين لاستقبال المحصول.

- نقص الأسواق المجهزة.

- عدم توفر الكهرباء الفلاحية خاصة في فصل الصيف وعدم تزويد البعض بالكهرباء.

- نقص المردود لعدم ملائمة التربة لبعض أنواع الزراعات كالحبوب والأشجار المثمرة والأعلاف.

- نقص الإرشاد والاستعمال العقلاني والجيد للأسمدة العضوية.

- تأخر المستثمرين في الحصول على العتاد والآلات والتجهيزات من ناحية، وتأخر إنجاز الخدمات من جهة ثانية، ناهيك عن العوائق الإداري من طرف البنوك كما يشكوا المستفيدين صلاحية العتاد والتجهيزات المتحصل عليها.

– مشكلة البيروقراطية التي تعيق عمليات الحصول على التجهيزات والعتاد، حيث تأخذ الترتيبات الإدارية وقت طويلا مع انعدام الشفافية في إجراء العقود مع المشتري وبطء النظام البنكي.

– ميولة في إنجاز الاستثمارات الفلاحية الموسمية مثل تربية النحل بدلا من الاستثمارات الدائمة.

– عزوف المستثمرين عن حماية الموارد الطبيعية.

– مشكل الملكية العقارية والذي مازال يعاني من الكثير من الفلاحين إذ لا يتمكنون من الحصول على مختلف أشكال الدعم الفلاحي بسبب عدم امتلاكهم لعقود ملكية تثبت وضعيتهم القانونية، المالكين الفعليين والمؤجرين بإبرام عقود إيجار لهم.

– بيروقراطية الإدارية المحلية التي تطبقها إضافة أنه لا تزال القرارات مركزية الموجودة.

– "فلاحو المواسم" البورجوازيين الذين لا تربطهم أية صلة بالأرض يحتكرون استغلال الأرض ويحتكمون في أسعار آلات الحرث والحصاد.

– القطاع الفلاحي بالولاية قائم على التوزيع الغير العادل الحق الامتياز فجل المستفيدين هم نفس الفئة التي تنعم بحق استغلال الأرض في قانون المستثمرات الفلاحية.

– بيع العتاد الفلاحي من ألات وجرارات وحاصدات في السوق وأبخس الأثمان من طرف أصحاب المستثمرات الفلاحية وبات كل فلاح يستغل قطعة أرض المستثمرة لم يبقى منها سوى الاسم.[1]

[1]– "تراجع الاقبال على القرض الرفيق بولاية قالمة "، جريدة النصر ، أطلع عليه بتاريخ 12 جوان 2017، www.ainmmaklouf.com.

– أغلب الفلاحين المنحدرين من المستثمرين بلغوا سن التقاعد، فهم من جهة يستفيدون من استغلال[1] الأرض، ويبقى شباب المنطقة يكابد البطالة.

– مشكل العقار الفلاحي أدى إلى تراجع مؤشر الإقبال على القرض الرفيق بالولاية، حيث يواجه عدد كبير من الفلاحين مشاكل معقدة لإثبات حيازة العقار الفلاحي وهو الشرط الأساسي والضامن للقروض البنكية.

– أغلب الفلاحين بالولاية يعتمدون على القروض البنكية لتمويل المواسم الفلاحية الخاصة بزراعة الحبوب والأعلاف والطماطم الصناعية والبطاطا، حيث وقع الكثير منهم تحت وطأة الديون الثقيلة بسبب سوء التسيير والجفاف وضعف المردود خاصة في مجال الحبوب، حيث عجز أغلب الفلاحين بالولاية عن تحقيق نتائج تسمح بتسديد القرض وتحقيق فوائد تسمح بالتحرر من البنك والتوجه إلى التمويل الذاتي للموسم الفلاحي[2]

– عدم وجود مصنع للأعلاف، وقلة غرف التبريد.

– ضآلة مساحة الأشجار المثمرة رغم أن عدة أشجار مقاومة لا سيما الزيتون

– تراجع إنتاج الزيتون 2013 بسبب العوامل المناخية الملائمة التي تميزت بالحرارة المرتفعة.

– دودة الأرض البيضاء، تفتك محاصيل القمح في مناطق غرب الولاية دمرت مساحات معتبرة من القمح كما يحدث ببلديتي حمام دباغ وبوحمدان.

[1]–"العيفة سمير الفلاحون الجدد يرهنون القطاع ويغرقونه بالمشاكل"، أطلع عليه بتاريخ 12جوان 2017، www.vitamemedz.org

المطلب الثالث: أفاق السياسات الفلاحية في ولاية قالمة

- أعلن قطاع الموارد المالية بالولاية عن تسجيل 05 عمليات لإنشاء محيطات سقي جديدة في عدة أقاليم زراعية على مساحة تفوق7 ألف هكتار للأراضي الجافة بكل من بلديات وادي الزناتي، تاملوكة، عين مخلوف، الخزارة، بوشقوف، بوعاتي محمود، الركنية، حيث أن المحيطات الجديدة المبرمجة في مخطط دعم النمو الاقتصادي 2019/2015 وستنطلق عمليات الانجاز الأولى بكل من بلديات الخزارة وبوعاتي محمود والركنية في حين ستخضع باقي المحيطات إلى دراسات التقنية قبل إطلاق المشاريع التي انتظرها المزارعين سنوات طويلة لتحسين الإنتاج، ومواجهة التغيرات المناخية وموجات الجفاف المتعاقبة على المنطقة بين سنة وأخرى وتتوقع 17 ألف هكتار من الأراضي الخصبة المنتجة للحبوب ومختلف أنواع الخضر والفواكه[1].

- الإرشاد الفلاحي: من خلال زيادة الاهتمام بالمجتمعات الريفية ودعمها بالكوادر التقنية لتحريك التنمية بالمناطق الجبلية الفقيرة، وتحسين معيشة سكانها، وتحويلهم إلى قوة اقتصادية مستقبلية، يعول عليها لتحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح رهانا صعبا وضرورة ملحة للانتقال إلى اقتصاد بديل، وذلك بتواجد مستمر لخبراء الإرشاد الفلاحي وسط المجتمعات الريفية، وقيامهم بمتابعة المشاريع المنجزة ومساعدة المستثمرين على بناء منظومة زراعية ريفية متكاملة ومنسجمة مع بعضها البعض، والمساهمة في تحقيق مسعى التجديد الريفي من حيث توفير المسالك والطرقات والسكن والتعليم، وتوفير الكهرباء والماء وضمان استقرار السكان وتحسين ظروفهم المعيشية والاجتماعية.

[1]- وردة زرقين، "قالمة تبحث عن مخرج لتصريف طماطمها"، جريدة المساء، أطلع عليها بتاريخ 13 جوان، 2017، www.djazaraiess.com.

- ضمان العتاد الفلاحي من خلال أحداث التقنيات الحديثة التي من شأنها تحقيق إنتاج ومردود بجود عالية في جميع الشعب الفلاحية والصناعات التحويلية.

- عصرنة أو مكنة القطاع الفلاحي من خلال التقدم التكنولوجي بمختلف المعدات الفلاحية الحديثة للمساعدة في العملية الإنتاجية من توفير التقنيات الحديثة من جرارات وحاصدات، واستخدام البذور ومعدات السقي وغيرها.

- تحقيق الأمن الغذائي أو بالأحرى الاكتفاء الذاتي وذلك لما تحققه الولاية من إنتاجات مهمة ساهمت في ترقية الاقتصاد الوطني وتوفير الاحتياجات الغذائية للإنتاج المحلي.

- إنشاء فرص عمل من خلال الاحتياجات اللازمة للحد من النزوح الريفي ومن خلال استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف.

- تنمية آليات حماية الغابات والمحاصيل الزراعية من الحرائق.

- تشجيع الاستثمار في القطاع من خلال مواصلة الدعم المالي والمادي للمستثمرين.

- تخصيص الأراضي الفلاحية ومحاربة المضاربة العقارية.

- توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين.

- تكوين الإطارات الفلاحية في الولاية من خلال توفير بيطري ومهندس تقني في كل مزرعة.

- استغلال الأرض أحسن استغلال والعمل على القضاء على البيروقراطية وذلك يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج

- تحفيز المرافق الضرورية من مراكز بحث وبنوك

- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والاهتمام ببناء الإطارات اللازمة وتوفير.

- بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل وهذه الدراسة الميدانية هو أن الدولة أولت أهمية بالغة لهذا القطاع الحيوي لولاية قالمة، حيث رصدت له الدولة أموال معتبرة وخصصت مشاريع للدعم الفلاحي والتنمية الريفية والتجديد الفلاحي الريفي التي كان لها انعكاس إيجابي على القطاع الفلاحي وتنمية الولاية بشكل عام وتعد الولاية من بين الأقطاب الزراعية الوطنية المتخصصة في إنتاج القمح البطاطا الموسمية بالإضافة إلى الطماطم الصناعية التي حققت تطورا هائلا في السنوات الاخيرة بفضل دعم الدولة وتطور التقنيات الزراعية الحديثة التي رفعت المردود، مع ضمان الانتاج وتحسين سبل العيش في الريف وتقليص الهجرة من الريف هذه الأهداف كلها تبقى رهينة بيد من يطبقها ويجسدها على أرض الواقع، لأنه لا يمكن التحدث عن المبالغ المصروفة والجهود المبذولة دون التحدث عن مردوديتها.

خاتمـــــة

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن القول أن السياسات الفلاحية المتعاقبة في الجزائر كان هدفها إحداث تغيرات في القطاع الفلاحي ومحاولة النهوض به لمواكبة اقتصاديات العالم و التخلص من التركة الاستعمارية في هذا القطاع، فبرز دور الدولة عن طريق جملة الإصلاحات في ابعادها المختلفة لمعالجة المشاكل المتراكمةلقطاع الفلاحة، كما سعت إلى الإحاطة بمختلف الجوانب التي لها علاقة بالقطاع في سبيل تفعيل الموارد القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية، وترشيد استعمالها حيث سمحت هذه السياسات المطبقة بتقديم طريقة ميزتها درجة كبيرة من التكامل في النهوض بقطاع الفلاحة وإحداث تغيير جذري منذ الاستقلال بما يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ولقد حققت هذه السياسات، عدة مكاسب تماشيا وجملة الأهداف المسطرة كتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع والصناعية منها كما اسهمت والى حد بعيد في الحد من البطالة والهجرة الريفية، وبالرغم من كل هذا تبقى هذه النتائج غير كافية لمواكبة النمو السكاني والاحتياجات المتنامية للسكان في ظل التوجه الجديد للدولة في خلق اقتصاد بديل لذلك القائم على البترول.

لقد شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2012 مجموعة من الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي في مختلف جوانبه تشريعية، تنظيمية ومالية تمحورت اساسا على إدخال أساليب حديثة في التسيير، خاصة سياسة التجديد الفلاحي وما حققته من قفزة نوعية وإنجازات إيجابية جعلت النظام الحاكم يجدد الثقة فيها، بمواصلة العمل بها في أفاق خمس السنوات القادمة، حيث هذه السياسة أظهرت بأنها لا تزال في طور البناء

وتحتاج لمزيد من الدعم بمختلف الوسائل والموارد، لتعجيل تجاوز العقبات والمشاكل في هذا القطاع.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

نستنتج من خلال تحليلنا للموضوع مايلي:

- أعتبرت الفلاحة في الجزائر في مرحلة ماقبل الاستقلال- العهد الروماني، العثماني والفرنسي- أنشط فرع اقتصادي، وسمح ذلك بتعدد المنتجات الفلاحية وبتنوع الصادرات منها، إلا أن الخيار التنموي الذي اتخذ عشية الاستقلال بتنمية قطاع الصناعة واعتبار الفلاحة قطاعا ثانويا أدى لإضعاف قطاع الفلاحة منذ تلك الفترة.

- يلعب المناخ السياسي واستمرار وجود الدولة الريعية، دورا هاما في عرقلة التنمية الفلاحية، شأنه شأن الجمود الإداري والبيروقراطي الذي يصنف ضمن المشاكل المتراكمة التي يعرفها القطاع منذ الاستقلال.

- القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والذي يعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية بشرية ومالية وتكنولوجية، لتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع الريفي.

- كون السياسات الفلاحية المتعاقبة والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي تختلف عن كل السياسات التي سبق للجزائر وإن اعتمدتها، من خلال ما تحقق من أهداف كزيادة كمية الإنتاج بالإضافة إلى زيادة اليد العاملة.

- الإصلاحات التي عرفتها المنظومة القانونية والتشريعية والمؤسسية والتحفيزات التي جاءت بها، في إطار تسوية العقار الفلاحي والمنازعات العقارية التي تعترضه، خاصة ما

جاء متضمنا لعقود الامتياز الممنوحة للفلاحين والتي تعطيهم حق الاستغلال لمدة اربعون سنة، وتقديم الدعم الفلاحي عن طريق الصناديق والبنوك الفلاحية من أجل العمل أكثر لتكثيف الإنتاج الفلاحي.

ب- التوصيات:

استنادا لما سبق يمكن ان نقدم التوصيات التالية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر:

- زيادة المساحات المروية من المياه السطحية والمتجددة، خاصة في الزراعات الإستراتيجية.

- توفير الأسمدة الكيميائية بالأسعار المناسبة والمواعيد المحددة.

- تطوير عمليات ما بعد الحصاد والجني من تخزين وتوضيب لتحسين مواصفات السلع والحفاظ عليها.

- النهوض بخدمات التسويق وتزويدها بغرف التبريد والنقل.

- يجب على الدولة أن تكون لها رؤية واضحة وشاملة عن الفلاحة والتنمية الريفية.

- التوسع في استصلاح الأراضي الجبلية والهضبية غير المستثمرة وزراعتها بالأشجار والمحاصيل الملائمة.

- زيادة الإرشاد والتوجيه الفلاحي بغية رفع الانتاج.

وفي الختام إن تحقيق أهداف القطاع الفلاحي يتطلب توفير بيئة ملائمة في جميع المجالات(سياسية، اقتصادية اجتماعية).

قائمـة المراجع

قائمـــــة المراجع

أولا : الكتب

- المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، المدخل لعلم السياسة بغداد: دار المطبوعة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- ناجي، عبد النور وساحلي، مبروك. مقدمة في دراسة السياسة العامة. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014.
- ناجي، عبد النور. المدخل إلى علم السياسة .عنابة: دار العلوم،2007.
- الأناسي، جمال، والدروبي، سامي. مدخل إلى علم السياسة. سوريا: دار دمشق،1998.
- الفهداوي، فهمي الخليفة. السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل .عمان: دار المسيرة، 2001.
- اندرسون، جيمس. صنع السياسات العامة. ترجمة عامر الكبيسي. قطر: دار المسيرة،1999.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد . النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. الأردن: دار مجد الله، 2004.
- خيري، عبد الله، وعبد القوى، دراسة السياسة العامة. الكويت: دار السلاسل، 1988.
- مقدم، مبروك. الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993
- حمدان، محمد رفيق احمد. الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق .عمان: دار وائل لطباعة والنشر، 1999.
- عبيدات، محمد. التسويق الزراعي . عمان: دار وائل للنشر،2008. صانع، يوسف 11
- صانع، عبد الله. اقتصاديات العالم العربي . بيروت: المؤسسة العربية لدراسات والنشر، 1984.
- صدوق، عمر. تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
- السويدي، محمد. التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- بهلول، حسن. القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

- قصور، عدي. مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- بهلول، حسن. سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- البلاوي، حازم. التنمية الزراعية. القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، 1967.
- الغفراوي، وصال نجيب. مبادئ السياسة العامة. الأردن: دار أسامة، 2003

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

مذكرات ليسانس:

- كانون، حكيمة وفوزية قوماري." تأثير البيئة الداخلية والخارجية على رسم السياسة العامة–السياسة التشغيلية في الجزائر 2000–2010" .رسالة ليسانس، جامعة قالمة، 2013.

مذكرات ماستر:

–واعة، حنان." إصلاح السياسة العامة في الجزائر– قطاع التشغيل–نموذجا" رسالة ماستر، جامعة بسكرة، 2015.
- صاحب، يونس. " السياسات الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة موارد غذائية سياسية 2000–2014" رسالة ماستر، جامعة تيزي وزو، 2015.
- بن التومي، حمزة. "السياسات الفلاحية ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني–دراسة نموذج. إنتاج التمور وتصديرها 2014–2001"رسالة ماستر، جامعة بسكرة، 2014.
- العابز، عائشة. "الآثار المحتملة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي". مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2015.
- الجندي، علاوة. "دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر" .رسالة ماستر، جامعة ورقلة،2013.

رسالة ماجستر:

- معو، زين الدين العابدين. "المعلومات كألية لرسم السياسات العامة في الجزائر" .رسالة ماجستر، جامعة باتنة، 2009.

- قرقاح، ابتسام. "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة 1992-2009". رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2011.
- غارو، حسيبة. "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1997-2007". رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2012.
- هاشمي، الطيب." تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2006 نموذج تطبيقي لولاية سعيدة". رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007.
- محمد، علي محمد." لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي رسالة سياسات رقم 18، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.
- سفيان، حنان. "دور السياسات الزراعية في تامين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري". رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.
- الأخضر، عمرو." أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2007.
- جرمولي، مليكة. "السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها دراسة حالة ولاية البويرة". رسالة ماجستر، جامعة الجزائر، 2005.
- عايش، خديجة. "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.
- قصوري، ريم." الأمن الغذائي والتنمية المستدامة حالة الجزائر". رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 2012.

أطروحة دكتوراه:

- حوشين، كمال. إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- غربي، فوزية. " الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية". أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة،2008.
- زبيري، رابح. " الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثرها على تطوره" .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،1992

- التجاني، هيشر أحمد. "مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصادي الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974–2012 ".أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016.

ثالثا: مجلات ودوريات

- باشي، أحمد. "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، (2003):113.112
- بوعزيز، ناصر. "سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة"، مجلة العلوم الانسانية 43(2016):

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

- عمراني، سفيان. "سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23–24 نوفمبر 2014.
- مصنوعة، أحمد. "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول". ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23–24 نوفمبر 2014.
- ترقو، محمد. " النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر – آفاق 2020". ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23–24 نوفمبر 2014.
- بوفليح، نبيل. "دور سياسة الإنعاش في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر ".ورقة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الشلف، 23–24 نوفمير، 2014.
- شعباني، اسماعيل. "السياحة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائر". ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، 2002.

خامسا: المديريات

- وزارة الفلاحة ولاية قالمة، مديرية المصالح الفلاحية لولاية قالمة.

سادسا: مواقع الكترونية

- دندان، عبد الغاني. "السياسة العامة بين الخبرة النظرية والواقع العلمي" اطلع عليه بتاريخ 21 مارس2017،

www.ahwr.org/debarat/show.art.asp?aid.

-علي كردي" السياسة العامة". اطلع عليه بتاريخ 23 مارس2017،

http :kenana.onlin.com/uses/alikordi/poots/352101.

-"زراعة"، اطلع عليه بتاريخ 27 مارس2017،

.https://ar.wikipedia.org/wiki

-عبد الكريم، حنان، الدليمي، عمران." الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها". اطلع عليه بتاريخ 27 مارس2017،

http://wwwwolbaloylon .edu.iq/uololiges/ledue.aspsc ?fid :11 laid :32/810

-رزان، صلاح. "الاصطلاح الزراعي"، اطلع عليه بتاريخ 29مارس2017،

HTTP///WWW.MAAREFA.ORG/INDEX.PHP.

-يومعلي، رشيد. "إشكالية التنمية الريفية في الجزائر بين النظري والتطبيق"، اطلع عليه بتاريخ 29ماي2017.

HTT ://WWW.ESSALMONLINE.COM/ARA/PREMALINH/1739.HTML.

- سعود، عمر ."الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية 1962- 2002" . اطلع عليه بتاريخ 6/ ماي/2017

http: // insaniyat .revues.org/7027

-"السياسات الفلاحية في الجزائر"، أطلع عليها بتاريخ 10 ماي، 2017،

www.Apiculture.yoo.com.

-"وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي- عرض وافاق". اطلع عليه بتاريخ، 26 ماي، 2017،

http://www.aoad.org/algeria.ina.pdf.

-"الجهود المبذولة لترويج الصادرات الزراعية في الجزائر".أطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2017،

Http ://www.apn.dz.org/apn/arabic/active.com/active-finanace.htm.

-"الولايات الجزائرية،" أطلع بتاريخ 2جوان، 2017،

https://ltoufik .jmido.com.

- "ويكيبيديا، ولاية قالمة،" أطلع عليه بتاريخ 2جوان،2017،

https://ar.m.wikipidia.org.

-"ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 3جوان، 2017،

www.startimes.com.

- "ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ، 4جوان، 2017،

www.marfa.org.

-" تعرف على ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ، 4 جوان، 2017،

Montada.echoukonlin.com.

-"ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ، 4جوان، 2017،

www.hammamdz.yoo7.com.

-"مدينة قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 7جوان، 2017،

www.hammamdz.yoo7.com.

-"ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 7جوان، 2017،

www .mawtan . ps/ cities/35036.

-"تعرف على ولاية قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 7جوان، 2017

www.mountada.echorouk onlin.com.

-"الجزائر، مدن وأرياف، نبذة عن مدينة قالمة"، أطلع عليه بتاريخ 8جوان،2017،

www.djelfa.info/vb/shothread.

-"بطاقة الفلاح"، أطلع عليها بتاريخ 6جوان، 2017،

www.elmawtin.dz.

-"دفتر شروط إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة "، أطلع عليها بتاريخ 7جوان، 2017،

www.elmawtin.dz/?5124.

-"قرض رفيق"، أطلع عليه بتاريخ 21 جوان 2017،قرض رفيق

www.elmawtatin .dz/?RFIG-

- " بدر يمنح قروضا للفلاحين الذين لايحوزون على عقود ملكية"، أطلع عليه بتاريخ 19 جوان 2017،

sawtdgelf,com/ara/html.

-قالمة توقع، إرتفاع ، إنتاج الحبوب رغم نقص الامطار، أطلع عليه 11 جوان 2017،

.2014WWW. KAWALISS.COM /AR /

-"تراجع الاقبال على القرض الرفيق بولاية قالمة "، جريدة النصر ، أطلع عليه بتاريخ 12 جوان 2017،

com..ainmmaklouf.www

-"العيفة، سمير. "الفلاحون الجدد يرهنون القطاع ويغرقونه بالمشاكل"، أطلع عليه بتاريخ 12جوان 2017،

www.vitamemedz.org

- زرقين، وردة." قالمة تبحث عن مخرج لتصريف طماطمها"، جريدة المساء، أطلع عليها بتاريخ 13 جوان، 2017،

www.djazaraiess.com.

الملاحق

الجمهـــــوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

ولايـــــــة قالمـــــــة

مديريـــــة المصالـــــح الفلاحيـــــة

تقـــريـــر حـــول مـــدى تنفيـــذ برنامـــج الدعـــم الفلاحـــي لأهـــم الشعـــب.

قـــالمـــة في: جـــانفـــي 2015.

1/ تذكيـــــر بأهـــم توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحـــة:

1/ التعريف:

الدعم الفلاحي هو عبارة عن مساعدة تقنية و مادية تقدمها الدولة لصالح المستثمرات الفلاحية للنهوض بالقطاع الفلاحي و هو يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع الإنتاج و تحسينه للتقليص من الفاتورة الغذائية المستوردة.

إمكانيـــة الإنخـــراط بالبرامـــــج الفلاحيـــــة :

طبقا للمقررة رقم 2023 و المؤرخة في 2008/12/15 التي توضح شروط القبولية من الدعم الممول من طرف الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي و كذلك الإجراءات الخاصة بتسديد الدعم.

فالمؤهلين من هذا الدعم هم:

*الفلاحين و المربيين بشكل فردي و جماعي أو منظمين في تعاونيات و جمعيات.

*المؤسسات الاقتصادية في مجال نشاطات الإنتاج الفلاحي تثمين أو تصدير المواد الفلاحية و التغذية.

تكويـــن ملـــف الانخـــــراط بالبرامـــــج :

الراغبين من الاستفادة من هذا الدعم مجبرين بتكوين ملف الذي يحتوي على:

*بطاقة فلاح.

*بطاقة استغلال الأرض.

*طلب الانخراط في البرنامج.

*دفتر الشروط الذي يحتوي على واجبات و حقوق المستثمر الفلاحي.

يتم إيداع ملف الانخراط إراديا في البرنامج على مستوى قسم فرع الفلاحة المعنية ، يقدم رئيس القسم الفرعي للفلاحة الملف لدى مديرية المصالح الفلاحية ، و يتعين عليه الدفاع عن الملف أمام اللجنة التقنية الولائية التي يرأسها مدير المصالح الفلاحية و المتكونة من :

*محافظ الغابات.

*رئيس الغرفة الفلاحية.

*مديرية التخطيط.

*مدراء محطات المعاهد التقنية المتخصصة المتواجدة بالمنطقة.

*مدير البنك الفلاحي للتنمية الريفية.

*مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

*و بحضور رؤساء أقسام الفروع الفلاحية للدفاع عن الملفات.

– في حالة قبول الملف يوقع الراغب في الدعم على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر و الذي يلحق بمقررة، و ترسل نسخ من دفتر الشروط الموقع و مقررة التدعيم إلى البنك المعني، إلى رؤساء الأقسام الفلاحية و المعني من اجل التكفل.

– و في حالة رفض الملف يبلغ الراغب في الاستفادة مع سبب الرفض.

– عند انتهاء انجاز المشاريع في أوقاتها المحددة قانونا يقدم رئيس قسم الفلاحة ملف المخالصة الذي يحتوي على جميع الوثائق الاثباتية لمديرية المصالح الفلاحية ، وبعد التأكد من انجاز العمليات التي يحتويها دفتر الأعباء من طرف لجنة المراقبة المحلية يتم انجاز شهادة المخالصة و إرسالها إلى البنك رفقة الملف المطلوب للتسوية و الذي يحتوي على الوثائق التالية :

– مقررة الاستفادة من دعم الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي.

– دفتر الشروط.

– محضر معاينة ممضي من الطرفين رئيس قسم فرع الفلاحة و المعني.

– شهادة المخالصة محررة و ممضاة من طرف مدير المصالح الفلاحية.

2/ التقييم المادي و المالي لأهم الشعب التي دعمت بمختلف برامج صناديق الدعم:

إن المستثمرات الفلاحية للولاية الراغبين في الحصول على التدعيم و تتوفر فيهم الشروط المطلوبة قد تم تدعيمهم حسب الطلبات بواسطة الأجهزة التي وضعت و خلال المراحل التي سطرت من طرف الدولة و تمثل التدعيم في أهم الشعب المطلوبة

1.2/ برنامج الصندوق الوطني لضبط الإنتاج و التنمية الفلاحية من 08 جويلية 2000 الى غاية 09/ أوت 2006

الملفات المدروسة:

*عدد الملفات المعتمدة : 5.930 .

*عدد المقررات الممضية : 5.930.

و التي تتمثل في أهم الاستثمارات التالية :

تربية النحل:

*عدد خلايا النحل : 4.660.

*نجارة لخلايا النحل :04.

*مشتلة النحل :02

تربية الحيوانات:

*عدد الدجاج:21118.

*عدد الأرانب:121.

*عدد الديك:1200.

*المحافظة على سلالة الخيول:04.

*عتاد الحليب:48.

الحبوب: 98401.5 هـ يتمثل التدعيم في اقتناء البذور ، الأسمدة و المبيدات لمكافحة الأعشاب.

الأعلاف: 7779 هـ يتمثل التدعيم في اقتناء البذور ، الأسمدة و المبيدات لمكافحة الأعشاب.

عتاد السقي:

*عتاد السقي بالرش: 367 وحدة ما يسقي 1.830 هكتار.

*عتاد السقي بالتقطير : ليسقي 939 هكتار.

*مجموعة محرك مضخة :231.

غرف التبريد: 10 بسعة 12.820 $م^3$

العتاد الفلاحي:

*عدد الجرارات:57.

*عدد الحاصدات:08.

*عدد عتاد المرفق: 109

/التقييم المالي:

*الاعتمادات المالية: 2.292.454 (10 ^{3} د ج)

*الانجازات المالية : 1.438.705 (10 ^{3} د ج) أي بنسبة 63% من مبلغ الاعتمادات.

و من بين الاستثمارات التي تم تدعيمها:

- تربية النحل بمبلغ : 35.115 (10 ^{3} د ج)
- تربية الحيوانات بمبلغ: 16.919 (10 ^{3} د ج)
- الحبوب بمبلغ : 635.507 (10 ^{3} د ج)
- الأعلاف بمبلغ:61.683 (10 ^{3} د ج)
- عتاد السقي بمبلغ : 293.895 (10 ^{3} د ج)
- غرف التبريد بمبلغ : 87.917 (10 ^{3} د ج)

العتاد الفلاحي:

- الاعتمادات المالية : 27.767 (10 ^{3} د ج)
- الانجازات المالية : 28.507 (10 ^{3} د ج)
- اقتناء الجرارات بمبلغ قدره : 16.364 (10 ^{3} د ج)
- اقتناء الحاصدات بمبلغ قدره : 6.187 (10 ^{3} د ج).
- العتاد المرفق :1.237 (10 ^{3} د ج)
- تسديد الفوائد : 4.719 (10 ^{3} د ج)

2.2/ برنامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية من 2006/08/10 إلى 15 أوت 2008.

أ/التقييم المادي:

عدد الملفات المدروسة :

*عدد الملفات المعتمدة :1.310 .

*عدد المقررات الممضاة: 1.310.

و التي تتمثل في الاستثمارات التالية :

تربية النحل:

- عدد الخلايا :2.540 .

تربية الحيوانات:

- عدد رؤوس النيك:2000

الحبوب مساحة 16.253 هـ تمثل التدعيم في اقتناء البذور ، الأسمدة و مبيدات مكافحة الأعشاب الضارة.

الأعلاف مساحة 81 هـ تمثل التدعيم في اقتناء البذور ، الأسمدة و مبيدات مكافحة الأعشاب الضارة.

عتاد السقي:

- عتاد السقي بالرش 107 لسقي 535 هكتار.

- عتاد السقي بالتقطير 33 هـكتار.

- مجموعة محرك مضخة : 03.

العتاد الفلاحي:

- عدد الجرارات : 77.
- عدد الحاصدات : 10

2.2/ برنامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية من 2006/08/10 الى 15 أوت 2008.

أ/التقييم المادي:

عدد الملفات المدروسة :

*عدد الملفات المعتمدة :1.310 .

*عدد المقررات الممضاة: 1.310.

و التي تتمثل في الاستثمارات التالية :

تربية النحل:

- عدد الخلايا :2.540 .

تربية الحيوانات:

- عدد رؤوس الديك:2000

الحبوب مساحة 16.253 هـ تمثل التدعيم في اقتناء البذور ، الأسمدة و مبيدات مكافحة الأعشاب الضارة.

الأعلاف مساحة 81 هـ تمثل التدعيم في اقتناء البذور ، الأسمدة و مبيدات مكافحة الأعشاب الضارة.

عتاد السقي:

- عتاد السقي بالرش 107 لسقي 535 هكتار.

- عتاد السقي بالتقطير 33 هـكتار.

- مجموعة محرك مضخة : 03.

العتاد الفلاحي:

- عدد الجرارات : 77.
- عدد الحاصدات : 10

- عدد تجديد الحاصدات : 03.
- عدد العتاد المرفق: 14.

ب/التقييم المالي:

*الاعتمادات المالية:277.649 (10 ^{3} د ج)

*الانجازات المالية : 214.722 (10 ^{3} د ج) .

و من بين الاستثمارات التي تم تدعيمها:

- تربية النحل بمبلغ قدره 12.581 (10 ^{3} د ج)
- تربية الحيوانات: تدعيم الديك بمبلغ قدره 286 (10 ^{3} د ج)
- الحبوب: بمبلغ قدره 115.125(10 ^{3} د ج)
- الأعلاف: بمبلغ قدره 358(10 ^{3} د ج)
- عتاد السقي: بمبلغ قدره 5.580(10 ^{3} د ج)

العتاد الفلاحي:

- الاعتمادات المالية: 62.700 (10 ^{3} د ج)
- الانجازات المالية :62.700 (10 ^{3} د ج) منها:
- اقتناء الجرارات: 39852 (10 ^{3} د ج)
- اقتناء الحاصدات: 20.431(10 ^{3} د ج)
- اقتناء العتاد المرفق:853 (10 ^{3} د ج)
- تجديد الحاصدات:491 (10 ^{3} د ج)
- تسديد الفوائد:1.073 (10 ^{3} د ج)

عتاد السقي:

✓عتاد السقي بالرش: 337 ما يسقي 1675 هكتار.

✓عتاد السقي بالتقطير:35 هكتار.

✓مجموعة محرك مضخة: 07

التدعيم الخاص بالعتاد الفلاحي:

✓ عدد الملفات المعتمدة:1690.

✓عدد المقررات الممضية :1690.

✓عدد اقتناء الجرارات :245

✓عدد اقتناء الحاصدات :38.

✓عدد اقتناء العتاد المرافق:128.

✓عدد تجديد الحاصدات:61.

✓عدد العتاد الخاص بالطماطم الصناعية : 24.

التقييم المالي:

الاعتمادات المالية:1.860.175 (10 ^{3} د ج)

الانجازات المالية:1.355.211 (10 ^{3} د ج)

و من بين أهم الشعب التي تم تدعيمها:

تربية النحل بمبلغ إجمالي قدره 18.260 (10 ^{3} د ج) منه 15.400 (10 ^{3} د ج) لاقتناء خلايا النحل و 2.860 (10 ^{3} د ج) لاقتناء أجهزة جني العسل .

تربية الحيوانات بمبلغ اجمالي قدره 12.736 (10 ^{3} د ج) منه:

5340 (10 ^{3} د ج) لاقتناء الأبقار.

420 (10 ^{3} د ج) لعتاد و أجهزة الحليب.

2.426 (10 ^{3} د ج) لترميم الاسطبلات.

3.3/ برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي من 2009/01/01 إلى غاية 2014/12/31 المدعم بواسطة الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

-التدعيم الخاص بالاستثمار في مختلف الشعب:

✓عدد الملفات المعتمدة:1528.

✓عدد المقررات الممضية:1528.

و التي تتمثل في أهم الاستثمارات التالية :

تربية النحل:

✓عدد خلايا النحل 3360.

✓أجهزة جني العسل:197

تربية الحيوانات:

✓اقتناء الأبقار:89.

✓عتاد و أجهزة إنتاج الحليب:09.

✓ترميم الإسطبلات:13.

✓التلقيح الاصطناعي:333.

✓المحافظة على سلالة الخيول: 05.

✓ترميم المداجن:11.

الحبوب: تتمثل في تدعيم اقتناء بذور الحبوب أي بتسديد مبلغ الفارق بين سعر البيع و السعر الحقيقي للقنطار الواحد لصالح تعاونية الحبوب و البقول الجافة و الذي يتراوح من 700 دج إلى 1250 دج أي بنسبة 22% من السعر الحقيقي بكمية قدرها 394.251.5 قنطار.

الأسمدة بكمية إجمالية قدرها 789056 قنطار و يتمثل في التدعيم بنسبة 20% من مبلغ السعر المرجعي للقنطار الواحد.

2.203 (10 ^{3} د ج) للتلقيح الاصطناعي.

10 (10 ^{3} د ج) للمحافظة على سلالة الخيول.

2.337 (10 ^{3} د ج) لترميم المداجن.

الحبوب: تدعيم اقتناء البذور بمبلغ قدره 465.177 (10 ^{3} د ج)

الأسمدة: بمبلغ إجمالي قدره 738.024 (10 ^{3} د ج)

عتاد السقي: بمبلغ إجمالي قدره 58.145 (10 ^{3} د ج) منه 54.302 (10 ^{3} د ج) لعتاد السقي بالرش و 3.143 (10 ^{3} د ج) لعتاد السقي بالتقطير و 700 (10 ^{3} د ج) لمجموعة محرك مضخة.

التقييم المالي الخاص بالعتاد الفلاحي:

- ✓الاعتمادات المالية 2.002.126 (10 ^{3} د ج)
- ✓الانجازات المالية 880.671 (10 ^{3} د ج) منها:
- ✓مبلغ اقتناء الحاصدات بـــ 155.574 (10 ^{3} د ج)
- ✓مبلغ اقتناء الجرارات بـــ 265.584 (10 ^{3} د ج)
- ✓مبلغ العتاد المرافق بـــ 14.472 (10 ^{3} د ج)
- ✓مبلغ تجديد الحاصدات بـــ 424.353 (10 ^{3} د ج)
- ✓اقتناء العتاد الخاص بالطماطم الصناعية : 20.687 (10 ^{3} د ج)

و تجدر الإشارة أن خلال هذه المرحلة الثالثة فإن الجهاز الموضوع من طرف الدولة قد عزز بمشاريع المبادرة المحلية و في هذا الصدد تم اقتراح بالولاية خمس برامج منها:

- اقتناء العتاد الخاص بالطماطم الصناعية (02).
- تطوير إنتاج الحليب (01).
- تطوير إنتاج الزيتون (01).
- تطوير إنتاج الحوامض (01).

4/الحصيلة الإجمالية لأهم الشعب المنكورة و المنجزة بمختلف الصناديق و حسب المراحل:

أ / التقييم المادي:

نوع البرنامج و طبيعة الصندوق حسب المرحلة	عدد الملفات	أهم مختلف الشعب المدعمة						
		تربية النحل (خلية أو وحدة)	تربية الحيوانات (رأس أو وحدة)	الحبوب (ق أو هـ)	الأعلاف (هـ)	عتاد السقي (وحدة أو هكتار)	عتاد فلاحي (وحدة)	عرف التوليد (وحدة)	الأعمدة (ق)
برنامج الصندوق الوطني لضبط الإنتاج و التنمية الفلاحية من 2000/07/08 إلى 2006/08/09	5.930	عدد الخلايا:4.660 تجارة خلايا النحل:04 مشتلات النحل :02	عدد الدجاج:21.118 عدد الأرانب:121 عدد الديك:2.200 المحافظة على سلالة الخيول:04 عتاد و أجهزة إنتاج الحليب:48	تدعيم بالدخلات:98.405.5 هـ	7.779	ع.الرش:367 ع.التقطير :939 هـ ع.م.م مغسلة:231	حرارات:57 حاضنات:08 عتاد المرفق:109	10	/
برنامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية من 2006/08/10 إلى 2008/08/15	1.310	عدد الخلايا:2.540	عدد الديك :2.000	تدعيم بالدخلات:16.253 هـ	81	ع. الرش :107 ع.التقطير :33 م.م مغسلة:03	حرارات:77 الحاضنات:10 تجديد الحاضنات:03 عدد عتاد المرفق:14	/	/
برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي من 2009/01/01 إلى 2014/12/31	3.217	عدد الخلايا :3.360 أجهزة جني العسل:197	اقتناء الأبقار :89 عتاد و أجهزة إنتاج الحليب :09 ترميم الإسطبلات:13 التلقيح الاصطناعي:333 المحافظة على سلالة الخيول:05 ترميم المداجن:11	اقتناء بذور الحبوب: 394.251.5 ق	/	ع.الرش:337 ع.بالتقطير :35 ع.م.م مغسلة :07	حرارات:245 حاضنات:38 تجديد الحاضنات:61 عتاد المرفق:128 عتاد الخاص بالمشاغل الصناعية :24	/	789.056
المجموع	10457	ع.الخلايا:10560 تجارة خلايا النحل:04 مشتلات النحل:02 أجهزة جني العسل:197	ع.الدجاج:21118 ع.الأرانب:121 ع.الديك:4200 م.سلالة الخيول:09 عتاد و أجهزة الحليب:57 التلقيح الاصطناعي:333 ترميم الاسطبلات:13 ترميم المداجن:11	ت.بالدخلات:114654.5 هـ اقتناء البذور :394251.5 ق		ع.الرش:811 ع.بالتقطير :1007 ع.م.م مغسلة :238	حرارت:379 حاضنات:56 تجديد الحاضنات:64 ع. المرفقة:251	10	789.056

ب/ التقييم المالي:

نوع البرنامج و طبيعة الصندوق حسب المرحلة	المبلغ الإجمالي للاعتمادات (10^1 د ج)	المبلغ الإجمالي للالتزامات (10^1 د ج)	أقسام مختلف الشعب المدعمة و المنجزة (10^1 د ج)						
			تربية النحل	تربية الحيوانات	الحبوب	الأعلاف	عتاد السقي	عتاد فلاحي	عرف التربة	الأسمدة
برنامج الصندوق الوطني لضبط الإنتاج و التنمية الفلاحية	2.320.221	1.467.212	35.115	16.919	635.507	61.683	293.895	28.507	87.917	/
برنامج الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية من 2006/08/10 إلى 2008/08/15	340.349	277.422	12.581	286	115.125	358	5.580	62.700	/	/
برنامج تجديد الأقصاء الفلاحي من 2009/01/01 إلى 2014/12/31	3.862.301	2.235.882	18.260	12.736	465.177	/	58.145	880.671	/	738.024
المجموع	**6.522.871**	**3.980.516**	**65.956**	**29.941**	**1.215.809**	**62.041**	**357.620**	**971.838**	**87.917**	**738.024**

تحليل الجدول:

حسب جدول التقييم المالي المبين أعلاه نلاحظ أن مبلغ الانجازات 3.980.516 (10 ^{3} د ج) يمثل 61 % من مبلغ الاعتمادات 6.522.871 (10 ^{3} د ج) المخصصة لكل الشعب و على مستوى كل المراحل و السبب الرئيسي لعدم الانجاز الكلي هو عدم توفر العتاد الفلاحي بالشركة المعلية.

مبلغ الانجازات للشعب المذكورة 3.529.186 (10 ^{3} د ج) يمثل 88% من مبلغ الانجازات الإجمالي 3.980.516 (10 ^{3} د ج) لكل الشعب مما يوحي بأهمية هاته الشعب في النشاط الفلاحي.

كما نذكر أن هناك شعب أخرى مدعمة و غير مذكورة منها غرس الأشجار المثمرة منشآت الري (الآبار و الأحواض) معاصر الزيت، المليدات.

هناك أيضا تدعيم يتمثل في علاوات الإنتاج و علاوات جمع الإنتاج لمختلف الشعب و على مستوى كل المراحل منها العلاوات الخاصة بالبطاطا ، الحليب، الحبوب، البقول الجافة، الطماطم الصناعية و الذرة.

5/ القروض:

زيادة عن جهاز التدعيم ، فان الدولة وضعت جهاز أخر لتدعيم الشعب المذكورة و ذلك لأخذ على عاتقها فوائد القروض البنكية.

*/ قرض الرفيق:

بدأت عملية الانخراط و الاستفادة من قرض الرفيق عن طريق شبابيك الموحدة عبر بعض الدوائر الولاية بتاريخ 10 أوت 2008 و مازالت متواصلة إلى يومنا هذا لصالح الفلاحين ، المربيين و المتعاملين للصناعات الغذائية و عرفت انخراط مقبول و مشجع و أسفرت على النتائج التالية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية سنة 2014.

*عدد المستفيدين:5.956.

*المبلغ الممنوح:5.066.882.903.58 دج .

أما بالنسبة لهذا الموسم الجاري 2014/2015 سجل انخراط بعدد 2.139

و بقيمة مالية 31. 2.394.218.771 دج

و نذكر بان القرض الرفيق فهو موسمي و بدون فوائد أما تسديد نسبة الفوائد فهي على عاتق الدولة.

*/ تقييم قرض التحدي:

قرض الاستثمار ممول من طرف البنك الفلاحي لفائدة أصحاب الأعمال الآتية :

*التهيئة و حماية التربة.

*أعمال تطوير السقي.

*اقتناء و سائل الإنتاج.

*انجاز منشات في مجال التخزين ن التحويل، توضيب و تثمين.

*إنتاج حرفي.

و هذا القرض معفى من الفوائد خلال خمس سنوات لانجاز المشروع، و خلال السنة السادسة و الخامسة صاحب المشروع يقوم بتسديد الفوائد بنسبة 01%، وخلال السنة الثامنة و التاسعة يقوم بتسديد الفوائد بنسبة 03% و في السنة العاشرة صاحب المشروع يقوم بتسديد الفوائد كليا.

وعرف انخراط الفلاحين هذه السنة ووصل عدد الملفات المودعة و المقبولة إلى 18 ملفا بمبلغ مالي قدره 9.237.661 (10 ^{3} د ج) أغلبيتها لاقتناء العتاد الفلاحي.

6/ التأثير:

*انخراط عدد هائل و معتبر من مختلف البرامج التنموية من طرف الفلاحين و المربيين.

*تحسين الإنتاج في أهم الشعب الفلاحية حيث لوحظ زيادة في الإنتاج بنسبة تتراوح من 185% إلى 640 % مقارنة بين إنتاج 1999 و إنتاج 2014.

*تحسين حظيرة العتاد الفلاحي في مختلف أصناف العتاد ، التحضير التربة ، جني المحصول، الزرع ، التسميد و معالجة الأعشاب الضارة و كذلك السقي.

*إنشاء مناصب شغل دائمة و مؤقتة.

* توسيع مساحة السقي.

و من جهة أخرى نسجل:

*ميولة في انجاز الاستثمارات الفلاحية الموسمية مثل تربية النحل بدلا من الاستثمارات الدائمة مثل وحدات تحويل المنتوجات كالطماطم الصناعية ، الحليب، الزيت الزيتون ، غرف التبريد.

*و عزوف المستثمرين عن حماية الموارد الطبيعية عن طريق انجاز مختلف البرامج بغرس الأشجار المثمرة و الزيتون.

قائمة الأشكال والجداول والمختصرات

قائمـــــة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول
الجدول رقم(01)	تطور مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء2009/2008 (ص)
الجدول رقم (02)	البرامج السنوية المطبقة عشية الاستقلال (ص)
الجدول رقم (03)	يوضح كمية الإنتاج المرجو تحقيقها في آفاق 2019، الوحدة: قنطار. (ص)
الجدول رقم (04)	أهداف عقود النجاعة في مجال الإنتاج النباتي في الولاية (2014/2009) (ص)
الجدول رقم (05)	تطور معدل نمو الإنتاج النباتي حسب عقود النجاعة في ولاية قالمة. (ص)
الجدول رقم (06)	تطور معدل نمو الانتاج الحيواني حسب عقود النجاعة في الولاية.(ص)
الجدول رقم (07)	أهداف عقود النجاعة في إطار التجديد الريفي (ص)

قائمـــــــة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل
رقم (01)	دورة السياسات العامة (ص)
رقم (02)	برنامج التحديد الفلاحي (ص)
رقم (03)	الشكل برنامج التجديد الريفي في الجزائر (ص)

قائمة المختصرات:

المصطلحات	باللغة الفرنسية
PNDA	Programme National de Reboisemnt
PNDAR	Plan National de Développement Agricole et Rural
FNDRA	Fonds National de la Régultaion et de Développement Agricole
FMVC	Le Fond de Mise en Valeur par la Concession
BADR	Bnk Agricole et du Développement Rural

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
مقدمة	5
الفصل الأول: الإطار النظري والمعرفي للدراسة	16
المبحث الأول: ماهية السياسة العامة	17
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة	17
المطلب الثاني: خصائص ومكونات السياسة العامة	23
المطلب الثالث : مراحل صنع السياسة العامة:	28
المبحث الثاني : ماهية السياسة الفلاحية	35
المطلب الأول: ماهية السياسة الفلاحية	35
المطلب الثاني: أنواع السياسة الفلاحية	40
المطلب الثالث: مضامين وأهداف السياسة الفلاحية	44
الفصل الثاني: واقع وأفاق السياسات الفلاحية في الجزائر	53
المبحث الأول: واقع السياسات الفلاحية في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني.	54
المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.	54
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 1999	57
المطلب الثالث: واقع السياسات الفلاحية المتبعة منذ 2000 _2012	70
المبحث الثاني: تقييم السياسة الفلاحية في الجزائر وافاقها.	78
المطلب الاول: تقييم السياسات الفلاحية في الجزائر.	78
المطلب الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي في آفاق 2015-2019	86
الفصل الثالث: دراسة حالية ولاية قالمة 2000-2012	99
المبحث الأول: تقديم عام لولاية قالمة	100
المطلب الأول: المكانة الفلاحية للولاية	100
المطلب الثاني: مستوى الاستفادة من الدعم من 2000_2012 في ولاية قالمة	105
المبحث الثاني: طبيعة وأفاق السياسات الفلاحية في ولاية قالمة	115
المطلب الأول: واقع تطبيقات سياسة التجديد الفلاحي الريفي في ولاية قالمة	115
المطلب الثاني: مشاكل الفلاحة في الولاية	122
المطلب الثالث: أفاق السياسات الفلاحية في ولاية قالمة	125
خاتمة	129

قائمة المصادر والمراجع	133
قائمة الملاحق	141
قائمة الجداول والأشكال والمختصرات	158
فهرس المحتويات	160

ملخص المذكرة:

لقد استهدفت هذه الدراسة بتسليط الضوء على دور السياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال إلى حد الآن، لتحقيق التنمية الفلاحية وترقية الاقتصاد الوطني، وتجاوز التبعية الغذائية من خلال التطرق إلى واقع تلك السياسات وأهم الاصلاحات والتطورات التي عرفها القطاع عبر برامج انتهجتها الدولة للدفع بعجلة التنمية الريفية والمستدامة بما قدمته وتقدمه من مساعدات للتحفيز على تطوير النشاط الفلاحي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لتحقيق الأهداف المسطرة في القطاع الفلاحي وضمان الانتاج وتحسين سبل العيش في الريف وتقليص الهجرة إلى المدينة والحد من البطالة، حيث قمت بإجراء دراسة حالة لولاية قالمة باعتبارها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى مع إبراز الدور التنموي لولاية قالمة في ظل الاصلاحات الأخيرة والتعرف على مجالاتها التنموية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة/ السياسة الفلاحية/ التسيير الذاتي/ الثورة الزراعية/ المخطط الوطني / سياسة التجديد.

Résumé: Cette étude visait à mettre en évidence le rôle des politiques agricoles a fait connaître depuis l'indépendance à ce jour, pour parvenir à un développement agricole et la promotion de l'économie nationale, et surmonter la dépendance alimentaire en abordant la réalité de ces politiques et réformes les plus importantes et l'évolution du secteur grâce à des programmes poursuivis par l'Etat pour faire avancer le développement rural et durable, y compris et il a apporté son aide à stimuler le développement de l'activité agricole. L'étude a conclu que l'Etat algérien cherche à atteindre les objectifs soulignés dans le secteur agricole et de veiller à ce que la production et d'améliorer les moyens de subsistance en milieu rural et réduire la migration vers la ville et réduire le chômage, où vous faites un cas pour une étude à long terme Guelma en tant qu'Etat de l'agriculture principalement en soulignant le rôle de développement de l'État Guelma sous les réformes récentes et d'identifier les domaines de développement.

Mots-clés: politique publique / politique agricole / auto / révolution agricole / politique nationale de gestion /renouvellement du plan.